د. عبد الفتاح الزين

بين الأصالة والحداثة

قسمات لغوية في مرآة الألسنية

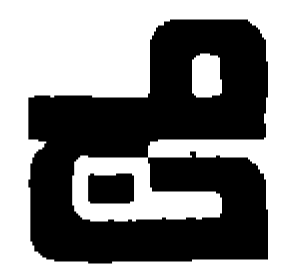


بين الأصالة والحداثة
قَسَمَاتٌ لغوية في مرآة الألسنية

الدكتور عبد الفتاح الزين

بين الأصالة والحداثة

قَسَماتٌ لغوية في مرآة الألسنية



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
1419هـ - 1999م



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام - ص.ب: 113/6311 لبنان
هاتف: 791123/4 / 802428(01) - 220924(03) - فاكس: 603654(01)
المصيطبة - شارع بارودي - بناية طاهر - هاتف: 311310 - 301030(01)

إلى التي تُقاسمُني نورَ الكلمةِ ودفءَ القلب:

زوجتي إيمان

وإلى من أُقاسمُ بريقَ الحُلُمِ الأُرجوانيّ:

طفلتيَّ يَمان وجُمان

تمهيد

المُحْدَث البِكر وحدَه لم يسبقْه أصيل، لأنه آصلُ ابتكارٍ للإنسان، أو أقدمُ ما أنسَلَ عَقِب لحظةِ اتصاله الأولى بعقله. فإذا كانت أصالةٌ قبل الحداثة العِرْقِ فإنها الأصالة العدم، أو الأصالة بالقوة التي إنْ أبصرت النور وصارت من بَعْدُ أصالة بالفعل، فقد ارتدت رداءَ الجِدَّةِ الأكثر عَراقة: لبِست لَبوس الحداثة البِكر.

هكذا اختلطت الأصالة والحداثة في أول عهدهما! ولكنّ هذا الاختلاط لم يَدُمْ طويلاً؛ فقد انتهى أمره إثر ابتكارات جديدة أنجبتها قريحة الإنسان في أزمنةٍ لاحقة، وكان المواليد أقوالاً مُحْدَثة أُضيفت إلى قول، أو أفعالاً أُضيفت إلى فعل. وبعد هذه الولادات المتعاقبة، نَحَت الحداثة البِكر نحو التأصّل، وأضحى الجديد العارض هو الحديث البدَل مما كان قبلَهُ حديثاً. وهكذا، مع تقلّب صفحات الزمن صفحةً صفحة، ومع توالي مواليد العقل البشريّ وليداً

وليداً، تقلَّب المصطلح بين «الأصالة» و«الحداثة»، فصار من سنّة التاريخ أنّ كل مُحدَثٍ يُختلَقُ في زمانه يُمسي أصيلاً في وعي زمان لاحقٍ يكون شاهداً على خلقٍ آخر.

والواضح في علاقة الأصالة بالحداثة أنها، على العموم، كعلاقة الأجيال ما تَقَدَّمَ منها بما تأخَّر، فالحديث المتأخّر في الزمن يكون، أحياناً، من جنس المتقدّم؛ وإنما يحدث لسدّ ما في السالف من فجوات. وقد يصل الأمر بالحديث أن يخرج على القديم خروجاً تاماً، فيأتي غريباً عنه أو نقيضاً له. ويحصل أن يُولَد الحديثُ في مجتمع ما، ويكون من ثَمَّ طارئاً على مجتمعٍ آخر، فيعاني في الحال هذه مشكلة «التجنّس» في المجتمع الجديد، ويعاني هذا المجتمع بما أنتجه من قَبْلُ مشكلة توفير الشروط اللازمة لهذا الغريب القادم حتى يحيا هو، ويحيا الضيف القادم بسلامٍ يؤهّله لأن يكون لاحقاً من أهل البيت.

وأيّاً يَكُنْ أمر هذه العلاقة، فلا يضير الأصالةَ أن ترفدها الحداثة - إن أُحسِنَ استعمالها - بفلسفتها، وإنما الضيرُ، كُلّ الضير، أن يبقى الأصيل في برج عاجيّ، يحجبه تَحَجُّر العاج أو تحجُّرُ صانعِيهِ عن نسمات التغيير الذي نراه صقلاً لذات الإنسان وما تنتجه، إن لم يكن بعثاً سوياً لها. ويضير الأصالةَ والحداثةَ، حقاً، جهلُ الجاهلين إحداهما أو كلتيهما؛ فلا تَفعل حداثة فعلها، ولا تُصقل أصالة إلا بعد امتلاك أهل العلم ناصية المعرفة الكاملة بهذه وبتلك معاً.

أما الذين يدّعون هذه المعرفة ادعاءً، ويحاولون تغيير ما يجهلون بما لا يعلمون، فإنهم يسمّمون بادّعائهم الأصالة والحداثة على السواء.

أمّا لِمَ نسوق هذا الكلام على الأصالة والحداثة؟ فلكي نلفت إلى أن ما نطلق اليوم من آراء، وما نعتمد من تعليلات ـ وقد صنّفنا بعضه حديثاً في زمنِ «ما بعد الحداثة» ـ لم نأتِ به، على العموم، إلا بغية إكمال دائرة كان القدامى قد شرعوا في رسمها، أو بغية تقويم ما نحسبه، عند بعضهم أو عند بعض المعاصرين هفوةً كان من أسبابها قصورٌ في المنهج أو سوءٌ في استعمال أدواته، أو بعضُ اضطرابٍ في التحليل والتعليل. ونسوق هذا الكلام أيضاً حتى نلفت ثانية إلى أنّ ما نقدّمه على أنه ابن الحداثة في زماننا، سيضحى كلّه أصيلاً، عُرضة للتغيير أو الإلغاء بقوة ما ستلده قرائح المحدثين من بني البشر في زمان آتٍ، بل في أزمنة آتية.

هذا الكتاب الذي نضعه بتواضع بين يدي القارئ يتضمّن ثلاثة بحوث في اللغة شئناها مختومة مرة بخاتم الأصالة، ومرة بخاتم الحداثة، أو مبارَكَةً بتوقيعَين: توقيع قدامى اللغويين ومَن نهج نهجهم، وتوقيع المحدَثين الألسنيين ومَن التحق برَكْبهم؛ ذلك أنّ البحث الذي لا يُختم بهذين

الخاتمين يبقى بحثاً ناقصاً، ولا يبلغ الكمال الذي نمنّي النفس به، ويمنّيها به الساعون إلى التجديد في البحث اللغوي. إننا لَنظنّ أن التجديد في التراث، أو «الثورةَ» عليه، محال ما لم ينطلق هذا أو تنطلقْ تلك من التراث نفسه، وأنّ كل تجديد لا تكون الأصالة لبنته الأولى، لَهو قصرٌ يُبنى على رمال الوهم لا على صخرة الحقيقة.

أمّا البحث الأوّل الذي وسمناه بـ **مصطلحات لغوية في ميزان النقد**، فهو دارسةٌ لبعض مصطلحات القدامى، ولا سيّما الصوتية والصرفية، مقرونة بنقدٍ خجولٍ تارةً، وطوراً صريح، لما وقعوا فيه من اضطراب في شرح المسائل اللغوية التي عرضوها في سياق تفصيلهم الكلام على المصطلحات نفسها. وفيه أيضاً نقد لبعض المصطلحات الصوتية التي وضعها باحثون معاصرون في معاجمَ ألّفوها، متخصّصةٍ في اللغة والأدب. هؤلاء الباحثون المعاصرون زلّوا غيرَ مرة، وإنما كان زَلُّهم لأسباب تنوّعت بتنوّعهم هم؛ فمنهم من لم يرجِع إلى التراث في عمله، أو كان مرجِعُه إليه سريعاً واستقراؤه له أسرع، فجاءت مصطلحاته العربية التي وضعها لترجمةِ مصطلحات أجنبية موغلةً في التعقيد والتغريب. ومنهم من عزّ عليه فهم المصطلح الأجنبي الذي ودّ حمله إلى حضن العربية، فكان من الطبيعي، حين أتى بمصطلحه العربي أن يكون ما وضعه عاجزاً بمضمونه عن مضارعة المصطلح الأجنبي. ومنهم من

جاء بغير مصطلح عربيّ، بعضها يغاير بعضاً في المادة التي اشتُقّ منها، حتى يقابل بها جميعاً مصطلحاً أجنبياً واحداً لا غير، موحداً في بنيته وفي استعماله. ومنهم من نحا نحو التخصيص في شرح بعض مصطلحاته حيث كان التعميم واجباً، ومنهم من اقتضب حيث كان الإسهاب لازماً...

وأما البحث الثاني فإنّ محوره **بصمات لهجاتنا في الكلمات الفرنسية العربية الأصل.** وقد مهّدنا له بكلمة على التفاعل الحضاري بين العرب والأعاجم، وبما طبَع به العربُ ألسنة هؤلاء من مفردات تنتمي إلى العاميّات لا إلى الفصحى. وقد فصّلنا، من ثَمَّ، القول في بصمات لهجاتنا في الكلمات العربية التي دخلت المعجم الفرنسيّ بزِيّ فرنسيّ فصارت فرنسية عربية الأصل، وذلك من خلال معجم فرنسيّ تأثيليّ مؤلفه DEVIC L. Marcel، وعنوانه: Dictionnaire étymologique des mots français d'origine orientale. فهذا المعجم المطبوع عام 1876م، الفرنسيُّ بقلبه ولسانه، كان لنا وثيقة تاريخية قيّمة للبحث في ظواهر لغوية صوتية عربية، يندر وجودها في المعاجم العربية التي يفترض أن تكون خير موطن لها. وقد أبرزنا من خلالها سماتٍ خاصة باللغات عند العرب على اختلافها، نحو الإمالة في الفتحة والألف، والتغاير والزيادة في الحركات، ونحو تعدّد النطق في الصوت الواحد كالقاف، والجيم، والضاد، والظاء، ونحو ما يحدث من إبدال بين الحروف.

وقد مكَّنَنا من إبراز هذه السماتِ الرسمُ الفرنسيُّ بما فيه من رموز قادرة على التصوير الدقيق لما يحدث من تحوّلات في أصوات لغتنا، ولا سيّما الحركات.

وأما البحث الثالث فإن موضوعه **بين النحو وعلم الأصوات**، وهو موضوع قليلاً ما حظي بنصيبٍ من عَرَق الباحثين في اللغة، قدامى ومحدثين. وقد حاولنا في هذا البحث دراسة قضيّة لغوية، هي أثر الصوت اللغويّ، مخرجه وصفاته وعلاقته بما يجاوره في الكلمة، في تحديد طبيعة علامة الإعراب والبناء. وقد رصدنا ذلك في غير باب من أبواب النحو، هي في المُعْرَب: الاسم المنصرف، والمقصور والممدود، والأسماء الستّة، والمثنّى وجمع المذكر السالم، والفاعل والمفعول، والمضارع المجزوم، وجمع المؤنث السالم. أمّا في المبني، فقد تعقّبنا هذا الأثر في حالات البناء الأربع: المبني على السكون، والمبني على الكسر، والمبني على الفتح، والمبني على الضم. وقد جَهَدنا، ما استطعنا في إظهار ما لمسألة شيوع اللفظ أو قلة استعماله من دورٍ في تحديد هويّة علامة الإعراب والبناء، فتحةً أو ضمةً أو كسرة. فما يشيع لفظه ويكثر استعماله على الألسنة يُعْوِزه أخفُّ الحركات حتى يخفّ به في الاستعمال، وما يقلّ وروده لا يُخشى إعرابه بحركة ثقيلة ولا بناؤه عليها، لأنّ ثقل الحركة مع قلة الاستعمال لا عبء معه على جهاز النطق كذاك الذي يولّده ثقلها مع الشيوع.

وإذ أنجزنا هذه الدراسةَ، فإننا نعوذ بالعلم من الظنّ أننا آتينا النفس ما اشتهت من زاده. إنْ هي إلا خطوة من ألفٍ في رحلة تجديد البحث اللغوي الشاقة، خطوة كلّ ما نرجوه ألاّ نكونَ قد عثرنا في خطوها.

المؤلف

الجامعة اللبنانية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية

7 حَزيران، 1998

الفصل الأول

مصطلحاتٌ لغويةٌ في

ميزان النقد

توطئة

هذا البحث نافذة للنقد، ننقد فيه على القدامى، ومعهم ننقد على المحدثين. وجُلّ ما نمنّي النفس به أن يكون نقدنا موضوعياً علمياً ينزع إلى تحصين بنائنا اللغوي، لا إلى هدم صرحٍ شاهقٍ بناه السلف الصالح، ولا إلى قتل وليدٍ أنجبته حداثة القرن العشرين. إنه بحث نافذة، ننفذ منها إلى الأصيل وإلى الحديث، نباركهما معاً بيد، ونشير بسبابة اليد الأخرى إلى بعض ما لنا على القدامى الأوّلين، وبعض ما لنا ولهم على المحدثين.

أولاً: بعض ما لنا على القدامى

من اللافت أن قدامنا لم يَفْصلوا علم الصرف عن علم الأصوات، فكانت دراساتهم الصرفية مبنية بمجملها على

حقائق قدّمها لهم علم الأصوات كما عرفوه هم، لا كما عرفناه نحن في القرن العشرين.

والحق أنهم كثيراً ما التزموا الدقّة والموضوعيّة في أبحاثهم، وقليلاً ما تعسّفوا فيها. وفي هذا المقام، نعتقد أن تعسّفهم كان بمعظمه بسبب الرسم، أو بسبب علاقاتٍ بين أصوات اللغة حسبوها هم سليمة، ولا تحسبها كذلك مختبرات الحداثة.

فإذا أعملنا الفكر قليلاً في الرسم، أيّ رسم لأيّة لغة، رأينا رأي دوسوسور DE SAUSSURE الذي قال ما معناهُ أنّ الرسم يَحُول دون مرأى اللغة على حقيقتها؛ إنه لباس تنكريّ خدّاع تتنكّر فيه اللغة، وليس بالثوب الذي يلائم جسدها ويوضح معالمه كلّ الوضوح. ولقد قدّم دو سوسور DE SAUSSURE على ذلك الخداع شواهد كثيرة من غير لغة، منها كلمة oiseau الفرنسية التي ليس لأيّ صوت من أصواتها [wazo] رمز خُصّص له كتابةً ومثّله[1].

والرسم العربيّ خدع أبناء العربية كما فعلت رسوم اللغات الأخرى بالناطقين بها. فالألف الفارقة تخدعنا في مثل **بَنَوا** لأنّها لا تمثّل أيّ صوت في اللفظ، وألف هاء التنبيه في **أيّها الرجل** أو ألف اسم الإشارة في **ذا رجل**

(1) cf. DE SAUSSURE, Ferdinand, Cours de linguistique générale, payot, paris, 1978, p.p. 51- 52.

رسمت خلافاً للنطق فتحة في **هَذا رجل** وفي **ذَلك رجل**. وكذلك رسم الحركات قبل أحرف المدّ واللين، ولا سيّما في النصوص القديمة، فإنّه يخدعنا أيضاً، لأنه يوهم، نطقاً، بأصوات توحي بها هذه الحركات المرسومة في مكان آخر؛ فمِثل كلمة **حُور** كُتِبت بضمة للدلالة على مدّ الواو التي بعدها، ومثل **عِين** كُتبت بكسرة للإشارة إلى مدّ الياء التي تليها، مع أنّ كلاً من هاتين الحركتين المرسومتين لا يمثّل أيّة حقيقة صوتية في النطق. وربما جيء بالضمة قبل الواو الممدودة في مثل **حُور** لتمييزها من **حَور** بواو غير ممدودة قبلها فتحة، وجيء بالكسرة قبل الياء الممدودة في مثل الاسم **رِيف** لتمييزه من المصدر **رَيف** وهو بياء غير ممدودة قبلها فتحة، ثم عُمّم القياس فجاءت أحرف المدّ واللين كلّها، بما فيها الألف، مسبوقة رسماً بما يجانسها من حركات قصيرة.

يسألونك، مثلاً، عن أوزان الأفعال **يَقُومُ**، **ويَمِيلُ**، **ويَخَافُ** وعن عدد الوحدات الصوتية الصغرى[1] في أصولها **يَقْوُمُ**، ويَمْيِلُ، **ويَخْوَفُ**، فتجيب: الوزن في الأول **يَفْعُلُ**، وفي الثاني **يَفْعِلُ**، وفي الثالث **يَفْعَلُ** بسبع وحدات صوتية

(1) عنينا بالوحدة الصوتية الصغرى كل صامت أو كل صائت قصير يدخل في تركيب الكلمة. فنحو كُتِبَ مؤلف من ست وحدات صوتية صغرى: ثلاثة صوامت هي الكاف، والتاء، والباء، وثلاثة صوائت قصيرة هي الضمة بعد الكاف، والكسرة بعد التاء، والفتحة بعد الباء.

صغرى في كلّ فعل هي: ياء المضارع، والفتحة، والفاء، والعين، والضمة أو الكسرة أو الفتحة، واللام، وحركة الإعراب. ثم يطلبون أن تنظر في ما يوحي به رسم هذه الأفعال كما جاءت به أسَلات أقلام القدامى، وتقارن وحداتها الصوتية الصغرى بوحدات الأصول الثلاثة، فتنظر، ثم تقارن فتجد أنّ رسم كلٍّ منها يوحي بثماني وحدات صوتيّة صغرى هي: ياء المضارع والفتحة بعدها، وفاء الفعل والحركة بعدها ضمةً أو كسرةً أو فتحةً، وحرف المدّ واللين الذي يساوي حركتين قصيرتين[1]، والذي حدث بفعل الإدغام بين عين الفعل ـ الواو أو الياء غير الممدودة ـ وحركتها، ولام الفعل، والحركة الإعرابية؛ أي بزيادة واحدة عن الأصل كانت لتحريك فاء الصيغة الساكنة بضمة في **يَقُومُ**، وكسرة في **يَمِيلُ**، وفتحة في **يَخَافُ**. عندئذٍ تعلم أنّ الرسم قد خالف الأصل، وأنّ اليد قد خانت اللسان.

وفي رسمنا كلام كثير على الهوّة بينه وبين الحقيقة

(1) رأينا كما رأى تروبتزكوي TROUBETZKOY أنّ الحركات الطويلة، وهي أحرف المدّ واللين عند العرب، تساوي أضعاف الحركات القصيرة التي تجانسها في المخرج وفي الصفات؛ فالألف، ممدودةً أو مقصورة، فتحتان، والواو الممدودة ضمتان، والياء الممدودة كسرتان. وهذا يعني أنّ الفتحة نصف الألف، والضمّة نصف الواو الممدودة، والكسرة نصف الياء الممدودة.

cf. TROUBETZKOY N.S., Principes de phonologie, Ed. Klincksieck, Paris, 1976, p. 203.

اللغويّة، وعلى أسبابها التاريخية وتبريرات القدامى لها، لكنّ المناسبة ليست مناسبته، إنما هي للبحث في مسائل صرفية وصوتية اخترنا منها ثلاثاً في الإبدال، واثنتين في القلب، وفي الحذف واحدة. سنزن هذه المسائل بميزان الحداثة، سامحين لأنفسنا بحقّ الحكم عليها، تاركين للقارئ حق الحكم على ما سنطلق من أحكام.

1 ـ في الإبدال

أ ـ إبدال الألف همزة

لقد روى سيبويه عن بعض العرب قولهم في الوقف: **رأيت رَجُلَأْ** في رأيت رجُلَا، وهذه **حُبْلَأْ** في هذه **حُبْلَى**، وهو **يَضْرِبُهَأْ** في هو **يَضْرِبُهَا** بإبدال الألف همزة[1]. وقد كان هذا الإبدال عندهم لشبه الهمزة بحروف العلة بما فيها الألف «من جهة كثرة تغييرها بالتسهيل، والحذف، والبدل»[2].

وإن اعترضنا على هذا الإبدال فلسببين. أما السبب الأول فلأنّ الإبدال بين الحروف لا يكون إلا بين ما اتّحد

---

(1) ر: سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 4/ ص ص 176 ـ 177.

(2) ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط 3، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1978، 1/ 208.

منها في المخرج أو تقارب؛ ولا نرى ذلك بين الهمزة والألف: فالهمزة من الحنجرة، من أدنى الحَلْق[1]، والألف التي اعتقد سيبويه أنّها من الحلق[2]، ليست من هذا المخرج إنما هي مما بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى[3]. ثم إن الهمزة من الصوامت أي الحروف، والألف التي صنّفها القدامى لعلّة صرفية من الحروف[4] هي صائت طويل أي حركة طويلة. فهما إذاً صوتان ينتميان إلى مجموعتين صوتيتين مختلفتين، ولأنّهما كذلك، فلا يجوز الإبدال بينهما، إذ الإبدال الصوتيّ لا يكون إلا في المجموعة المتجانسة، فيُبدل الصامت من الصامت، ومن الصائت يُبدل صائت آخر. وأما السبب الثاني فإنه لو أُبدل من الألف همزة في **رَجُلَا**، و**حُبْلَى**، و**يَضْرِبُهَا**، والألف في هذه الشواهد لا تسبقها فتحة كما أوحى إليهم الرسم، إنما

---

(1) cf. CANTINEAU Jean, Cours de phonétique arabe, Librairie C. KLINCKSIECK, Paris, 1960, p. 19.

(2) ر: سيبويه، م.ن.، 4/ 433.

(3) cf. CANTINEAU Jean, Op. Cit., p. 89.

(4) لقد اعتبر القدامى الألف حرفاً لأنها تكون في الأفعال معدولة إمّا عن واو غير مدّية، وإمّا عن ياء غير مديّة أيضاً، تدخلان مثل الحروف في تركيب الجذور الفعلية. فألف **قال** معدولة عن واو غير مديّة دخلت مثل حرفي القاف واللام في تركيب الجذر **ق و ل**، وألف **مال** معدولة عن ياء غير مدية دخلت كما دخل حرفا الميم واللام في تركيب الجذر **م ي ل**.

يسبقها ساكن هو اللام في الشاهد الأول والشاهد الثاني، والهاء في الشاهد الثالث، لاجتمع في آخر اللفظ بعد الإبدال ساكنان يستحيل النطق بهما في هذا الموضع: **رَجُلْا** > بعد الإبدال: **رَجُلْءْ**؛ **حُبْلَى** > **حُبْلْءْ**؛ **يَضْرِبُهْا** > **يَضْرِبُهْءْ**.

وبعد، فإننا نعتقد أنّ ما حدث، وقفاً، في الشواهد المذكورة هو انشطار الألف التي تعادل فتحتين إلى فتحةٍ تحصّنها همزةٌ عِوَضٌ من الفتحة الثانية المحذوفة: **رَجُلا** > بعد انشطار الألف إلى فتحتين: **رَجُل** ـَـ ـَـ > بعد حذف الفتحة الثانية والتعويض منها بهمزة: **رَجُل** ـَـ ءَ = **رَجُلَأ**؛ **حُبْلى** > **حُبْل** ـَـ ـَـ > **حُبْل** ـَـ ءَ = **حُبْلَأ**؛ **يَضْرِبُها** > **يَضْرِبُه** ـَـ ـَـ > **يَضْرِبُه** ـَـ ءَ = **يَضْرِبُهَأ**. أما لِمَ جيء بالهمزة عِوَضاً من الفتحة هنا؟ فلأنَّ الفتحة كثيراً ما تُعَوّض منها؛ فكما تُعَوّض الفتحة من الهمزة في لفظ **رَأس** في لغة من خفّف[1] فقال **راس** بعد إدغام الفتحتين الأصلية والعِوَض من الهمزة، فقد عَوَّضت الهمزة من الفتحة في هذه الشواهد: **رَأس** = **رَءْس** > بعد حذف الهمزة والتعويض منها بفتحة: **ر** ـَـ ـَـ **س** > بعد إدغام الفتحتين الأصلية والعِوض من الهمزة: **راس**. وهذا لا يعني أنّ الهمزة تقوم،

(1) لقد مال أهل الحجاز إلى تخفيف الهمزة التي مال إلى تحقيقها بنو تميم. ر: سيبويه، م. ن.، 3/ ص ص 542 ـ 558.

دون سواها، بهذا الدور في الوقف. ففي قول فزارة وناس من قيس **أَفْعَيْ** في **أفعى** عَوَّضت منْ الفتحة الثانية، بعد انشطار الألف الأصل، ياءٌ غير مدّيّة، وعَوّضت منها واوٌ غير مدّيّة في قول بعض طيء **أَفْعَوْ**[1]: **أفعى** > بعد انشطار الألف إلى فتحتين: **أفع** ـَـَـ > بعد حذف الفتحة الثانية والتعويض منها إمَّا بياء غير مدّيّة وإمّا بواو غير مدّيّة أيضاً: **أَفْع ـَـ يْ / أَفْع ـَـ وْ = أَفْعَيْ / أَفْعَوْ**. وهذا ليس بمستغرب؛ فكما عَوَّضت هي منهما في الاسمين **فَتَيْ**، **وعَصَوْ**، وأدغمت من ثَمَّ في الفتحة قبلها فكانت ألف **فَتى وعَصا**، فقد عَوَّضتا هما منها في هذا السياق: **فَتَيْ** > بعد حذف الياء غير الممدودة والتعويض منها بفتحة: **فَت** ـَـَـ > بعد إدغام الفتحتين، العِوض وما قبلها: **فَتى**؛ **عَصَوْ** > **عَص** ـَـَـ > **عَصا**.

وانشطار الألف إلى فتحة وهمزةٍ عِوَضٍ من الفتحة الثانية يدلُّ عليه قول العجّاج **العَأْلَم في العالَم، والخَأْتَم في الخاتَم**[2]، وقول بعضهم **بَأْز في باز وسَأْق في ساق**[3]: **عالَم** > بعد انشطار الألف إلى فتحتين: ع ـَـَـ **لَم** >

---

(1) ر: م.س.، 4/ 181.

(2) ر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، دمشق، 1985، 1/ 90.

(3) ر: ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 3/ 147.

بعد حذف الفتحة الثانية والتعويض منها بهمزة ع ـَـٔـ لَم = **عَأْلَم؛ خاتَم** > خ ـَـ **تَم** > **خ** ـَـٔـ **تَم** = **خَأْتَم؛ باز** > ب ـَـ ز > ب ـَـٔـ ز = **بَأْز؛ ساق** > **س** ـَـ **ق** > **س** ـَـٔـ **ق** = **سَأْق**.

ويُلحظ هذا الانشطار أيضاً في قراءة أيوب السِّختياني **الضَأَلّين** بدل **الضالّين**[1]؛ فقد شطر هذا القارئ ألف **الضالّين** إلى فتحة وهمزةٍ عِوَضٍ من الفتحة الثانية، فصار اللفظ بساكنين هما الهمزة واللام الأولى من اللام المشدّدة، ثم حرّك الهمزة بالفتحة، أخفّ الحركات، منعاً لالتقاء الساكنين وقرأ **الضَأَلّين**: **الضالّين** = **الضالْلين** > بعد انشطار الألف إلى فتحتين: **الض** ـَـ **لْلين** > بعد التعويض من الفتحة الثانية بهمزة: **الضـَأْـ لْلين** > بعد فتح الهمزة منعاً لالتقاء الساكنين: **الض ـَأَـ لْلين** = **الضأَلّين**.

ب ـ إبدال الهمزة وبعضُ الأحرف حرف مدّ ولين

تحدّث القدامى عن إبدال الهمزة حرف مدّ ولين، ألفاً أو ياءً أو واواً، ممثلين على إبدالها ألفاً بقولهم: **آمن** في **أأمن**، **ورَاس** في **رَأْس**[2]، وعلى إبدالها ياءً بقولهم **ذِيب**

(1) ر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ 72.

(2) ر: ابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق محمد سعيد النعسان، ط 2، دار المعارف للطباعة، دمشق، ص ص 30 ـ 31.

في **ذِئْب**[1]، وعلى إبدالها واواً بقراءة وَرْش **مُومِن** في **مُؤْمِن**[2].

فما حسبناه مخالَفةً في إبدال الألف همزة ليست من جنسها ولا من مخرجها، نحسبه كذلك في إبدال الهمزة صوائت طويلة ما من نسبة بينها وبين الهمزة الحنجرية لا في المخرج ولا في الصفات، وهي الألف الحنكية الوسطى، والياء الحنكية الأمامية، والواو الحنكية الخلفية[3]. ونضيف إلى ذلك أنه لو أُبدل من الهمزة الساكنة ألفٌ في **أَأْمن** وفي **رَأْس** لاجتمع، بعد الإبدال، الألف هذه وفتحةٌ أصليّة بعد الهمزة الأولى في اللفظ الأوّل، أو بعد الراء في اللفظ الثاني: **أَأْمن** = ء ـَـ ء **من** > بعد إبدال الهمزة الثانية ألفاً: ء ـَـ ا **من**؛ **رَأْس** = ر ـَـ **ءس** > ر ـَـ **اس**. ولو أُبدل من الهمزة ياءٌ ممدودة في **ذِئْب**، و واوٌ ممدودة في **مُؤْمن** لاجتمع، بعد الإبدال، ياء ممدودة وكسرة أصلية بعد الذال في الكلمة الأولى، و واو ممدودة وضمة أصلية بعد الميم في الكلمة الثانية: **ذِئْب** = **ذِءْب** > بعد إبدال الهمزة ياء ممدودة: ذ ـِ ي ب؛ **مُؤْمن** = **مُءْمن** > بعد إبدال الهمزة واواً ممدودة: م ـُ

---

(1) ر: م. س.، ص 34.

(2) القاضي، عبد الفتاح، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ط 2، مكتبة الدار، المدينة المنوّرة، 1989، ص 98.

(3) cf. CANTINEAU Jean, Op. Cit., p. 91.

ومن. وهذا الاجتماع نراه محالاً إذ لا يُعقَل أن تتوالى في المقطع الواحد من الكلمة حركتان مِثلان، إحداهما قصيرة والثانية طويلة: ـَـ ا؛ ـِ ي؛ ـُ و. لا يُعقَل أن ينطق اللسان والحنك بفتحة قصيرة ثم يعودان إليها فيُخرجانها طويلة من غير فاصل بين النطق الأول والنطق الثاني، وعلى وتيرة واحدة. وما لا يُعقَل في الفتحة والألف لا يُعقَل في الكسرة والياء الممدودة، ولا في الضمة والواو الممدودة. أوَلم يَقُل القدامى في حروف المدّ واللين إنّ «هذه الحروف اللائي يَحْدثن لإشباع الحركات لا يكنّ إلا سواكن، لأنهنّ مدّات، والمدّات لا يتحركن أبداً»[1]؟ فإذا كانت المدّات لا يقبلن الحركات بعدهن ـ كما يرى القدامى ونرى نحن أيضاً ـ فمن المنطقيّ ألّا يقبلنها، نطقاً، قبلهن فلا تجتمع حركة قصيرة وحركة طويلة من جنسها.

لذلك، فإن ما حصل في ما تقدم من شواهد لا نستطيع إدراجه في باب الإبدال، إنما ندرجه في باب الحذف مع العِوَض. فهمزة **أَأْمن** الثانية حذفت لثقل توالي همزتين في اللفظ الواحد، وعُوِّض منها بحركة من جنس الحركة قبلها؛ عُوّض منها بفتحة أضيفت إلى الفتحة بعد الهمزة الأولى فكانت ألفٌ بعد جمع الفتحتين الأصلية والعِوَض: **أَأْمن** = **ءَءْمن** > بعد حذف الهمزة الثانية والتعويض منها بفتحة:

(1) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ 28.

ء ـَـَ **من** > بعد جمع الفتحتين: **ءامن** = **آمن**. وكذلك الأمر في الألفاظ الثلاثة: **رَأْس**، و**ذِئْب**، و**مُؤْمن**، فقد حُذفت الهمزة في كلّ منها تسهيلاً للنطق، وعُوّض منها بحركة تجانس الحركة قبلها كانت فتحة في اللفظ الأول، وكسرة في الثاني، وضمة في الثالث؛ ثم بعد انضمام هذه الحركات العِوَض إلى الحركات الأصلية التي تسبقها، نشأت ألف ممدودة تعادل فتحتين في **راس**، وياء ممدودة تعادل كسرتين في **ذيب**، و واو ممدودة تعادل ضمتين في **مومن**: **رَأْس** = **رَءْس** > بعد حذف الهمزة والتعويض منها بفتحة: **ر ـَـَ س** > بعد انضمام الفتحة العوض إلى الفتحة الأصلية: **راس**؛ **ذِئْب** = **ذِءْب** > بعد حذف الهمزة والتعويض منها بكسرة: **ذ ـِـِ ب** > بعد انضمام الكسرة العِوَض إلى الكسرة الأصلية: **ذيب**؛ **مُؤْمن** = **مُءْ من** > بعد حذف الهمزة والتعويض منها بضمة: **م ـُـُ من** > بعد انضمام الضمة العِوَض إلى الضمة الأصلية: **مومن**.

وندرج في باب الحذف مع العوض ما أدرجه القدامى في باب الإبدال حين تحدّثوا عن ألفٍ «أبدلت من التنوين في النصب نحو قولك: **رأيت زيدا**... ومن النون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها في أمر الواحد، نحو قولك للرجل في الوقف: **اضرِبا**... وأنت تريد: **اضرِبَنْ**... وأبدلت أيضاً من نون **إذَن** في الوقف نحو قولك: **لأضرِبَنَّك إذا**، تريد

إذَن»[1]. وعلّل ابن عصفور هذا الإبدال بين الألف والنون بشبه بينهما يحدّد وجهه بقوله: «ووجه الشبه بينهما أنّ في النون غُنّة في الخياشيم، كما أنّ في حروف المدّ واللين مدّاً، والغُنّة والمدّ كلّ واحدٍ منهما فَضْل صوت في الحرف»[2].

أيّة علة تلك التي أتى بها ابنُ عصفور حتى جوّز الإبدال بين صوتين أحدهما من مجموعة الصوامت والثاني من مجموعة الصوائت الطويلة؟ هل يكفي، حقاً، أن يكون في النون سمة الغُنّة التي لا يتّصف بها من أصوات العربية إلا الميم، حتى تُبدَل منها الألف التي فيها سمة المدّ الذي لا يتصف به من أصوات لغتنا إلا الواو والياء الممدودتان؟ فإذا كان فضل الصوت في الحروف هو المجوّز للإبدال كان من الجائز أيضاً إبدال الألف، لمدّها، من الميم أخت النون في الغُنّة، لغُنّتها، وإبدال الألف هذه من الصاد المُطْبقة، مثلاً، لفضل صوت في الصاد هو الإطباق، وهما إبدالان لا ذكر لهما في كتب اللغة.

فكل ما حصل في **زيداً = زَيدَنْ، واضرِبَنْ، وإذَنْ** هو أن النون لم يبدل منها صوت الألف لعدم المجانسة بينها وبينه، إنما حُذفت وعُوِّض منها بحركة مجانسة للفتحة قبلها، ثم حصل، بعد الحذف والعِوَض، إدغام بين

(1) ابن جني، التصريف الملوكي، ص 31.

(2) ابن عصفور، م.ن.، 1/ 265.

الفتحتين الأصلية والمعوِّضة من النون، فصار اللفظ بعد الإدغام بألف ممدودة تساوي فتحتين: **زيداً** = **زيدَنْ** > بعد حذف النون والتعويض منها بفتحة: **زيد** ـَـَ > بعد الإدغام بين الفتحتين: **زيدا**؛ **اضرِبَنْ** > **اضرِب** ـَـَ > **اضرِبا**؛ **إذَن** > **إذ** ـَـَ > **إذا**.

ونضع في باب الحذف مع العِوَض ما وضعه اللغويون في باب إبدال الياء من السين والثاء والباء والعين، ممثّلين عليه بألفاظ اختاروها من الشعر. لقد مثّلوا على إبدال الياء من السين بقول إمرئ القيس[1]:

إذا مـا عُـدَّ أربـعـةٌ فِـسـالٌ   فزوجُكِ خامِسٌ وأبوكِ سادي

يريد: سادِس.

ومثلوا على إبدالها من الثاء بقول أحدهم[2]:

يَفديكَ يا زُرْعَ أبي وخالي   قد مَرَّ يومانِ وهذا الثالي
وأنـتَ بـالـهـجـران لا تـبـالـي

يريد: الثالث.

وعلى إبدالها من الباء استشهدوا بقول أبي الكاهل اليشكريّ[3]:

---

(1) ر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 2/ 741.

(2) ر: م.س.، ص 764.

(3) ر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، 3/ 212.

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ   من الثعالي وَوَخْزٌ من أرانيها

يريد: الثعالِب وأرانبِها.

واحتجّوا لإبدالها من العين بقول خَلَف الأحمر[1]:

ومَنْهَلٍ ليس له حَوازقُ   ولِضفادي جَمِّهِ نَقانقُ

يريد: ضفادع.

فاللافت في هذا الإبدال الذي نرفضه اصطلاحاً أنّ اللغويين لم يعلّلوه، كما فعلوا في إبدال الهمزة والنون ألفاً، بوجه شبه بين الصوت البدلِ والصوت المُبدَل منه. وخيراً فعلوا، لأنه مهما حاولنا أن نجد قواسم صوتية مشتركة تجوّز الإبدال بين الياء والأحرف الأربعة المذكورة، فعبثاً نحاول؛ وذلك لبعد الياء في المخرج عن الأحرف هذه: فالياء حنكية أمامية، والسين أسنانية، والثاء لثوية من بين الثنايا العليا والسفلى، والباء شفوية، والعين حلقية وسطى[2].

فما كان في **أأمن**، **ورَأس**، **وذِئب**، **ومُؤمن**، **وزيداً** = **زَيدَنْ**، **واضرِبَنْ**، **وإذَنْ** لا يبعد عما جرى على لسان الشعراء في **سادِس**، **والثالِث**، **والثعالِب**، **وأرانبِها**، **وضفادعِ** من حذفٍ للحرف الأخير، فعِوَضٍ منه بحركة من

(1) ر: سيبويه، م.ن.، 2/ 273.

(2) cf. CANTINEAU Jean, Op. Cit., p. 91.

جنس ما قبلها، فإدغام بين الحركة الأصلية والحركة العِوض: **سادِس** > بعد حذف السين والتعويض منها بكسرة: **ساد** ـِـِ > بعد الإدغام بين الكسرتين: **سادي**؛ **الثالِث** > **الثال** ـِـِ > **الثالي**؛ . . .

ونعتقد أنّ ما دعا إلى الحذف مع العِوَض، في الأبيات المذكورة، اضطرار الشاعر إلى التزام القافية وإقامة الوزن. فلما كانت القافية لا تستقيم إلا بياء في البيتين الأول والثاني فقد حذفت السين من **سادِس**، والثاء من **الثالِث** بعد تسكين اللفظين، وعُوِّض من كلتيهما بكسرة أضيفت إلى الكسرة قبلها فكانت ياء في **سادي**، **والثالي**. ولمّا كان الشاعر بحاجة إلى إقامة الوزن ومراعاة القافية في البيت الثالث، فلم يأت بالحرف مكسوراً في موضع الجر في **الثعالِبِ** **وأرانِبِها** خوفاً من اختلال الوزن وذهاب القافية إذا ما كسره، ولم يأت به ساكناً خوفاً من لحن إذا سكّن في موضع الجر؛ لذلك، فقد ذهب إلى الياء التي تُسكَّن في هذا الموضع[1] والتي حافظ بها على الوزن والقافية. وكذلك الأمر في البيت الرابع؛ فإنّ الشاعر لو نطق بكلمة **ضفادِعِ** مجرورة بالكسرة لخرج عن الوزن، ولو نطق بها ساكنةَ الآخِر لَلَحن، فما كان منه إلا أن حذف العين وعَوَّض منها بكسرة انضمت إلى الكسرة قبلها فكانت ياء

(1) ر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 2/ ص ص 762 ـ 763.

ضفادي التي صحّ بها الوزن، ونجا الشاعر من اللحن.

ج ـ إبدال الياء ألفاً

يمثّل ابن جني على إبدال الياء ألفاً بلغة بعض العرب: **مررت بأخوَاك** وضربت **أخوَاك** في مررت **بأخوَيك** وضربت **أخوَيك**، وبلغة بعضهم: **يَاءَس** في **يَيْأس**. وقد برّر ذلك بقوله: «إلاّ أنهم في كلا الموضعين، إنما هربوا من الياء إلى الألف لخفة الألف... وإنما الألف في **يَاءَس** بدل من الياء المقدرة في **يَيْأس**...»[1].

وإنْ رفضنا هذا الإبدال فللأسباب التي حدتنا على رفض إبدال الهمزة ألفاً في **أَأْمن** > **آمن** وفي **رَأْس** > **راس**، لأنه يؤدي إلى اجتماع حركتين مِثلين إحداهما قصيرة أصلية وهي الفتحة بعد واو **أخوَيك** أو بعد ياء **يَيْأس** الأولى، والثانية طويلة وهي الألف النائبة عن الياء في اللفظين كليهما: **أخوَيك** > بعد إبدال الياء ألفاً: **أخو ـَـ اك**؛ **يَيْأس** = **يَيْ ءَس** > بعد إبدال الياء الثانية ألفاً: **ي ـَـ اءَس**.. ثم إن الإبدال لا يكون إلا بين المتجانس من الأصوات، ولأنه كذلك فلا يجوز أن يُبدَل من الياء الحنكية الأمامية غير الممدودة، وهي وحدة صوتية صغرى ومن

---

(1) ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط 1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1954، 1/ ص ص 204 ـ 205.

أنصاف الصوائت، صائتٌ طويل يعادل وحدتين صوتيتين صغريين، هو الألف الممدودة التي تساوي فتحتين والتي تخرج من الحنك الأوسط.

لذلك، فنحن نميل إلى أن ما جرى في **أخوَيك** و**يَيْأس** حتى صارتا **أخواك** و**ياءَس** كان من باب الإدغام لا من باب الإبدال؛ فالياء غير الممدودة، وهي حركة خالصة من الناحية الصوتية، وإن كانت حرفاً مَحْضاً من الناحية الصرفية، قد قُلبت فتحة في الكلمتين كلتيهما مجانسةً للفتحة قبلها، ولم تُقلب ألِفاً كما يرى القدامى، ثم حصل إدغامٌ بين الفتحة الأصلية والفتحة الحادثة، فأضحى اللفظ بعد إدغام الفتحتين بألف ممدودة: **أخوَيك** > بعد قلب الياء فتحة: **أخو ـَـَ ك** > بعد إدغام الفتحتين: **أخواك**؛ **يَيْأس** = **يَيْءَس** > بعد قلب الياء الثانية فتحة: **ي ـَـَ ءَس** > بعد إدغام الفتحتين: **ياءَس**. وقس عليه لغة بني الحارث بن كعب: **أخذت الدرهمان** في **أخذت الدرهمَين**، **واشتريت الثوبان** في **اشتريت الثوبَين**، **والسلام علاكم** في **السلام عَليكم**[1]. وهذا كله شبيه بما يجري في الأفعال الجُوف بصيغة المضارع، حيث تقلب الواو أو الياء غير الممدودة حركة من جنس حركتها الأصلية، ليكون من ثَمَّ

---

(1) ر: الأنصاريّ، أبو زيد، كتاب النوادر في اللغة، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، ط 1، دار الشروق، بيروت، 1981، ص 259.

إدغامٌ بين الحركتين، فنشوءُ حرف مَد ولين من جنس الحركة الأصلية. فإذا كان أصل **يَقُومُ**: **يَقْوُمُ** = **يَقْو ـُ مُ**، وأصل **يَبِيعُ**: **يَبْيِعُ** = **يَبْيـ ـِ عُ**، وأصل **يَخافُ**: **يَخْوَفُ** = **يَخْو ـَ فُ**، فإن هذه الأصول صارت بحركتين متجانستين بعد قلب واوها أو يائها حركة من جنس الأصلية: **يَقـ ـُـُ مُ**، **ويَبـ ـِـِ عُ**، **ويَخـ ـَـَ فُ**، ثم صارت بعد الإدغام بين الحركتين المتجانستين، الحادثة والأصلية، بأحرف مدّ ولين مجانِسة للحركات الأصلية؛ صارت: **يَقُومُ**، **ويَبِيعُ**، **وَيَخافُ**.

2 ـ في القلب

أ ـ قلب الواو أو الياء ألفاً

يعلّل ابن عصفور قلب عين الثلاثي **فَعَلَ** ألفاً، إذا كانت العين واواً أو ياءً، بقوله: «وأما **فَعَلَ** فقلبت الواو والياء فيها ألفاً لاستثقال حرف العلة مع استثقال اجتماع المِثْلين... فتحةِ الفاء وفتحة العين، فقالوا في **قَوَمَ**، **وبَيَعَ**: **قَامَ**، **وبَاعَ**، فقلبوا الواو والياء ألفاً لخفة الألف»[1]. ويُفهم من هذا الكلام أن أصل **قَامَ**: **قَوَمَ**، وأصل **بَاعَ**: **بَيَعَ**، وهما أصلان مهملان نبّه إليهما ابن جني بقوله: «... ينبغي أن

(1) ابن عصفور، م. ن.، 2/ 438.

يُعلَم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في قَامَ، وبَاعَ: قَوَمَ، وبَيَعَ... أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان بـ قَوَمَ، وبَيَعَ... ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد... وإنما نريد بذلك أنّ هذا لو نُطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل قَوَمَ، وبَيَعَ...»[1].

ويُلحظ من نص ابن عصفور أنّ هذا اللغويّ قد برر قلب الواو والياء ألفاً في قَوَمَ، وبَيَعَ باستثقال النطق بالواو أو الياء مع استثقال اجتماع الفتحة بعد فاء الفعل والفتحة بعد عينه، وبالميل إلى حرف أخف من الواو والياء، مجانِسٍ للفتحة وهو الألف. وما فعله ابن عصفور في هذا السياق لم يفعله لغويّون آخرون كان القلب هذا عندهم لتحرّك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما[2].

ومهما يكن الأمر فإن الواو أو الياء قد قلبها القدامى ألفاً في هذا الموضع. ولكننا لا نعلم شيئاً عن مصير الفتحة بعد فاء الفعل إثر القلب الذي ذهبوا إليه، ولا عن مصير الفتحة بعد عينه! ترى هل ثبتتا بعد القلب أم أنّهما قد حُذفتا ولم يَعُد لهما أيّ أثر صوتيّ؟ ولأنّ القدامى لم يحدّثوا عن حذفهما، فقد أقرّوا ضمناً بثباتهما. ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإلامَ يؤدي هذا الثبات؟ ألا يؤدي إلى

(1) ابن جني، المنصف، 1/ 190.

(2) ر: م. س.، ص 23.

اجتماع أربع فتحات متواليات في اللفظ الواحد هي: الفتحة بعد فاء الفعل، والألف الحادثة التي تساوي فتحتيَن، والفتحة بعد عينه المقلوبة؟ قَوَمَ > بعد قلب الواو ألفاً: ق ـَـ ا ـَـ مَ؛ بَيَعَ > بعد قلب الياء ألفاً: ب ـَـ اـَـ عَ. وهل يعقل توالي أربع فتحات في اللفظ الواحد؟ لا، لأنْ لا طاقة للسان ولا للحنك على القيام بمثل هذا العمل الشاقّ الرتيب، ولا على تحمله.

لذلك، فنحن لا نرجّح قلب الواو والياء ألفاً في قَوَمَ، وبَيَعَ، إنما نرجّح حذفهما، لوقوعهما في سياق صوتيّ لا يناسبهما وهو سياق الفتح، إذ الواو من أقصى الحنك، والياء من مُقَدَّمه وهما تغايران بمخرجيهما هذين الفتحة التي تخرج من الحنك الأوسط[1]. نعم، إننا نرجّح الحذف هنا، فبعد حذف الواو من قَوَمَ، والياء من بَيَعَ، من دون المسّ بالفتحة بعد فاء الفعل ولا بالفتحة بعد عينه، اجتمعت هاتان الفتحتان ثم أدغمت إحداهما في الأخرى فنشأت ألف ممدودة في **قامَ**، وفي **باعَ**: قَوَمَ > بعد حذف الواو: ق ـَـَـ مَ > بعد إدغام الفتحتين: **قامَ**؛ بَيَعَ > بعد حذف الياء: ب ـَـَـ عَ > بعد إدغام الفتحتين: **باعَ**.

وفي المصدر الأصليّ **إفعال** من **أفْعَلَ** الأجوف الواويّ أو اليائيّ، رأى القدامى ما لا نراه نحن. فبعضهم قال في

---

(1) cf. CANTINEAU Jean, Op. Cit., pp. 89- 91.

مثل **إقَامة**، وهو مصدر أصلي من **أقَامَ**؛ جذره: **ق و م**، إنه في الأصل **إقْوَام** أسكنت واوه بنقل فتحتها إلى ما قبلها فأصبح **إقَوْام**، ثم قلبت هذه الواو ألفاً مجانَسةً للفتحة المنقولة فصار **إقَاام** بألفين ساكنتين، فحُذفت الثانية عند الخليل وسيبويه منعاً لالتقاء الساكنين، وحُذفت الأولى عند الأخفش والفرّاء، وعَوَّضت من المحذوف تاء التأنيث، فاستقرّ اللفظ بعد النقل، والقلب، والحذف، والعِوَض، على صورته المألوفة: **إقامَة**[1]. وقال بعضهم إنّ الفتحة بعد واو **إقْوَام** قد نُقلت إلى القاف الساكنة قبلها: **إقَوْام**، ثم حُذفت الواو بعد النقل منعاً لالتقاء ساكنين هما الواو هذه والألف بعدها: **إقَام**، وعَوَّضت منها تاء تأنيث، فأضحى اللفظ من بعد: **إقَامة**[2].

أما نحن، فنظن أنّ الحديث عن نقل الفتحة بعد الواو إلى الساكن قبلها في **إقْوَام** لا مبرّر له، إذ لا وجود لهذه الحركة نطقاً حتى تنقل من موضعها إلى موضع آخر، وحتى تقلب الواو بعدها ألفاً، أو تثبت ساكنة من دون قلب ليلتقي من ثم ساكنان يُحذف أولهما أو ثانيهما. فما حصل في **إقْوام** أنّ واوه قد حذفت، لا لعلة صوتية فيه، إنما لغيابها في الثلاثي المزيد **أقامَ** الذي اشتق منه المصدر، والذي

(1) ر: الأستراباذي، م.ن.، 1/ 165.

(2) ر: ابن عقيل، كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق د. رمزي بعلبكي، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 365.

اشتق هو من الثلاثي المجرد **قَامَ** الخِلو من الواو، والمعدول عن الأصل **قَوَمَ** بعد حذف واوه، والإدغام بين فتحة القاف وفتحة الواو المحذوفة. وبعد حذف الواو من المصدر عُوّض منها حيناً بتاء تأنيث في مثل قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيُوتاً تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُم وَيَوْمَ **إِقَامَتِكُم**﴾[1]، ولم يُعوض أحياناً إذ قال: ﴿وأوحينا إليهم فِعْلَ الخيراتِ **وإقامَ** الصلاةِ وإيتاءَ الزكاةِ﴾[2]، وإذ قال: ﴿رِجالٌ لا تُلهيهِم تِجارةٌ ولا بَيعٌ عن ذكرِ اللهِ **وإقامِ** الصلاةِ﴾[3].

ب ـ قلب الألف همزة

ذكر ابن جني من شواهد قلب الألف همزة قراءة أيوب السّختياني **الضَّأَلّين** في **الضَّالّين**، وقول العجاج **الخَأْتَم**، **والعَأْلَم** بدل **الخَاتَم**، **والعَالَم**، وقول بعضهم **بَأْز**، **وسَأْق** بدل **بَاز**، **وسَاق**. وقد احتج لقراءة **الضَّأَلّين** في **الضَّالّين**، بأنّ صاحبها «كره اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى، فحرّك الألف لالتقائهما، فانقلبت همزة لأنّ الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمل الحركة... فإذا اضطُرّوا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة»[4].

---

(1) سورة النحل، الآية 80.

(2) سورة الأنبياء، الآية 73.

(3) سورة النور، الآية 37.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/ 72.

وعلّل قولهم **بَأْز** في **بَاز** الذي يقاس عليه **سَأْق**، و**خَأْتَم**، و**عَأْلَم** في **سَاق**، و**خَاتَم**، و**عَالَم** بأنّ «الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيراً ما تُجريها العرب مُجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنه محرّك بها. فإذا كان كذلك فكأنّ فتحة بَاز إنما هي في نفس الألف. فالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنها محرّكة، وإذا تحرّكت الألف انقلبت همزة»[1].

وأيّاً كان تعليل ابن جني لما سمّاه قلب الألف همزة، فإننا نذكّر بأن كلّ فتحة رُسمت قبل الألف، في الشواهد المذكورة، لا وجود لها في النطق ولا يُعْتَدّ بها في التحليل الصرفي الصوتي؛ ونلفت إلى أنّ الحرف الذي كان متحركاً قبل الألف، كان قد تحرك بالألف نفسها لا بغيرها، وقد أصبح ساكناً بعد مآلها إلى همزة. فإذا انقلبت الألف، حقاً همزة في **الضّالّين**، وفي **باز** وما يقاس عليه، ابتدأ المقطع الثاني من اللفظ الأول، بعد القلب، بساكنٍ هو الضاد الثانية من الضاد المشدّدة، والتقى ساكنان في صدر اللفظ الثاني، وهما أمران لا يسمح بهما قياس اللغة العربية الفصحى: **الضّالّين = الضْ ـ ضِ ا لْ ـ لين** > بعد قلب الألف المتحركة افتراضياً همزةً متحركة بفتحة: **الضْ ـ ضْ ءَلْ ـ لين**؛ **بازِ = ب ا ز** > بعد قلب الألف همزة: **بْءَز = بَأْز**.

---

(1) ابن جني، الخصائص، 3/ 147.

فما رآه ابن جني هنا قلباً للألف همزة، كنا قد أدرجناه في باب انشطار الألف إلى وحدتين صوتيتين صغريين تُعوِّض في غير لفظ إحداهما من الأخرى، ويؤدي تواليهما إلى الألف نفسها، وهما الفتحة والهمزة (راجع: إبدال الألف همزة، ص 25).

3 ـ في الحذف

يقول ابن جني في معرض حديثه عن التقاء الساكنين: «وما حذف لالتقاء الساكنين نحو **قُمْ**، و**بِعْ**، و**خَفْ**. وأصله **قُومْ**، و**بِيعْ**، و**خَافْ**، فحذفت الواو والياء والألف لسكونها وسكون ما بعدها؛ ومن ذلك **هذا قَاضٍ**... **ونظرت إلى ساعٍ**. والأصل **قاضِيٌ**... و**ساعِيٍ**، فأسكنت الياء استثقالاً للضمة [عليها في الرفع]، أو الكسرة عليها في الجرّ: [**قاضِيْنْ**، و**ساعِيْنْ**]، وكان التنوين بعدها ساكناً، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين... [و] من ذلك: **هَذا قولٌ مَقُولٌ**... والأصل **مَقْوُولٌ**... فأُسكنت الواو لثقل الضمة [عليها]، وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين على الخلاف في المذهبين»[1]، إذ «ذهب سيبويه إلى أن المحذوف في **مَقُول**... واو المفعول لأنها زائدة وقريبة من الطرف، وذهب الأخفش إلى أنَّ المحذوف عين الكلمة، لأنّ العين كثيراً ما يعرض لها الحذف في غير هذا

---

(1) ابن جني، التصريف الملوكي، ص ص 55 ـ 56.

الموضع، فحذْفها أولى»[1].

وتعليقاً على ما تقدّم نقول:

إن نعت الواو والياء والألف الممدودات بالسواكن لا يتّسم بالدقة؛ ذلك أن هذه الممدودات حركات طويلة متحركة بطبعها، وهي تحرك بالحركية التي تلازمها كل صامت ساكن يتقدم عليها. فمتى نعتناها بالسكون ـ والسكون ضد الحركة ـ نزعنا منها تلك الحركية، وهذا محال؛ لأن حركيتها صفة ذاتية متأصلة فيها، لا صفة مكتسبة حادثة قابلة للنزع أو الزوال.

ونقول أيضاً:

إنّ القدامى عندما تحدثوا عن حذف الممدودات في **قُومْ**، و**بِيعْ** و**خَافْ**، منعاً لالتقاء ساكنين هما عين الفعل ولامه، اعتقدوا أنه لم يعد للساكنين التقاء في اللفظ بعد الحذف، لاعتقادهم أن اللفظ صار، في هذه الحال، مؤلفاً من حرفين أولهما متحرك بضمة أو بكسرة أو بفتحة وهو فاء الفعل، وثانيهما ساكن وهو لامه: **قُمْ**، **بِعْ**، **خَفْ**. ولكنّ ما اطمأنّوا إليه من حركة تفصل بين فاء الفعل ولامه، بعد الحذف، لم يكن إلا وهماً. فتلك الحركة التي اعتمدوا عليها بعد فاء الفعل لم يكن لها وجودٌ، أصلاً، في النطق

(1) م. س.، ص 56.

وإن كانت موجودة في الرسم. فما نجنح إليه في هذا السياق أن الواو في **قومْ**، والياء في **بيعْ**، والألف في **خافْ** لم تحذف كاملة في صيغة الأمر؛ فلو حذفت كاملة لالتقى ساكنان جديدان في الفعل بعد الحذف: فاؤه الساكنة، في الأصل، سكون الكاف مثلاً في **اكْتبْ** ولامه الساكنة لبناء الأمر: **قومْ** > بعد حذف الواو: **قُمْ**؛ **بيعْ** > بعد حذف الياء: **بِعْ**؛ **خافْ** > بعد حذف الألف: **خَفْ**. ما نجنح إليه أنّ كلاً من الواو التي تعادل ضمتين في **قومْ**، والياء التي تعادل كسرتين في **بيعْ**، والألف التي تعادل فتحتين في **خافْ** قد قُصّرت، فحذف نصفها وبقي نصفها الآخر: بقيت ضمة من واو الفعل الأول، وكسرة من ياء الثاني، وفتحة من ألف الثالث. ولم يكن هذا التقصير إلا بأمر من عربيتنا التي تنفر غالباً من مقطع طُوال مؤلفٍ من أربع وحدات صوتية صغرى فتحوّله إلى مقطع طويل تألفه، مؤلفٍ من ثلاث. فكل من الأفعال الثلاثة المذكورة يشكّل، بصيغة الأمر، مقطعاً طُوالاً مؤلفاً من قاف، وواو ممدودة تساوي ضمتين، وميم في **قومْ** = **ق** ـُـُـ **مْ**، ومن باء، وياء ممدودة تساوي كسرتين، وعين في **بيعْ** = **ب** ـِـِ **عْ**، ومن خاء، وألف ممدودة تساوي فتحتين، وفاء في **خافْ** = **خ** ـَـَ **فْ**؛ ولكي تُخضِع العربية هذا المقطع إلى ناموسها، فقد حذفت من وحداته الصوتية الأربع وحدة لا غير كانت ضمة في الفعل الأول، وكسرة في الفعل الثاني، وفتحة في الفعل

الثالث. وبعد الحذف صار المقطع الطُوال طويلاً مؤلفاً من ثلاث وحدات صوتية صغرى: **قومْ** = **ق ـُـُـ مْ** > بعد حذف إحدى الضمتين: **ق ـُ مْ** = **قُمْ**؛ **بيغْ** = **ب ـِـِ غْ** > بعد حذف إحدى الكسرتين: **ب ـِ غْ** = **بِغْ**؛ **خافْ** = **خ ـَـَ فْ** > بعد حذف إحدى الفتحتين: **خ ـَ فْ** = **خَفْ**. وما حدث في **قومْ**، **وبيغْ**، **وخافْ** حدث في المقطع الثاني من أصلَي **قاضٍ**، **وساعٍ**: **قاضِيٌ**، **وساعِيٍ** رفعاً أو جراً، وذلك بعد تقدير علامة الإعراب في الأصلين لثقلها على الياء. فالمقطع الثاني من هذين الأصلين صار طُوالاً بعد تقدير علامة الإعراب على يائهما، مؤلفاً من أربع وحدات صوتية صغرى، هي الضاد أو العين، والياء الممدودة التي تساوي كسرتين، ونون التنوين: **قاضِيٌ** > بعد تقدير الضمة على الياء غير الممدودة التي أصبحت ممدودة إثر إدغام كسرة الضاد فيها: **قا ـ ضِين** = **قا ـ ض ـِـِ نْ**؛ **ساعِيٍ** > بعد تقدير الكسرة على الياء غير الممدودة التي أصبحت ممدودة إثر إدغام كسرة العين فيها: **سا ـ عينْ** = **سا ـ ع ـِـِ نْ**. فلأنّ المقطع ضينْ = **ض ـِـِ نْ** أو **عينْ** = **ع ـِـِ نْ** طُوالٌ إذاً، فقد قصّرته اللغة بحذف إحدى كسرتيه، محوّلة إيّاه إلى مقطع طويل: **ض ـِ نْ** = **ضٍ**؛ **ع ـِ نْ** = **عٍ** يوضحه قولنا: **هذا قاضٍ** أو **نظرت إلى ساعٍ**.

ويُحمل على الاسم المنقوص النكرة غير المضاف رفعاً وجراً، الاسم المقصور النكرة غير المضاف رفعاً ونصباً

وجراً، نحو قولنا: **هذا فتىً**، ورأيت **فتىً**، ونظرت **إلى فتىً**. فالأصل في **فتىً**: **فتانْ** في حالات الإعراب جميعاً حيث تُقدَّر علامة الإعراب على الألف؛ ولأنّ المقطع الثاني من هذا الأصل طُوال **فَ ـ تانْ** = **فَ ـ ت ـَـَ نْ** فقد قُصّرت ألفه بحذف إحدى فتحتيها وأصبح من ثَمّ **ت ـَ نْ** = **تَنْ** نسمعه في قولنا: **فتىً**.

وبالإضافة إلى قولَينا السابقين نقول:

إن ابن جني الذي أرجع في نصه **مَقُول** إلى **مَقْوُول** قد تحدث عن إسكان الواو الأولى لثقل الضمة عليها؛ وهو يعني بالإسكان في هذا السياق نقل الحركة من الواو إلى ما تقدّمها[1]. ثم تحدث عن التقاء ساكنين بعد النقل: الواوِ الأولى وهي عين الفعل، والواو الثانية وهي واو مفعول: **مَقُوْوْل**، الأمر الذي أدّى إلى حذف إحدى الواوين هاتين على الخلاف بين المذهبين: **مَقُول**. وفي ذلك نرى أن الضمة بعد واو **مَقْوُول** الأولى حركة متوهمة ولا أثر لها في النطق، إنما جيء بها رسماً قبل الواو الثانية للتذكير بمدّها. ولأنّ الضمة هذه حركة متوهمة فلا يجوز الحديث عن نقلها حتى يُحرَّك بها ساكن سبقها هو القاف. وبناء على هذا، فإنّ الأصل **مَقْوول** هو من ميم مفعول وفتحة بعدها، ومن قاف ساكنة، ومن واو غير مدّية بعدها واو مدّية، ومن لام.

(1) ر: ابن جني، الخصائص، 1/ 259.

وقد حذف من هذا الأصل واوه الأولى، هرباً من رتابة ثقيلة أحدثها توالي واوين متجانستين في اللفظ الواحد، بل في المقطع الواحد، الأولى غير مدّية والثانية مدّية: **مَقْوول** > بعد حذف الواو الأولى: **مَقول**. وإنّ ميلنا إلى حذف الواو الأولى، لا الثانية، لم يكن بدافع تعصبنا للأخفش في معركته ضد سيبويه، إنما له ما يبرره؛ فلو حذفنا الواو الثانية الممدودة، وهي حركة طويلة كانت تحرك الواو الأولى قبلها، لصارت الأولى ساكنة، ولاجتمع، من بعد، في اللفظ ساكنان: القاف الساكنة وهي فاء **مَفْعول**، والواو الساكنة وهي عينه، وذلك مخالف لناموس اللغة العربية التي ترفض ساكنين في هذا الموضع: **مَقْوُول** > بعد حذف الواو الثانية: **مَقْوْل**.

ثانياً: بعض ما لنا وللقدامى على المحدثين

إذا ما اطّلعنا على مناهج البحث في ما وُضع من مصطلحات لغوية، رأينا أصحابها قد عاهدوا أنفسهم، في مقدمات معاجمهم، على التزام مبادئ لا مَحيد عنها من أهمها:

* استقراء التراث لاستخراج ما فيه من مصطلحات تلبّي حاجة العصر العلمية.

* استيعاب المصطلح الأجنبيّ بما يحمل من دلالة، والإتيان بمصطلح عربيّ واحد يوافقه، يُنقَّب عنه في

ذاكرة الجماعة اللغوية، أو يوضع وفاق ما تفرضه مقاييس اللغة العربية.

* شرح المصطلح شرحاً وافياً شاملاً، مع تقريب المعنى وإيضاحه بالشواهد اللازمة.

* الابتعاد عن الترجمة الحرفية، لأنها كثيراً ما تخرج بمصطلحات أقرب إلى التعقيد منها إلى البساطة.

وبعد التدقيق في مصطلحات بعض المعاجم اللغوية المتخصصة، تبيّن لنا أنّ ثمّة هوّة بين القول والفعل، بين النظريّة والتطبيق، الأمر الذي حدانا على إبداء بعض الملحوظات الخاصة بمصطلحات «علم الأصوات»، وهي ملحوظات نربأ بأنفسنا أن نمتطي صهوتها بغية الذم والتجريح، إنما نودّ الارتفاع بها إلى مرتبة النقد الإيجابي البنّاء.

أمّا المعاجم التي عدنا إليها فهي: «معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب»(1)، و«معجم علم اللغة النظري»(2)، و«معجم اللسانية»(3)، و«قاموس المصطلحات

---

(1) وهبه، مجدي، والمهندس، كامل، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، 1979.

(2) الخولي، د. محمد علي، معجم علم اللغة النظري، ط 1، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.

(3) بركة، د. بسام، معجم اللسانية، ط 1، جَرّوس - برس، طرابلس لبنان، 1985.

اللغوية والأدبية»[1]، و«معجم المصطلحات اللغوية»[2]، و«معجم المصطلحات الألسنية»[3]. وقد اخترنا منها بعض المصطلحات التي أعملنا فيها مباضع النقد، فأشرنا إلى خللٍ رأيناه فيها، وحاولنا تقويمه بما قدمه لنا التراث مضافاً إلى ما رفدتنا به العلوم اللغوية الحديثة.

1 ـ في «معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب»

يعرّف مجدي وهبه وكامل المهندس، صاحبا هذا المعجم، «الإتباع» بالقول: «هو، في اللغة، أن يتفق لفظان متتاليان في الوزن والرويّ بقصد تقوية الكلام» (ص 10)، ممثلَين عليه بقول العرب: **حيّاك الله وبيّاك**، وبقولهم: **حَسَنٌ بَسَنٌ**.

والحقّ أنّ ما أتيا به لا يتّصف بالشمول، لأنه ذكرٌ لوجه واحد من «الإتباع». فثمة وجه آخر يجب ذكره في هذا

---

(1) يعقوب، د. إميل، وبركة، د. بسام، وشيخاني، مي، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

(2) بعلبكي، د. رمزي، معجم المصطلحات اللغوية: إنكليزي ـ عربي، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، حزيران/ يونيو، 1990.

(3) مبارك، د. مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ط 1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995.

الموضع، هو أنّ «الإتباع» يعني أيضاً المجانَسة الصوتية بين الحركات في اللفظ الواحد أو في اللفظين المتجاورين، وذلك نحو قولنا: بِهِ، ببناء هاء الضمير لا على الضمة كما هي الحال في **مِنْهُ**، **ولَهُ**، **وعِلْمُهُ**، إنما ببنائها على الكسرة مجانَسةً لكسرة الباء قبلها، ونحو قراءة أهل البادية: **الحمدُ لُلّه** في قوله تعالى: **الحمدُ لِلّه**، بمجانسة كسرة لام **لِلَه** الأولى ضمةَ دال **الحمدُ**[(1)].

أما «الإدغام» فيقولان فيه: «هو تأثير الأصوات المتجاورة - متماثلة أو متقاربة في الصفة - بعضِها في بعض، وقد يتأثر الأول بالثاني، وقد يتأثر الثاني بالأول» (ص 16).

فالظاهر من خلال شرح الباحثَين «الإدغام» أنهما عوَّلا على التماثل أو على التقارب في صفات الحروف، كالهمس والجهر والإطباق، حتى يجوز إدغام حرف في حرف يجاوره. وهما على خطأ في ما ذهبا إليه، لأنّ الإدغام لا يكون في الأصوات إلا إذا تقاربت أو اتّحدت في مخارجها، قبل أن تتماثل أو تتقارب في الصفات. فالمعوَّل عليه في الإدغام المخرج قبل الصفة؛ لذلك يجوز إدغام العين المجهورة من **عَرَفَة** في الحاء المهموسة من

---

(1) ر: ابن جني، المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994، 1/ 37.

امدحْ في قولنا **امدحْ عَرَفَة** > **امدحَّرَفة** لاتحاد الصوتين في المخرج، وهو وسط الحلق، مع اختلافهما في صفتي الجهر والهمس[1]، كما يجوز إدغام الواو الشفوية المجهورة في التاء النطعية المهموسة من **اوْتَقى**: على وزن **افْتَعل**؛ جذره: **و ق ي**، وذلك لتقارب الصوتين في المخرج مع افتراقهما في صفتي الجهر والهمس، فيصير اللفظ بعد الإدغام **اتَّقى**. ولا يجوز، مثلاً، إدغام التاء المهموسة من **احْتَرم** في الحاء المهموسة قبلها، ولا إدغام الحاء فيها، لأنّ هذين الصوتين المتفقين في صفة الهمس، قد تباعدا في المخرج إذ التاء من النطع، والحاء من وسط الحلق.

وأما في تفسيرهما مصطلح «الجَهْر» فيقولان: «هو، في علم التجويد، رفع الصوت رفعاً قوياً» (ص 79).

وإن اعترضنا على هذا الشرح فلأنه لم يوفِّ «الجَهْر» حقّه. فقد عرّى الباحثان هذا المصطلح من معناه الاصطلاحيّ، وأبرزا معناه اللغويّ فقط، مخالِفين بذلك علماء التجويد الذين شرحوا «الجَهْر» فذكروا معناه اللغويّ مقروناً بمعناه الاصطلاحيّ، ومخالفَين أيضاً الألسنيين الذين اكتفَوا بعرض معنى «الجَهْر» الاصطلاحيّ دون ذكر معناه

(1) ر: سيبويه، م.ن.، 4/ 451.

اللغويّ. فالقدامى حدّوا الجهر بأنه مَنْعُ النفَس من أن يجري مع الصوت المجهور عند النطق به، لقوّته وقوّة الاعتماد عليه في موضع خروجه. ثم أضافوا أنّ الأصوات المجهورة لُقِّبت بهذه الصفة لأنّ الجهر الصوت الشديد القوي[1]. أما المحدثون فيرَون فيه اهتزاز الأوتار الصوتية الموجودة في الحنجرة[2]، عند النطق ببعض الأصوات كالباء، والدال، والجيم.

2 ـ في «معجم علم اللغة النظريّ»

الملحوظ في هذا المعجم أن مؤلفه، د. محمد علي الخولي، لم يَعُدْ إلى مصادر اللغة العربية، ولا إلى كتب القراءات القرآنية. فلو عاد إليها لرفع عن كاهل القارئ ثقل المصطلح الذي وضعه، والذي جاء في الغالب ترجمة حرفية للمصطلح الأجنبيّ الذي يقابله، ولكانت شروحه للمصطلحات التي اختارها سليمة وافية بعيدة عن كل لَبْس.

لقد استعان د. الخولي بمصطلح «نُقْطة نُطْق» في سياق شرحه «المماثلة الجزئية» التي عنى بها تقريب صوتٍ من صوتٍ آخر في المخرج (ص 3)، وأثبته في موضع آخر

(1) ر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، تحقيق غانم قدّوري حمد، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986، ص ص 97 ـ 98.

(2) cf. DUBOIS Jean, et al., Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, 1973, p. 447.

(ص 218) ترجمةً حرفية للمصطلح الإنكليزيّ «Point of articulation».

ولا يخفى أنّ لفظ «مخرج» الذي كثيراً ما استعمله القدامى في كتب اللغة والقراءات، يعني موضع أو نقطة تَكَوُّن الصوت اللغويّ قبل خروجه أو النطق به. فهو يقوم إذاً مقام «نُقْطة نُطْق»، ويفي بالغرض في هذا السياق. ثم إنّ استعماله، بوصفه لفظاً مفرداً، أفضل من استعمال «نُقْطة نُطْق» المؤلف من لفظين في تواليهما ثقل على لسان المتكلم وفي سمع المتلقي، وهو ثقل أحدثه اشتراكهما في الأحرف نفسها مع اختلاف في ترتيبها، واشتمالُهما على صوتين مُستعلِيَين يبذل المتكلم جهداً كبيراً في نطقهما، لصفة الاستعلاء فيهما، وهما القاف والطاء.

وتبنّى المؤلف مصطلح «اللثة الداخلية» مقابل المصطلح الإنكليزي «Alveola» (ص 12)، قاصداً به ما يلي باطن اللثة العليا حيث أصول الثنايا في مُقَدَّم الفم.

فلو اختار المؤلف مصطلح «النطع» بدل «اللثة الداخلية» لكان اختياره دقيقاً، لأنّ «النطع» اصطلاحاً هو القسم المحزّز الصُّلب بُعَيد مغارز الثنايا العليا في اللثة، ولأنّ استعمال «اللثة الداخلية» يوهم القارئ بوجود قسم آخر من اللثة هو اللثة الخارجية، يُحدِث أصواتاً تختلف عن تلك التي تُحدِثها اللثة الداخلية. وما نعلمه أنّ هذا القسم

المتوهَّم من اللثة ليس عضواً فاعلاً في جهاز نطقنا، إذ لا يخرج منه أيّ صوت من أصوات عربيتنا الفصحى.

وشرح د. الخولي مصطلح «التكراريّ» بأنه «صامت يُنطق بطَرْقٍ سريع لمُقَدَّم اللسان على الأسنان أو طرقِ اللهاة على مُؤَخَّر اللسان، مثل / r / العربية» (ص 244).

ويفهم، من خلال هذا الشرح، أنّ الراء العربية تخرج إما بطرق مُقَدَّم اللسان على الأسنان، وإما بطرق اللهاة على مُؤَخَّر اللسان. وهذا خطأ؛ لأنّ الراء العربية، وهي حرف تكرير، تخرج بارتعاد طرف اللسان واقترابه من الحنك الأمامي[1]، لا من الأسنان، ولا دور للأسنان ولا للّهاة في نطقها. ويبرز دور اللهاة في نطق الراء الفرنسية الباريسية التي تخرج بعد ارتعاد اللهاة وطرقها على أقصى اللسان[2]. لذلك، كان على المؤلف أن يوضح التكراريّ بقوله: صامت ينطق به إما بطَرقاتٍ سريعة لطرف اللسان على الحنك الأماميّ مثل الراء العربية، وإمّا بطَرقاتٍ للّهاة على أقصى اللسان مثل الراء الفرنسية الباريسية.

3 ـ في «معجم اللسانية»

بعد اطلاعنا على هذا المعجم، وجدنا أن مؤلفه د.

---

(1) ر: سيبويه، م.ن.، 4/ 433 و435.

(2) cf. DUBOIS Jean, et al., Op. Cit., p. 240.

بسام بركة قد زلّ حين قابل مصطلح «Diphtongaison» الفرنسيّ بمصطلح «إدغام الصوائت» (ص 61)، وحين قابل مصطلح «Son guttural» في الفرنسية بمصطلح «صوت حلقي» (ص 95).

فمصطلح «Diphtongaison» الفرنسيّ لا يُقصد به في الفرنسية ما يعنيه مصطلح «الإدغام» في لغتنا من إدخال صوت في صوت آخر متّحدٍ معه أو قريب منه في المخرج. إنه يعني انشطار صائت ما إلى صائتين يجتمعان في مقطع واحد، ويكون أحدهما أكثر انغلاقاً من الآخر(1). ونستطيع أن نمثّل عليه بشاهد ذكرناه في «إبدال الألف همزة، ص 24»، وهو قول بعض طيء في الوقف: **أَفعَوْ** في **أفعى** بعد انشطار الألف المتطرفة من **أفعى** إلى فتحة متّسعة، وواو غير ممدودة تماثل الضمّة في ضيقها(2). لذلك كان من الصواب أن يختار د. بسام بركة، في هذا السياق، مصطلحاً لا يوحي بالإدغام، إنما بالتفريع أو الانشطار.

وإنْ خالفنا د. بسام بركة في مقابلته «Son guttural» بـ «صوت حلقيّ» نَسَب مخرجه إلى الحلق، ومثّل عليه بالقاف والحاء، فذلك لسببين اثنين:

أما الأول فلأنّ «Guttural» أطلق في الفرنسية على

---

(1) Ibid., p. 155.

(2) cf. CANTINEAU Jean, Op. Cit., p. 91.

الصوامت الخلفية الواقعة بين أقصى الحنك والحنجرة، نحو الكاف والـ /g/ وهما من أقصى الحنك، والراء الفرنسية الباريسية وهي من اللهاة، والحاء والعين وهما من وسط الحلق، والهمزة وهي من الحنجرة[1]. فبما أنه لم يُطلَق على حروف الحلق دون سواها فمن الخطأ إذاً مقابلته بالمصطلح «حلقيّ» الذي خصّصه القدامى لستة أحرف تخرج دون سواها من الحلق، وهي الخاء، الغين، والحاء، والعين، والهمزة، والهاء[2].

وأما السبب الثاني فهو أنّ إدراج القاف مع الحاء للتمثيل على الصوت الحلقيّ يوهم أنّ القاف من أحرف الحلق. ولا يخفى علينا أن القاف لا تخرج من الحلق، إنما تخرج من اللهاة[3]، وهي اللحمة المشرفة على الحلق نفسه، أو الفاصلة بين تجويفه وتجويف الفم.

4 ـ في «قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية»

لقد فسّر د. إميل يعقوب، ود. بسام بركة، ومي شيخاني مصطلح «الانفتاح» في معجمهم هذا بأنه «المسافة التي تقع بين عضو النطق كاللسان وموضع النطق كسقف الحلق» (ص 86).

---

(1) cf. DUBOIS Jean, et al., Op. Cit., p. 241.

(2) ر: ابن الجزري، م.ن.، ص 95.

(3) م. س.، ص 95.

إننا نستغرب في هذا التفسير استعمال عبارة «سقف الحلق» التي لا وجود لها في مصادر اللغة ولا في كتب القراءات. والظاهر أنّ واضعيها قد استوحَوها من العامية للدلالة على ما تعرفه الفصحى بالحنك الأعلى، لا للدلالة على الحلق الواقع بين الحنجرة واللهاة. فالمسافة بين اللسان والحنك الأعلى هي المقصودة إذاً في الشرح، ولم تُقصد المسافة بين اللسان والحلق لأنها مسافة محال، ذلك أنّ اللسان بأقسامه الأربعة، وهي طرفه، وحافته، ووسطه، وأقصاه، يوازي الحنك الأعلى بأقسامه الأربعة، وهي النطع، والحنك الأمامي، والحنك الأوسط، والحنك الخلفي، ولا يوازي أيُّ قسمٍ منه أيَّ قسم من الحلق، اللهم إلا إذا تراجع عن موضعه فصار في الحلق بدلاً من أن يكون في الفم! وقد وقع د. ديزيره سقّال في ما وقع فيه أصحابنا من خطأ فهم معنى «الحلق»، ومن خطأ استعماله اصطلاحاً. فقد ذكر «أن النون تتكوّن في وسط الفم بسقف الحلق»[1]، والحق أنها لا تخرج من هذا الموضع المحال الذي لا يمكن تصوّره، وإنما تخرج من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، أي من اللسان ومقدّم الحنك أو وسطه، وليس للحلق أيّ دور في إطلاقها.

---

(1) سقّال، د. ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، ط 1، منشورات ميريَم، بيروت، 1991، ص 129.

وقالوا في «الحَلْق» إنّه «أحد أعضاء النطق»، ثم أضافوا: «وأحرف الحلق في العربية هي: العين، والغين، والحاء» (ص 189).

فمثل هذا الشرح لا يوحي بالاطمئنان، لأنّ موقع الحلق لم يحدّد فيه تحديداً دقيقاً، ولأنّ أحرف الحلق وهي ستة عند العرب، لم يذكر منها إلا ثلاثة: العين، والغين، والحاء. فلو كان الأمر لنا لقلنا في «الحلق»: إنه عضو من أعضاء النطق يقع بين الحنجرة واللهاة، وقد نسب العرب إلى أعلاه الغين والخاء، وإلى وسطه العين والحاء، وإلى أقصاه الهمزة والهاء[1] اللتين نسبهما المحدثون إلى الحنجرة[2].

وقالوا في شرحهم مصطلح «الفَتْح»: «هو، في القراءة، قراءة الفتحة» (ص 291). ومهما تكن حال هذا الشرح المقتضب، فقد أهمل الشارحون معنىً اصطلاحياً آخر للفتح، وهو النطق بالألف على مقدار انفتاح الفم مع الحرف الذي قبلها[3]. فألف باع، مثلاً، تسمى مفتوحة إذا كان انفتاح الفم معها كانفتاحه مع الباء قبلها، وألف جاء تسمّى مفتوحة إذا كان انفتاح الفم عند النطق بها كانفتاحه

---

(1) ر: سيبويه، م.ن.، 4/ 433.

(2) cf. CANTINEAU jean, Op. Cit, p. 19.

(3) ر: ابن الجزري، م.ن.، ص 71 ـ 72.

عند النطق بالجيم قبلها. وما قيل في ألف باع، وألف جاء، يقال في كل الألفات التي لا تُمال ولا تُفخّم.

وأوضحوا «الهَمْس» بقولهم: «هو، في علم التجويد، النطق بالحرف نطقاً ضعيفاً مع خفض الصوت» (ص 401).

فإن كان لمصطلح «الهَمْس» هذا المعنى في كتب التجويد، وهو معنى أقرب إلى الوضع منه إلى الاصطلاح، فإنّ له عند القدامى معنىً اصطلاحياً هو ضعف الاعتماد في موضع الحرف وجريُ النَفس معه قبل أن يجري الصوت، وذلك ما نتلمّسه في كلام سيبويه على المهموس من الحروف: و«أما المهموس فحرف أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النَفَس معه...»[1]. وللهمس عند المحدثين معنى آخر يخالفون به القدامى، يتمثّل في عدم اهتزاز الأوتار الصوتية المستقرة في الحنجرة[2]، عند النطق بالحرف المهموس كالسين، أو الشين، أو الكاف. وبذلك، فإنّ شرح مصطلح «الهمس» في معجم مؤلفوه ثلاثة، قد جاء مختصراً غير وافٍ، لأن شارحيه قدّ أعرضوا عن الشموليّة في تفسير المصطلح، والشمولية ضرورية في صناعة المعاجم، ولا سيّما المعاجم المتخصصة، لغوية كانت أو غير لغوية.

---

(1) ر: سيبويه، م.ن.، 4/ 434.

(2) cf. DUBOIS Jean, et al., Op. Cit., p. 447.

5 ـ في «معجم المصطلحات اللغوية»

لقد وجدنا في معجم المصطلحات اللغوية، بكل جوانبه، إيجابيات كثيرة كانت ثمرة جهدٍ كبير بذله مؤلفه د. رمزي بعلبكي؛ ومع ذلك، فإن لنا بضع ملحوظات في الجانب الصوتي، سنكتفي بإبداء ثلاثٍ منها.

فالملحوظة الأولى: هي خروج د. بعلبكي عن منهجه عند اختياره مصطلح «ألفباء صوتية» لـ «Phonetic alphabet» (ص 374)، ثمّ إتيانه بمصطلح «كتابة أصواتية» لـ «Phonetic transcription» (ص 375). فقد نسب في المصطلح الأول إلى المفرد (صوت > صوتية)، بينما نسب في الثاني إلى الجمع (أصوات > أصواتية)، وكان من الأجود أن يوحّد النسبة إفراداً أو جمعاً في المصطلحين كليهما، لترجمة كلمة واحدة من الإنكليزيّة هي «Phonetic». ناهيك عن اختياره لـ «Functional phonetics» المرادف لـ «Phonology» مصطلحَ «علم الأصوات الوظيفيّ» (ص 204)، ثم تبنّيه مصطلح «فونولوجيا» مقابل «Phonology» الوارد في «Generative phonology/ «فونولوجيا توليدية» (ص 209)، فمعادلته «علم وظائف الأصوات» بـ «فونولوجيا» في ترجمة «Phonology» نفسه بـ «علم وظائف الأصوات/ فونولوجيا» (ص 378). وبانتقاء المؤلف مصطلحاتٍ ثلاثةً «علم

الأصوات الوظيفي» و«فونولوجيا» و«علم وظائف الأصوات» للمصطلح «Phonology» ومرادفه «Functional phonetics»، ينتفي المعيار الذي تحدّث عنه في مقدّمة معجمه، والذي يدعو إلى تخصيص مصطلح عربيّ واحد للمصطلح الأجنبي الواحد أو لمصطلحاتٍ أجنبية مترادفة (ص 7 و14).

وهذا الخروج ظاهر في اعتماده جذر م ز ج لترجمة «Affricate» و«Affricated» بـ «مزجيّ» (ص 35)، ثم العدول عنه إلى جذر ع ط ش ليشتقّ منه «تعطيش» (ص 35) لـ «Affrication» الذي ينضوي مع المصطلحين الأجنبيّين الآخرين تحت جذر واحد من جذور اللغة الإنكليزية. فلو التزم د. بعلبكي منهجه الهادف إلى توحيد المصطلحات التزاماً تاماً، لاختار من العربية جذراً واحداً ـ لا جذرين ـ مقابل جذر واحد من اللغة الإنكليزية، فيُدخله من بَعْدُ في «مصهر» علم الاشتقاق ليأتي بمصطلحات عربيّة متجانسة تجانُس المصطلحات الأجنبيّة التي تقابلها.

أما الملحوظة الثانية فهي عدم إفادته من روح المصطلحات التي أقرّتها الجماعة اللغويّة. وذلك يبّن في ترجمته الحرفية «Ultra long vowel» بـ «صائت طويل للغاية» (ص 515)، وهي ترجمة كثيراً ما تحاشاها في معجمه. لقد كان من الأنسب أن يبدل من لفظَي «طويل للغاية» لفظ «طُوال» أو «طُوّال»، على وزن صيغة المبالغةِ في صفةٍ ما «فُعال» أو «فُعّال» التي استعملت لتمييز

«الاشتقاق الكُبار أو الكُبّار»، أي النحت، من «الاشتقاق الكبير». وعزوفه عن استعمال صيغة المبالغة في مثل هذا المصطلح يوازيه عزوف عن استعمال صيغ التصغير، يتضح في ترجمته «Linking shewa» بـ «صائت مختلَس رابط» (ص 289)، بدلاً من استعمال مصطلح نميل إليه هو «صويئت رابط». وإن ملنا إلى اعتماد لفظ «صويئت» (تصغير صائت) بدلاً من لفظيْ «صائت مختلَس»، فلأنّ الصائت المختلَس هو أقصر من الصائت القصير كالفتحة والضمة والكسرة، ولأن المصطلح المؤلّف من كلمة واحدة آنس للذاكرة من مصطلح مؤلّف من كلمتين أو أكثر.

وأما الملحوظة الثالثة فهي سهو د. بعلبكي في بعض الشواهد. ومن ذلك:

أ ـ قوله إن الصوامت [b] و[z] و[v] مجهورة رخوة، وإن نظائرها مهموسة شديدة. وذلك عند شرحه مصطلح «Lenis/ رخو» بأنه «صامت أو صفة لصامت يرافق نطقَه جهد عضليّ ونفَسيّ ضعيف نسبياً، خلافاً للصامت الشديد؛ مثلاً: الصوامت المجهورة [b] و[z] و[v]، في حين أن نظائرها المهموسة شديدة» (ص 279). فإن أصاب في إطلاق صفة الجهر على هذه الصوامت الثلاثة، وصفة الرخاوة على [z] و[v] فقد سها في وصفه الصامت [b] بالرخو، ذلك أنه شديد يحدث بعد انطباق الشفتين ثم انفراجهما لخروج الهواء من تجويف الفم. وإن كان محقاً

في إضفاء صفتي الهمس والشدة على [p] نظير [b] فقد سها ثانية في إطلاق صفة الشدة على [s] و[f] نظيري [z] و[v]، إذ إن كل الصوامت الأسنانية والشفوية الأسنانية أصوات رخوة لا شديدة.

ب ـ تقديمه جَرَفَ (بجيم) مقابل عَرَفَ (بعين) لشرح مصطلح «Minimal pair/ متقابلان أدنيان» الذي قال فيه إنه «كلمتان متطابقتان في جميع مقوماتهما الصوتية إلا واحداً؛ مثلاً: الفعلان عَرَفَ وجَرَفَ، إذ يفرِّق بينهما الصامت الأول في كلٍّ. . .» (ص 309). والصواب، في ضوء مبادئ «علم الأصوات الوظيفي/ Phonology»، أن يؤتى بـ حَرَفَ (بخاء) بدلاً من جَرَفَ (بجيم) في «التوزيع التقابليّ/ Contrastive distribution» مع عَرَفَ بغية تحديد وظيفة العين الصوتية الدلالية، لأن مثل هذا التوزيع يستوجب الاستشهاد بكلمتين متطابقتين إلا في حرف، على أن يكون الحرف في الكلمة الأولى من مخرج الحرف الذي يقابله في الكلمة الثانية أو قريباً منه. وإن اعتبرنا الجيم غير صالحة في التقابل مع العين فلأنها حنكيّة أماميّة بعيدة كلّ البعد عن العين الحلقية الوسطى التي تتّحد مخرجاً مع الحاء، وتقترب من الغين والخاء الحلقيّتين الأماميّتين، ومن الهمزة والهاء اللتين تخرجان من الحنجرة.

ج ـ إتيانه بمَثَلَين يتحول في كليهما صوت [dj/ دي] إلى [dʒ/ دج] وهما «During» و«Education»، وذلك في

سياق تفسيره «المماثلة التبادلية/ Reciprocal assimilation» بأنها «نوع من المماثلة يتأثر فيه صوتان متتاليان واحدهما بالآخر..» (ص 419). يتضح للقارئ من خلال هذين المثلين وفي ضوء شرح هذا المصطلح، أنَّ صوت [dj] قد تأثر بصوت جاوره فقلب [dʒ]، ولكنه يتساءل عن الصوت الذي تأثر بـ [dj] أو بـ [dʒ] المعدول عنه حتى يتيقّن من أن المماثلة هي حقاً تبادلية. والمماثلة التبادلية عرفتها العربية الفصحى في مثل فعل * **اذْتَخَرَ** الذي لم يُستعمل ببنيته المفترضة هذه، والذي تصبح تاؤه المهموسة، وهي الصامت الثاني، دالاً مجهورة بفعل تأثرها بالصامت الأول المجهور، وتضحي ذاله اللثوية، وهي الصامت الأول، دالاً نطعية متأثرة، من حيث المخرج، بالتاء النطعية التي تليها. ويعد هذه المماثلة التبادلية ينتقل فعل **اذْتَخَر** من صيغته المفترضة إلى صيغة مستعملة حية هي **اذْدَخَرَ** > **ادَّخَر**.

د ـ استشهاده بصوت الغين لشرح مصطلح «Uvular/ لَهويّ» الذي قال فيه إنه «صوت أو صفة لصوت تشارك في نطقه اللَّهاة؛ مثلاً: الغين والقاف» (ص 225). ولا يخفى على علماء الأصوات، ومنهم صاحب «معجم المصطلحات اللغوية»، أنّ القاف هي الصامت اللهويّ الوحيد في العربية الفصحى، في حين أن الغين من الصوامت الحلقية الأمامية التي لا يكون للَّهاة أي دور في حدوثها. وكما أخطأ د. بعلبكي في هذا السياق، فقد أخطأ د. ديزيره سقال في

تمثيله على الصوت الانفجاري بقوله: «فإن اتصل اللسان أو الشفة السفلى - أي الجهة السفلى من الفم - بجهته العليا، فحُبس الهواء تماماً، ثم سُمح له بالخروج ما يسبب انفجاراً، كان الصوت انفجارياً. وهذه حال الهمزة والباء والتاء...»[(1)]. فإذا كان من الصحة أن الهمزة صوت انفجاري، فليس منها أن تخرج، كما يظن صاحبنا، باتصال اللسان أو الشفة السفلى - أي الجهة السفلى من الفم - بجهته العليا، لأن الهمزة تحدث من الحنجرة ليس إلا، وذلك بإقفالها إقفالاً تاماً يليه انفتاح لها، فتدفّق للهواء إلى الخارج عبر تجويف الفم.

هـ - مجيئه بـ [f] وبـ [v] لتوضيح مصطلح «Vibrant/ مهتزّ» الذي شرحه بأنه «صوت أو صفة لصوت يصاحب نطقَه اهتزازٌ مستمرٌّ عند مخرجه...» (ص 528). ونحن نسأل عن الاهتزاز المستمر الذي يصاحب نطق الصوتين [f] و[v] الشفويين الأسنانيين؟ أهو في الشفة السفلى ملامِسةً الأسنانَ العليا؟ أم أنه في الهواء المتسرّب أثناء إخراج هذين الصوتين؟ نعتقد أن الاهتزاز الذي تحدث عنه المؤلّف هو مع صوتٍ كالراء العربية التي يرتعد ذلق اللسان عند نطقها، مقترباً من الحَنك الأمامي.

---

(1) سقّال، د. ديزيره، م.ن.، ص 15.

6 ـ في «معجم المصطَلحات الألسنية»

لقد عرّب د. مبارك مبارك، صاحب هذا المعجم، مصطلح «Affrication» بالمصطلح «مَزْج»، شارحاً إيّاه بقوله: «هو إتباع صوت انفجاريّ بآخر احتكاكيّ لتكوين صوت مزجيّ، مثل لفظ حرف الجيم في بعض اللهجات إذ تلفظ دْجيم» (ص 17).

فلو نقب الباحث في ذاكرة اللغة لوجد مصطلحاً عربياً أفضل مما قدّم للمصطلح «Affrication»، وهو «التعطيش». والتعطيش أن ينطق بالجيم معطّشة مركبة من دال شديدة ناقصة الإطلاق[1] تليها جيم رخوة [دج]، وهي التي قرئ بها القرآن الكريم، وبها يَقرأ القرّاء في يوم الناس هذا.

أما مصطلح «Bilabial» الذي شرحه بقوله: «هو الصوت... الذي يُنطق من الشفتين، بواسطة تقارب الشفتين قبل [أي مثل] الباء ـ الفاء ـ الميم» (ص 36)، فقد خصّص له مصطلح «شفافيّ» نسبة إلى شفاف!

وإذ ننظر إلى «شفافيّ» بعين الدهشة نتساءل: ألم تلد فصحانا مصطلحاً أفصح منه للدلالة على الصوت الذي

---

(1) لقد استعملنا مصطلح «الناقص» صفةً للصامت الذي لا يُوفّى حقه في النطق. فالدال النطعية من الجيم المعطّشة [دج] ناقصة لأنها لا تُطلَق إطلاقاً تاماً، ذلك أنّ طرف اللسان يكون قد انحرف عن النطع، قبيل إخراجها، إلى موضع الجيم التي يحدث معها الإطلاق التام.

تخرجه الشفتان نحو «شفويّ» أو «شفهيّ»؟ ترى هل رفض المؤلف اعتماد هذا أو ذاك بحجة أنه منسوب إلى المفرد شَفَة، في حين أن النسبة في المصطلح الفرنسي «Bilabial» هي إلى المثنى، إلى الشفتين لا إلى الشفة الواحدة؟ وإذا كان الأمر كذلك، أفلا تسمح لنا لغتنا الفصحى، عند الحاجة، بالتوسّع قليلاً في قياسها فننسب إلى المثنى، لا إلى المفرد، لنقابل «Bilabial» بـ «شفتانيّ»؟ أم أنَّ المؤلف تخلّى عن فصحانا وقياسها، وعن التوسع فيه، فذهب إلى شجرة العامية يقطف منها ما يُغنيه من جوع؟ نعم لقد ذهب إليها، فأخذ منها لفظ «شفاف» الذي كثيراً ما يستعمله اللبناني في كلامه تثنيةً للمفرد شِفَّة، ثم نسب إليه مرتاح الضمير، فجاء ـ خدمة للعلم ـ بمصطلح «شفافيّ» مقابل «Bilabial» الفرنسيّ!

وإنْ دققنا قليلاً في تعبير المؤلف عن «Bilabial»: «هو الصوت. . . الذي يُنطق. . . بواسطة تقارب الشفتين [مِثل]: الباء ـ الفاء ـ الميم»، فلا بدّ من أن نسأل: لمَ الحديث عن تقارب الشفتين في هذا السياق، لا عن التقائهما قبل إطلاق ما تُصدران من أصوات؟ ولمَ وُضع صوت الفاء في مجموعة صوتية تشترك في إخراجها الشفتان؟ فإنْ خرجت الباء والميم من الشفتين ملتصقتين لا متقاربتين، فالفاء لا تخرج منهما مجتمعتين، إنما تخرج من الشفة السفلى ملامسة أطراف الثنايا العليا، وهي لذلك «شفوية أسنانية» ليس إلا .

وفي سياق شرح «الإمالة»، قال د. مبارك: «وهي تلفّظ بعض الحركات الطويلة.. في اللغة العربية بغير وظيفتها، كأن تُلفظ الألف ممالة نحو الواو أو الياء، كما نراها في اللهجة اللبنانية: في الجنوب اللبناني تلفظ الألف ممالة نحو الياء، بعكس الشماليّين [الذين] يلفظونها ممالة نحو الواو، وكما نرى أحياناً كتابة **حياة ـ صلاة وزكاة** مع إمالة الألف نحو الواو وتكتب على الشكل التالي **حيوٰة ـ زكوٰة ـ وصلوٰة**» (ص 115).

إنّ هذا الشرح لمصطلح «الإمالة» يسمح لنا بالقول:

أ ـ إنّ التلفّظ بالألف ممالة قد اعتبره المؤلف مغايرا لوظيفتها؛ ونحن لا نعتبره كذلك، إنما هو انحراف عارض في مخرج الألف وصفاتها يقرّبها من صوت آخر، ولا ينال أبداً من وظيفتها. فألف الفصحى، ممالةً أو مفتوحةً غير ممالة، لها وظيفة ثابتة يحدّدها تقابلها مع الواو والياء الممدودتين في ألفاظ يختلف معناها باختلاف حرف المدّ واللين فيها، نحو: **/قال/** و**/قيل/**، و**/دارٌ/** و**/دورٌ/**. وليس ثمة كلمتان، في فصحانا، تختلفان في المعنى لاختلاف الألف فيهما إمالة أو فتحاً؛ فإنْ قرأنا كلمة **باب** بألف ممالة نحو الياء، فإنّ معناها لا يختلف عنه إذا ما قرأناها بألف مفتوحة غير ممالة.

ب ـ إنّ التمثيل باللهجة اللبنانية لشرح «الإمالة» لا نراه

مناسباً ولا مُعيناً على الفهم، لأنّ القارئ لا يستطيع فهم مراد الباحث فهماً تاماً إلا إذا كان لبنانياً على علم بذلك التباين اللغويّ العاميّ في لبنان بين أبناء الجنوب وأبناء الشمال. ثم إنّه ليس من الصحة القول أنّ الألف تنحو دائماً على لسان اللبنانيّ الجنوبيّ نحو الياء، وتنحو على لسان الشماليّ نحو الواو، فهل يُميل الجنوبيّ الألف نحو الياء في **صار**، وينحو الشماليّ بألف **باع** نحو الواو؟ لا نظنّ ذلك، ولا يظنّه الباحث نفسه، وهو الذي كان عليه أن يكون أكثر دقة في وصفه لهجة ابن جنوب لبنان، ولهجة ابن شماله.

ج - إنّ ما رآه المؤلف من إمالة للألف نحو الواو في **حيوٰة**، وزكوٰة، و**صلوٰة** رآه القدامى تفخيماً لها. فقد ذكر سيبويه في معرض حديثه عن الحروف الفروع التي يؤخذ بها أنّ ألف التفخيم، أو الألف المفخمة، هي التي نطق بها أهل الحجاز في قولهم: **الصلوٰة**، والزكوٰة، و**الحيوٰة**[1]. ولذلك، كنا نتمنى على المؤلف أن يفصل مصطلح «الإمالة» عن مصطلح «التفخيم» فيقول: إنّ الإمالة نَحْوٌ بالفتحة نحو الكسرة أو بالألف نحو الياء الممدودة، وهي ضد التفخيم الذي هو نَحْوٌ بالألف نفسها نَحْوَ الواو.

وممّا لفتنا في «معجم المصطلحات الألسنية» مصطلح

(1) ر: سيبويه، م.ن.، 4/ 432.

«النطع» الذي وضعه المؤلف مقابل المصطلح الفرنسي «Palais»، والذي شرحه بقوله: «وهو سقف الفم، ويمتدّ من الطرف اللثوي إلى ما يوازي مُؤَخّر اللسان، ويشمل الحنك الأمامي المعروف بالغار، والطبق أي الحنك الخلفيّ» (ص 208).

ويُفهم من الشرح أنّ المقصود سقف الفم الممتد من باطن اللثة العليا إلى الحنك الخلفيّ قبل اللهاة. وسقف الفم هذا لم يعرفه القدامى بالنطع، إنما بالحنك الأعلى[1]. وأقسام الحنك الأعلى أربعة، لا اثنان كما رأى الباحث، وهي: النطع الواقع بُعَيد مغارز الثنايا العليا، ثم الحنك الأماميّ، فالحنك الأوسط، فالحنك الخلفيّ. إذاً، كان من الأفضل أن يستعمل د. مبارك مصطلح «الحنك الأعلى» تعبيراً عما هو في الفرنسية «Palais»، فيبقى النطع من بعدُ مخصّصاً لذلك القسم المحزّز الصلب من الحنك الأعلى نفسه، وهو الذي يدعوه الفرنسيون «Palais dur»، والذي تخرج منه، في لغتنا، الأصوات النطعية: التاء، والدال، والطاء[2].

وقد لفتنا، أخيراً، استعمال المؤلف مصطلحاً عربياً واحداً ترجمةً لمصطلحين أجنبيين اثنين، وهو مصطلح

---

(1) م. س.، ص 433.

(2) ر: ابن الجزري، م.ن.، ص 96.

«مديد» الذي استعمله مرة مقابل «Long» ومرة مقابل «Ultra-long» (ص 172 و280).

فإذا وافقناه على ترجمة «Long» بـ «مديد»، والمديد هو الطويل، فإننا نخالفه في ترجمة الكثير الطول في الفرنسية «Ultra-long» بالمصطلح العربي نفسه. فما نقترحه هنا استعمال «طويل» تعبيراً عن المديد مدّاً عاديّاً يوحي به المصطلح الفرنسي «Long»، على أن نستعمل لـ «Ultra-long»، مصطلح «طُوال» أو «طُوّال» الذي اقترحناه على د. رمزي بعلبكي لترجمة «Ultra long» في سياق ترجمته بالمصطلح الإنكليزي «Ultra long vowel».

أمّا وقد انتهينا، مصيبين أو مخطئين في ما ذهبنا إليه، فأجرنا أننا سعينا واجتهدنا، وجزاؤنا أنّ هذا البحث النافذة سيفتح غير نافذة يطل منها نقاد كثيرون، ينقدون علينا ما نقدنا على الآخرين، من قدامى ومحدثين.

الفصل الثاني

بصمات لهجاتنا في الكلمات الفرنسية العربية الأصل

توطئة

«يخيل إليّ أنّ الوقت قد حان للتحدث عن شعب قد أثّر بقوة على مجرى الأحداث العالمية، ويدين له الغرب، كما تدين له الإنسانية كافة بالشيء الكثير»[1]. الكلام للمستشرقة الألمانية زيغريد هونكه، والشعب الذي حان وقت التحدث عنه، هو الشعب العربي.

في مقدمة كتاب Ce que la culture doit aux arabes d'Espagne يقول مؤلفه Juan VERNET ما معناه: في ما يلي من صفحات، سنرى بوضوح أن ثمة معارف جمّة وَلَدتها قريحة العرب، وكان مولدها جلد ثورنا، أي أرض

(1) هونكه، زيغريد، شمس العرب تسطع على الغرب، ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي، ط1، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، آذار 1964، ص 10.

إسبانيا[1].

وفي فاتحة معجم Glossaire des mots espagnols et portugais dérivés de l'arabe يقول مؤلفاه DOZY وENGELMANN ما معناهُ أنّ الفاتحين يفرضون لغتهم على الأمم التي يغلبونها متى كانوا أرسخ قدماً في الحضارة منها، أما إذا كانت هي أكثر إيغالاً في ذلك منهم، فإنهم يجنحون هم إلى لغاتها فيتبنّون الكثير من مفرداتها[2]. وهذا ما حصل مع الفاتحين العرب؛ فقد حملوا إيمانهم وحضارتهم ومُداهم وقاتلوا، فانتصروا في قتالهم، وكان انتصارهم حضارياً على الشعوب المغلوبة قبل أن يكون عسكرياً. نعم، لقد حملوا حضارتهم بما فيها من مشاعل، وزرعوها في أقاصي الأرض فأشعّت، وكان أكثرها إشعاعاً مشعل اللغة.

وتُحدّث زيغريد هونكه، بلسانها ولسان قومها، عن اللغة الألمانية وعن الشعب الألماني فتقول: «أجل، إنّ في لغتنا

---

(1) VERNET Juan, Ce que la culture doit aux arabes d'Espagne, Traduit de l'espagnol par Gabriel Martinez GROS, Sindbad, Paris, 1985, pp. 13- 14, et p. 359 (Note N° 1).

(2) cf. DOZY R., et ENGELMANN H., Glossaire des mots espagnols et portugais dérivés de l'arabe, seconde édition, leydé, 1869, Nouvelle impression, Librairie du Liban, Beirut, 1974, p. 1.

كلمات عربية عديدة، وإننا لندين - والتاريخ شاهد على ذلك - في كثير من أسباب الحياة الحاضرة للعرب. وكم أخذنا عنهم من حاجات وأشياء زيّنت حياتنا بزخرفة محببة إلى النفوس، وألقت أضواء باهرة جميلة على عالمنا الرتيب، الذي كان يوماً من الأيام قاتماً كالحاً باهتاً، وزركشته بالتوابل الطيبة النكهة وطيّبته بالعبير العابق، وأحياناً باللون الساحر، وزادته صحة وجمالاً وأناقة وروعة...»[1]. وقد ذكرت، من بَعدُ، مفردات ألمانية كثيرة منسوبة إلى العربية، منها[2]: alkor، وalpheta، وهما اسمان لكوكبين عربيتهما: القُرُّ، والفَتَى.

وما ذكرته هونكه عن اقتباس لغتها من العربية، ذكر مثلَه الكثيرون في موضع كلامهم على العربي الدخيل في لغاتهم الذي أُلّف فيه كتب ومعاجم عدّة، منها Ethymological list of arabic words in english[3]، ومعجم DOZY وENGELMANN الآنف الذكر، وRemarques sur les mots français dérivés de l'Arabe[4]،

(1) هونكه، زيغريد، م.ن.، ص 20.

(2) م. س، ص 558.

(3) TAYLOR Walt, Etymological list of arabic words in English, Noury Press, Cairo, 1934.

(4) LAMMENS s.j. Henri, Remarques sur les mots français dérivés de l'Arabe, Imprimerie catholique, Beyrouth, 1890.

Dictionary étymologique des mots français d'origine و
orientale[1]. وما يلي من شواهد هو غيضٌ من فيضِ ما جادت به يد لغتنا على بعض اللغات التي كان الاحتكاك بها وثيقاً، في غير مرحلة من مراحل تاريخ احتكاك العرب بشعوب الأرض قاطبة؛ في الإنكليزية[2]: mosque عربيته مَسْجِد، وzero عربيته صِفْر، وفي الإسبانية[3]: acitara عربيته السِتارة، وadelfa عربيته الدِفْلَى (بقلبٍ مكانيّ بين حرفي الفاء واللام)، وفي الإيطالية[4]: alcova/alcovo عربيته القُبَّة، وgiraffa عربيته زَرَافَة، وفي البرتغالية[5]: gazella عربيته غَزَال، وsofa عربيته صُفَّة، وفي الفرنسية[6]: fèllah عربيته فَلاّح، وhenné عربيته حِنَّاء.

أوَليس من اللافت لفظا fellah، وhenné اللذان ختمنا بهما شواهدنا؟ أوَلا نعتقد، جميعاً، أنّ كلمة فَلاّح تعرفها فصحانا بفتح الفاء، وكلمة حِنّاء تعرفها بالمدّ؟ بلى، إنّ

(1) DEVIC L. Marcel, Dictionnaire étymologique des mots français d'origine orientale (Arabe, Persan, Turc, Hébreu, Malais), Oriental press, Amsterdam 1965 (réimpression de l'édition Paris 1876).

(2) cf. TAYLOR Walt, Op. Cit., p. 44 et p. 63.

(3) cf. DOZY R., et ENGELMANN H., Op. Cit., p. 38 et p. 44.

(4) cf. DEVIC L. Marcel, Op. Cit., p. 14 et p. 129.

(5) cf. DOZY R., et ENGELMANN H., Op. Cit., p. 271 et p. 340.

(6) cf. DEVIC L. Marcel, Op. Cit., p. 117 et p. 138.

فصحانا تعرفهما كذلك، وهي براءٌ من فِلاّح بكسرة بعد الفاء يقابلها الصائت [ɛ] في اللفظ الفرنسي fellah، وبراء أيضاً من حنّي بالقصر، وبإمالة في الألف عُبّر عنها بالصائت [e] في اللفظ الفرنسي henné. فإن كانت فصحانا براءً من هذين اللفظين، فلا بد من أن يكون انتماؤهما إلى لهجات عربية تركت بصماتها على ألسنة أمم احتك بها العرب واحتكت بهم أيام الفتوحات.

تقول زيغريد هونكه عن العربية التي سادت في البلاد المفتوحة، بعد الفتح الإسلامي: «وجب علينا أن نتنبّه إلى أنّ متكلمي هذه اللغة لم يكونوا هم الطبقة الحاكمة القليلة العدد فحسب. فطَوال قرون عديدة، من غير توقف، توالت هجرات العرب من الصحراء يتبعون الطرق التي سلكها الفتح الإسلامي، على شكل موجات متلاحقة من البدو وصلت حتى شمال إفريقيا بل حتى صقلية وإسبانية. بعضهم من الفلاحين والعمال وذوي الحِرَف، وبعضهم الآخر من المتعلمين والمعلمين والموظفين، واندمجوا جميعاً وامتزجوا بالشعوب فعرّبوها وطبعوها بطابعهم القوي المتميّز...»[1]. ففي ضوء حديث هونكه هذا عن هجرات العرب من البادية على شكل موجات من البشر المنتمين إلى طبقات اجتماعية وثقافية متنوعة، يتّضح أنّ عوامّ المهاجرين

---

(1) هونكه، زيغريد، م.ن.، ص 367.

من الطبقات الدنيا لم يوصلوا، لغوياً، إلى الآخرين من غير العرب بأساليب الفصحى ومفرداتها، وإنما كانوا يستعملون في ذلك لهجاتهم، تلك اللهجات التي كانت سائدة في بيئاتهم اللغوية، أي في الصحراء التي قدموا منها. وفي هذا السياق يقول DOZY وENGELMANN ما معناه: لقد دخلت الكلمات العربية إلى اللغة الإسبانية عبر ألسنة العوامّ من الناس، لا من خلال ما تركه خواصّهم من مدوَّنات. ولهذا فإن ما نجده في الإسبانية من عربيّ دخيل، لا بُدّ من أن يكون مصدره اللهجات العامية، لا اللغة الفصحى[1].

ومهما يكن من أمر الوسائل التي اعتمدها العرب في إيصالهم اللغوي إلى غيرهم من الأمم إبّان ذهاب المشرق إلى الغرب، وإبّان قدوم الغرب إلى الشرق، في أطول مِهرجانٍ وأعظم سوقٍ للتفاعل الحضاريّ والثقافيّ استمرّ قروناً عدة، فقد لفتنا، بعد الاطّلاع على بعض المؤلفات المتضمنة أبحاثاً في الكلمات التي قدّمتها العربية إلى غيرها من اللغات، أنّ كلمات فرنسية عربية الأب والأم لم تُوشم بوشم الفصحى عند دخولها مباشرة من العربية في اللغة الفرنسية، أو غير مباشرة بواسطة لغات أخرى. فإذا نظرنا، مثلاً، إلى كلمات مثل: afrite وdeab/deheb/daib،

(1) cf. DOZY R., et ENGELMANN H., Op. Cit., p. 12.

وdenab، وmatraca[1]، ومثل bynni/binni/benni[2] رأينا فيها، كما رأينا في fellah وhenné، بُعداً عن فصحانا التي تعرِف العِفريت بكسر العين لا بالفتح، والذَهَب بفتح الذال والهاء معاً، والذَنَب بفتح الذال والنون كلتيهما، والمِطرَقَة بكسر الميم لا بفتحها، وتعرف البُنّيّ بضم الباء لا بكسرها، ولا بما يشبه الكسر، وتعرفها أيضاً بياء غير ممدودة مشدّدة لا بياء ممدودة. فإذا تيقّنّا أن هذه الكلمات ليس مصدرُها الفصحى قلنا، مَثْنى، إن مصدرها تلك اللهجات التي كان العرب ينطقون بها أيام احتكاكهم الحضاري والثقافي بالفرنسيين وبغيرهم من الشعوب.

مثل fellah، وhenné، وafrite، وdeab/deheb/daib، وdenab، وmatraca، وbynni/binni/benni دفع بنا إلى التعمق في البحث عن بصمات لهجاتنا في الكلمات الفرنسية العربية الأصل. وقد رجعنا من أجل ذلك إلى معجم L.Marcel DEVIC: Dictionnaire des mots français d'origine orientale الذي أشرنا إليه في تمهيد الكتاب، فاخترنا منه سبعاً وثمانين كلمة أوردها مع أصلها العربي، وكان اختيارنا إياها دون غيرها، لأننا شممنا فيها رائحة اللهجات العربية، فكانت لنا خير معين على ما ذهبنا إليه في بحثنا.

---

(1) cf. DEVIC L. Marcel, Op. Cit., p.: 5, 11, 102, et 160.

(2) cf. LAMMENS s.j. Henri, Op. Cit. p. 49.

وحريّ بالقول، أن المنهج الوصفي الذي يقوم على الاستقراء، والملاحظة، والمقارنة، والذي اعتمدناه في بحثنا، ساعد على بروز ظواهر صوتية في الكلمات المختارة، نرجّح أن الفصحى لم تعرفها، وإنما عرفتها اللهجات القديمة، وتعرف بعضَها اليوم، لهجاتُنا الحديثة أو بعضٌ منها. وقد عبّر رسم اللغة الفرنسية عن هذه الظواهر، بما يمتلك من رموز قادرة على تدوين التحوّلات الصوتية السياقية، ولا سيّما تلك التي تعتري صوائت العربية، وهي تحوّلات لا يستطيع رسم العربية تدوينها بالدقة اللازمة. وبهذا، فإنّ المعاجم الفرنسية التأثيلية، ممثلةً بالمعجم الذي عدنا إليه في بحثنا، تُعدُّ، بما في بطونها من ألفاظ فرنسية عربية الأصل، من أهم مصادر دراسة لهجاتنا العربية القديمة، تلك التي لم تحظ بنصيب وافر من صفحات معاجمنا العربية.

وواقع الحال أننا لم نتكلم في هذا البحث على كل الظواهر التي برزت لنا، وإنما اكتفينا بالحديث عن ثلاثٍ منها رأيناها في الصوائت، وهي: الإمالة، والتغاير، والزيادة، وعن اثنتين وجدناهما في الصوامت، تتمثّل إحداهما في تقلبات القاف، والجيم، والضاد والظاء، وأما الثانية فتتمثل في الإبدال بين بعض الصوامت. وقد حاولنا إيضاح هذه الظواهر جميعاً بما استقر في تراثنا منها، أو بما يشيع، في زماننا، مِن لغاتٍ على ألسنة أهل العربية.

أولاً: في الصوائت

1 ـ الإمالة

الإمالة، اصطلاحاً، هي أن يُنحى بالفتحة أو بالألف مخرجاً وصفات، نحو الكسرة أو نحو الياء الممدودة. وهي على ضربين: شديدة وبَيْنَ بَيْن. فالأولى عندما تصبح الفتحة أو الألف قريبة من الصائتين الفرنسيين [e] و[i]، في نحو قولنا: blé، وriz. وأما الثانية فعندما يكون جرس الفتحة والألف قريباً من جرس الصائت الفرنسي [ɛ]، في مثل قولنا: mène[(1)]. فالإمالة إذاً إنما تقع في الكلام لتقريب الصوت من الصوت[(2)]، أو «طلباً للتشاكل لئلاّ تختلف الأصوات فتتنافر»[(3)]. وأما فائدتها «فهي سهولة اللفظ وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح [وهو ضد الإمالة] وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع»[(4)].

---

(1) CANTINEAU Jean, Cours de phonétique arabe, Librairie C. KLINCKSIECK, Paris, 1960, p. 97.

(2) ر. ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 2/ ص 141.

(3) ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق، 1377 هـ، 1957 م، ص 406.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق محمد علي الضباع، دار الفكر، بيروت، 2/ ص 35.

أ ـ إمالة الفتحة

في ضوء الرموز التي استعملها الرسم الفرنسي لتدوين الصوائت في الكلمات العربية التي اقتبستها الفرنسية، نستطيع الحديث عن إمالة للفتحة في صدر الكلمة، وإمالة في طرفها[1].

فالإمالة في صدر الكلمة[2] توضحها كلمات مثل adégige[3]، وalgédi، وaliémini، يشتمل مقطعها الأول

---

(1) لم نتكلم على فتحة ممالة ولا مفخمة في وسط الكلمة، لخلو شواهدنا السبعة والثمانين منها في هذا الموضع، اللهمّ إلاّ في matraca: مطرقة، وفي ramazan/ramadan: رَمَضَان، فقد فخّمت فتحة المقطع الوسط: ra في اللفظ الأول، وma في اللفظ الثاني، وذلك لوقوعها في سياق الاستعلاء الذي فرضته الطاء والراء في مطرقة، والراء والضاد في رمضان. أما الفتحة في المقطع الوسط ha من mahaleb، فلم نعرض لها لأنها زائدة على الأصل العربي: مَحْلَب. وكذلك الفتحة في المقطع الحشو fa من zufagar؛ فقد أهملناها لأنها كانت في صدر كلمة fagar: فَقّار، لا في وسطها، قبل إضافة هذه الكلمة إلى لفظ zu: ذُو، في zufagar: ذُو الفَقار.

(2) لم نأخذ بـ (ال) التعريف ولا بما يقابلها في الفرنسية عند تقسيم الكلمات إلى مقاطع بعضها في الصدر، وبعضها في الوسط، وبعضها في الطرف. فالمقطع الأول من كلمة الجَدْي، أي صدرها، ليس (ال) التعريف، وإنما هو (جَدْ) الذي يليها، وهو (gé) في الكلمة الفرنسية algédi، وليس (al) التي تقابل (ال) التعريف في اللفظ العربي.

(3) يبدو أن فتحة الدال في كلمة الدَّجاج قد أميلت على لسان بعض العرب إمالة قرّبتها كثيراً من الكسرة، الأمر الذي دعا الفرنسيّين إلى الإشارة

على الصائت [e]، الذي لجأت إليه الفرنسية لتدوين الفتحة التي أميلت في المقطع الأوّل من: **الدَّجاج، والجَدْي، واليَمانيّ**، حتى صارت كأنها [e]. وندرج في هذا الباب ما يوحي به رسم rébi، وrécif، وréis، من إمالة للفتحة في الكلمات العربية: **رَبيع، ورَصيف، ورَئيس**، كانت بفعل الياء الممدودة، ولم يَحُلْ دونها وجود حرفين كثيراً ما يمنعان الإمالة هما: الراء والصاد. وليست هذه الإمالة إلا طلباً للتشاكل في النطق، وما هي بغريبة عن العرب إذ كان بعضهم يُتبع فتحة «فَعيل» ياءها الممدودة قائلاً: **شِعير، وبِعير، ورِغيف في شَعير، وبَعير، ورَغيف**[1]، بكسر فاء الصيغة، أي الحرف الأول، في هذا كله.

وأما الإمالة في طرف الكلمة فتعبّر عنها كلمات مثل: adène، وdirhem، وghazel، وased، وsalep جيء في مقطعها الأخير بالصائت [ɛ] للدلالة على الإمالة التي حدثت على لسان العامة في نطقها للكلمات: **عَدَن، ودِرهَم، وغَزَل، وأسَد، وسَحْلَب** حتى صارت على ما صارت عليه في النطق الفرنسيّ. وليس الصائت الفرنسي [e] في المقطع الأخير من atlé وhelbeh إلا دليلاً على إمالة حدثت في

= إليها بالصائت [i]: adigége، وهكذا فقد اجتمع في الفرنسية لفظان اثنان هما adégige وadigége مقابل لفظ واحد في العربية نميل إلى أنه الدَّجاج، لا الدَّجاجة كما ذكر L.Marcel DEVIC في معجمه (p. 40).

(1) ر: ابن جني، الخصائص، 2/ ص 143.

الفتحة قبل هاء التأنيث من اللفظين العربيين: **أَثْلَة**، و**حُلْبَة**. وقد رُوي عن الكسائيّ أنه كان يُميل الفتحة في هذا الموضع، وقد قال مرة إذ سئل عن أمر هذه الإمالة: هذا طباع العربية[1].

وأبانت لنا الدراسة أنّ الفتحة لم تُمَل في الموضعين كليهما، لمجاورتها أحد أحرف الاستعلاء، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف، أو لمجاورتها الراء واللام المفخمتين[2]، أو أحد أحرف الحلق، وهي الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. وذلك أن الحرف المستعلي الذي يرتفع أقصى اللسان عند النطق به ملامساً أقصى الحنك، يقرّب الفتحة منه إذا ما اجتمعا في مقطع واحد من الكلمة، ويَحُول دون اقترابها من الكسرة التي مخرجها طرف اللسان والحنك الأمامي. وكذلك أمر الفتحة مع الراء واللام المفخمتين، فإنّ ما تفعلانه فيها يشبه ما تفعله أحرف الاستعلاء التي تنتظمها وتنتظم الراءَ واللامَ صفةُ التفخيم التي أطلقها ابن الجزريّ على الحرف المستعلي كالطاء والغين وسواهما[3]،

(1) ر: ابن الجزري، م.ن.، 2/ص 82.

(2) تفخّم الراء، مضمومة أو مفتوحة، مطلقاً في أكثر الروايات، وتفخّم، ساكنة، في بعض الأحوال. انظر: م.س.، 1/ ص 215. والمقصود باللام المفخّمة، لام «الله» ما لم تسبقها كسرةٌ ولا ياء.

(3) أنظر: م.س، ص 216.

فصار بذلك المستعلي والمفخم سواء. أمّا بالنسبة إلى حرف الحلق الذي يتّسع تجويف الفم عند النطق به اتساعه مع الفتحة، فإنه يحافظ على سمات الفتحة متى جاورها، ويمنعها من أن تتجه نحو الكسرة التي يضيق معها هذا التجويف. فنحو baten من (baten-kaitos)، وghazel، وalmargen، وalphérath/alphéraz، وarratel، وhouka، وmatraca، وmohatra، وsourate، وdoura، وfidda، وAllah، وadène، وnach من (bénetnach)، وalhabos، وsalep، وakharnar/achernar، يوحي فيها الصائت [a]، في صدر الكلمة أو في طرفها، بفتحة عربية خالصة غير ممالة، مَنَع إمالتها أحرف الاستعلاء، والراء واللام المفخمتان في **بَطْن** من (**بَطْن قَيْطُس**)، و**غَزَل**، و**المَرجان**، و**الفَرَس**، و**الرَطْل**، و**حُقَّة**، و**مِطرَقَة**، و**مُخَاطَرَة**، و**سُورَة**، و**ذُرَة**، و**فِضّة**، و**الله**، كما منع إمالَتَها أحرف الحلق: العين في **عَدَن**، و**نَعْش**، من (**بنَات نَعْش**)، والحاء في **الحَبْس**، و**سَحْلَب**، والهاء في **آخِر النَّهر**.

ونختتم حديثنا عن الإمالة في الفتحة بالحديث عن نقيضها: التفخيم. والتفخيم، اصطلاحاً، هو أن يُنحى بالفتحة أو بالألف مخرجاً وصفات، نحو الضمة أو نحو الواو الممدودة. فلو نظرنا إلى chott، وfido، وalcamor، وdub، وقابلناها بأصولها العربية **شَطّ**، و**فِضّة**، و**القَمَر**، و**ضَبّ**، لقلنا بلا ريب إنّ الصائتين الفرنسيين [o]، و[u]،

يدلان على تفخيم الفتحة تفخيماً محضاً على لسان من نطق بهذه الكلمات العربية الأربع. واللافت في شَطّ، وفِضَّة، وضَبّ اشتمال كل منها على حرف مطبق هو الطاء في اللفظ الأوّل، والضاد في اللفظين الثاني والثالث. واللافت أيضاً، أنّ الفتحة قد جاورت، في كل منها، حرفاً مضعّفاً هو الطاء في الأول، والضاد في الثاني، والباء في الثالث. وذلك كله يدعونا إلى القول إن التفخيم كان بفعل الحرف المطبق، وأنه قد حُصّن بفعل الحرف المضعّف الذي جاور الفتحة، حتى صار بتحصينه هذا محضاً قريباً من الصائتين [o]، و[u]، الفرنسيين: chott، وfido، وdub. أما في القَمَر فقد قوّى تفخيمَ الفتحة الثانية ابتداءُ الكلمة بحرف مستعلٍ مفخم هو القاف، وانتهاؤها بحرف مفخم هو الراء الذي وسمه العرب بصفة التكرير فحسبوه لتكريره حرفين اثنين. فكأن التفخيم هنا قد أحدثه ثلاثة أحرف، حرف في أول الكلمة وحرفان في طرفها، ولم يعترضه في وسطها أي حرف يوهنه. فهو إن ابتدأ مع القاف خفيفاً أو «بَيْنَ بَيْن»، فقد حافظ على درجته هذه حتى اشتد مع الراء المفخمة القوية بتكريرها وبمعادلتها حرفين اثنين كأنهما معاً حرفٌ مضعّف، فبلغ معها القِمة، وصار في الفتحة التي جاورتها محضاً قريباً من الصائت [o]: alcamor.

ب ـ إمالة الألف

إذا شئنا أن نفتش عن العلاقة بين الفتحة والألف قلنا إنها علاقة التوأم بالتوأم، بفارق الطول بينهما. وإذا شئنا أن نقارن صوائت العربية بصوائت الفرنسية قلنا إن الفرنسيّة، الغنيّة بعدد صوائتها، خِلو من الفتحة الطويلة التي تعرفها فصحانا بالألف الممدودة أو المقصورة، وبالتالي فإنّ رسم الفرنسية خِلو من رمز يوحي بالصوت الذي توحي به ألف الفصحى، مع اشتماله على رموز توحي بالفتحة وبما يصيبها من تحوّلات في السياق. ولذلك كله، كان من الطبيعيّ أن تعتمد الفرنسية، في التعبير عن ألفنا وتحوّلاتها، ما تعتمده في التعبير عن توأمها الفتحة وتحوّلاتها.

وبعد التدقيق في ما اشتمل على ألفٍ من شواهدنا السبعة والثمانين ظهر لنا أنّ الألف تضارع في إمالتها الفتحة. فهي تمال أنّى وقعت شرط ألاّ يجاورها حرف مستعلٍ أو مفخّم، أو أحدُ أحرف الحلق. وقد خُصِّص في الرسم الفرنسي الصائتان [e] و[i] للإفصاح عن هذه الإمالة؛ فمثل azeg، وadigége، وaschémie، وhenné، وهي في العربية **الزَّاج**، **والدَّجَاج**، **والشَّامِي**، **وحِنّاء**، يدل فيها الصائت [e] أو الصائت [ɛ] على إمالة حدثت في ألفات الألفاظ العربية عند نقلها إلى الفرنسيّة، وهي إمالة يدل عليها الصائت [i]، في

مثل adégige (وهي بديل adigége)، وaliémini اللتين يقابلهما في العربية **الدَجَاج**، و**اليَمانيّ**.

وظهر لنا، بعد البحث، أنّ ما منع الفتحة من الإمالة، قد منع الألفَ منها، وذلك في نحو altaïr، وcaïmacan[(1)]، وalcade، وcadi، وbayad، وmohatra، وnizam، وramazan/ramadan، وtanzimat، وzufagar، وchewal، وelgébar/algébar، وgibbar، وkharadj/caratch، وAllah، وfellah، وهي في العربية **الطَائِر**، و**قَائِمَقَام**، و**القاضي**، و**قاضِي**، و**بَياض**، و**مُخَاطَرة**، و**نِظَام**، و**رَمَضَان**، و**تَنظِيمَات**، و**ذو الفَقار**، و**شَوّال**، و**الجبّار**، و**جَبّار**، و**خَراج**، و**الله**، و**فلاّح**. فإن نظرنا إلى هذه الشواهد بالفرنسية أدركنا أن الصائت [a] الذي لا يوحي بالإمالة، قد ورد فيها رمزاً دُونت به الألف التي مَنع إمالَتها في الألفاظ العربية أحرف الاستعلاء في **الطَّائر**، و**قائمّقام**، و**القاضي**، و**قاضِي**، و**بَيَاض**، و**مُخَاطَرة**، و**نِظَام**، و**رَمَضَان**، و**تَنظِيمَات**، و**ذو الفَقار**، والواو[(2)] في **شوّال**، والراء

(1) لقد وردت هذه اللفظة بوجهين اثنين في كتاب Henri LAMMENS s.j. المشار إليه في موضع متقدّم من بحثنا، أحدهما ينتهي بالحرف n، والآخر بالحرف m: Caïmacam/ Caïmacan (p.67)، بينما وردت في معجم L.Marcel DEVIC، المشار إليه في تمهيد الكتاب، بوجه واحد لا غير منتهٍ بالحرف n: Caïmacan (p.76).

(2) عددنا الواو من أحرف الاستعلاء لأن أقصى اللسان يستعلي عند النطق

المفخمة في **الجَبّار**، و**جَبّار**، و**خَراج**، واللام المفخمة في **الله**، والحاء الحلقية في **فلاّح**.

وقد شذ تفخيم الألف الذي دل عليه رسمها برمز [a] الفرنسية في imam/iman : **إمام**، وsélam/sélan : **سَلام**، وsalamalec : **سلام عليك**. وربما كان سبب تفخيمها في كل من الألفاظ العربية الثلاثة - مع أنه لم يجاوِرها لا حرفٌ مستعلٍ، ولا حرفٌ مفخّمٌ ولا حرفٌ حلقيٌّ - أنّ هذه الألفاظ قد نقلت إلى الفرنسيين، بالواسطة عبر الأتراك الذين نعتقد أنهم كانوا يفخمون بعض ألفاتنا عندما كانوا يرطنون بالعربية(1)؛ فلا يزال مثل لفظ **أمَان** - وهو عربي الأب والأم - شائعاً على لسان اللبنانيين بتفخيم ألفه، تفخيماً محضاً يقرِّبها من [o] الفرنسية. وما ذلك - برأينا - إلا لأننا قدمناه للأتراك، فاقتبسوه منا وتصرفوا به، ثم فرضوه علينا بصورته الجديدة: بتفخيم الألف لا بإمالتها. وربما كان نطق اللبنانيين اليوم للفظ

= بها، مقترباً من أقصى الحنك. وشأن اللسان معها والحنك، شأنهما مع الأحرف المستعلية عند العرب: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف.

(1) cf.:

- BLOCH O., et WARTBURG W.V., Dictionnaire étymologique de la langue française, 8ème édition, P.U.F., Paris, 1989, p. 331 et 570.

- ROBERT Paul, le petit ROBERT, Le ROBERT, Paris, 1981, p. 961 et 1755.

قازان/ آزان، وهو فارسي اقتبسته التركية[1]، وللفظ **باشا** التركي، بتفخيم الألفات فيهما، تقليداً لنطق الأتراك الذين نظن أننا اقتبسنا هذين اللفظين هكذا منهم. وكذلك لفظ **عُثمان** فليس نطق المصريين له بألف مفخمة تفخيماً محضاً: **عُصْمان**، إلا بأثر قديم من الأتراك الذين نحسب أنهم كانوا يفخمون ألفه إبّان حكمهم المشرق قروناً عدةً.

2 ـ التغاير

التغاير في الصوائت يعني اصطلاحاً إبدال صائت من صائت آخر، على ألّا يكون اتفاق بين البدل والمبدل منه. وكثيراً ما تحدث هذه الظاهرة عندما يتوالى في اللفظ الواحد صائتان مِثلان يولّد النطق بهما رتابةً، يميل المتكلم إلى الهروب منها بأن ينوّع في نطقه، فيبدل من أحد الصائتين هذين صائتاً يغايره في المخرج والصفات.

وقد لاحظنا التغاير في مثل alchabric، وafrite، وétanin، وelgébar/algébar، وgibbar، وchewal، وfellah، وهي في العربية: **الكِبْريت**، و**عِفْريت**، و**التِّنين**، و**الجَبَّار**، و**جَبَّار**، و**شَوّال**، و**فَلاّح**. ففي **الكِبْرِيت**، و**عِفْريت**، و**التِّنين**، هربت العامة من رتابة ولّدها توالي الكسرة والياء الممدودة، وهما توأمان في المخرج

(1) cf. KERESTEDJIAN Bedros, Matériaux pour un dictionnaire étymologique de la langue turque, Philo Press, Amsterdam, 1971, p. 261.

والصفات بفارق الطول، بأن أَبدلت من الكسرة فتحةً تغايرها مخرجاً وصفات، فصارت الألفاظ بالعربية: **الكَبْرِيت**، و**عَفْرِيت**، و**التَّنين**، وبالفرنسية alchabric، وafrite، وétanin، بـ [a] تضارع الفتحة العربية في النطق. أمّا في **الجَبّار**، و**جَبَّار**، و**شَوّال**، و**فَلاّح**، فقد هربت العامة من رتابة أحدثها توالي الفتحة والألف، وهما توأمان أيضاً، بفارق الطول، بأن أبدلت من الفتحة كسرة، فأضحت الكلمات الأربع بالعربية: **الجِبّار**، و**جِبَّار**، و**شِوّال**، و**فِلاّح**، وبالفرنسية elgébar/algébar، وgibbar، وchewal، وfellah، بـ [e] وبـ [i] تضارعان بجرسهما الكسرة العربية.

ومثل هذه الكلمات التي حدث فيها التغاير، أدرجه القدامى في باب اللحن، ومنعوا من استعماله بقولهم: «لا تقل كذا»، لاعتبارهم إياه تحريفاً أو تصحيفاً لما هو أفصح منه. فثمة نهي عن قول العرب **دَهليز**، و**قَنْدِيل**، و**مَنْدِيل**، و**حَرّيف**، و**ثَقّيف**، و**عَنِّين**، و**سَكِّير**، و**خَمِّير**، و**عَرْبِيد**، و**طَنْجِير**، و**بَطْرِيق**، بفتح الحرف الأول منها جميعاً[1]، لأن

(1) ر:

ـ السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرَين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1/ ص 316.

ـ الكسائي، ما تلحن فيه العامة، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ط 1، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1403 هـ = 1982 م، ص ص 113 ـ 114.

الأصل بالكسر، إذ تنتظم هذه الكلمات جميعاً صيغة «فِعّيل»، وقد حرّفتها العامة هرباً من الرتابة بأن أبدلت من كسرة الفاء التي وليتها ياء ممدودة من جنسها فتحةً لا تجانسها لا في المخرج ولا في الصفات، فصارت على لسانها «فَعّيل». وثمة منعٌ من قولهم **كِتّان**[1]، بكسر الكاف لأن الأصل بفتحها «**كَتّان**»، على وزن «فَعّال» لا على وزن «فِعّال». وهناك ردعٌ عن قول **وِثاق**، **وجِهاز** العروس، **وعِقَار**، **ودِجاج**، **وفِقار**، **وفِكاك**، لأن الفصيح في ذلك كله بفتح فاء الصيغة لا بكسرها: **وَثاق**، **وجَهاز** العروس، **وعَقَار**، **ودَجاج**، **وفَقار**، **وفَكاك**[2]. ونُهي عن قول **صَندوق**، **وزَنبور**، **وبَهلول**، بفتح الحرف الأول، لأن الأصل بالضم: **صُندوق**، **وزُنبور**، **وبُهلول**[3]، وقد حرّف هذا الأصل كراهة الرتابة بأن أبدل من الضمة حركة تخالفها في المخرج والصفات هي الفتحة.

واللافت، في هذا السياق، أنه مع كل ما جاء في كتب

---

(1) ر:
- م.س، ص 135.
- السيوطي، م.ن.، 1/ ص 315.

(2) ر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط 3، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1970، ص 104 وص ص 161 ـ 162.

(3) ر: الكسائي، م.ن.، ص 110.

اللغة من محاولات لتقويم ألسنة العامة، فلا يزال اللحن الذي كان متفشياً في عصور متقدمة، متفشياً في عصرنا نحن. فاللبنانيون ـ أو بعضهم ـ يقولون في بِطِّيخ: **بَطِّيخ**، وفي مِنديل: **مَندِيل**، وفي شَمَّام: **شِمّام**، وفي حَدّاد: **حِدّاد**. ويقولون في شُحْرور: **شَحْرور**، وفي عُصْفُور: **عَصْفُور**، تماماً كما كان أهل صقلية يقولون، في القرن الخامس الهجري: **دَستُور**، **وصَعلُوك**، في دُستُور، وصُعلُوك[1].

3 ـ الزيادة

نعني بالزيادة، اصطلاحاً، إقحام صائت أو صويئت بين صامتين اثنين يجتمعان في مقطع واحد، أو يتجاوران في مقطعين متواليين من مقاطع الكلمة. وقد لمسنا هذه الزيادة في algénib، وénif، وbaten مـــــن (baten-kaitos)، وrigel، وtiber، وalhabos، وalphelath، وmelech، وarratel، وcoton، وmahaleb، وmamelouk، وهي في العربية: **الجَنْب**، **وأنْف**، **وبَطْن** من (**بَطْن قَيطُس**)، **ورِجْل**، **وتِبْر**، **والحَبْس**، **والفَلْس**، **ومِلْح**، **والرَّطْل**، **وقُطْن**، **ومَحْلَب**، **ومَمْلُوك**.

واللافت في هذه الشواهد، ما عدا **مَحْلَب**، **ومَمْلوك**، أنها مؤلفة في الأصل من مقطع واحد لا غير، مقيّد، في

---

(1) ر: مطر، د. عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1386 ـ 1967، ص 193.

الوقف، بصامتين اثنين لو نظرنا إليهما لوجدناهما متقاربين في المخرج إن لم يكونا فيه متّحدين، أو لرأينا أولهما إما من أحرف القلقلة وهي القاف، والطاء، والباء، والجيم، والدال[1]، وإما من أحرف الذلاقة وهي اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم[2]. فالأول إمّا أن يكون نطعياً كالنون أو الطاء ليكون الثاني شفوياً كالباء، أو شفوياً أسنانياً كالفاء، أو نطعياً كالنون، أو حنكياً أمامياً كاللام، وذلك كله في مثل **جَنْب**، **وأَنْف**، **وبَطْن**، **وقُطْن**، **ورَطْل**، وإمَّا أن يكون حنكياً أمامياً كالجيم أو اللام ليكون الثاني حنكياً أمامياً كاللام، أو أسنانياً كالسين، وذلك كله في مثل **رِجْل**، **وفَلْس**، وإما أن يكون شفوياً كالباء، ليكون الثاني حنكياً أمامياً كالراء، أو أسنانياً كالسين، وذلك كله في مثل **تِبْر**، **وحَبْس**. ولأنّ الصامتين المتواليين هما على ما هما عليه من تجاور في المخرج أو من اتحاد فيه، فقد استثقلت العامة النطق بهما مجتمعين، في الوقف، فأقحمت بينهما صائتاً أو صويئتاً طلباً للخفة في الكلام. وكان ما أقحمته

---

(1) ر:

- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، دمشق، 1985، 1/ ص 63.
- ابن يعيش، شرح المفصل، دار صادر، بيروت، 10/ ص ص 129 ـ 130.

(2) ر: م. س، 10/ ص 130.

كسرة، أو ما يشبهها، أشير إليها بالصائت [i] في algénib، وénif، وبالصائت [ɛ] في baten من (baten-kaitos)، وrigel، وtiber، وarratel، وكان ضمة، أو ما يشبهها، دُلّ عليها بالصائت [o] في alhabos، وcoton، وفتحةً، أو ما يشبهها، عُبّر عنها بالصائت [a] في alphelath. شذ عن ذلك كلمة nems: نِمْس؛ فلم تُزَد فيها حركة بين الميم الشفوية والسين الأسنانية، على الرغم من تقارب هذين الصوتين في المخرج. وشذ أيضاً كلمة melech: مِلْح؛ فمع بُعد اللام الحنكية الأمامية عن الحاء الحلقية الوسطى في المخرج، ومع سهولة النطق بهذين الصوتين متجاورين، فقد أقحمت بينهما حركة أتبعتْ حركة الميم وهي [e]. وفي هذا الشاهد، ربما كان للحاء، وهي من أحرف الحلق، أثر في اجتلاب حركة، أو ما يشبه الحركة قبلها[1]، أو ربما كان ذلك الأثر للّام المذلقة الجانبية التي يتدفق الهواء بغزارة من جانبيْ اللسان معها[2]، فيُحدث بتدفقه هذا ما يشبه الحركة التي يتدفق الهواء معها غزيراً من غير كبير عائقٍ يعيق خروجه[3]. وما قيل في اللام المذلقة يقال في النون، أختها في الذلاقةِ، في مثل

(1) ر: ابن جني، المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصِف وآخرَين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415 هـ - 1994 م، 1/ ص 167.

(2) ابن يعيش، م.ن.، ص 130.

(3) cf. CANTINEAU Jean, Op. Cit. p. 89.

جَنْب، وأَنْف إذ يخرج الهواء معها شبيهاً بخروجه مع الحركات، متدفقاً من الفم والأنف معاً. وإن لم يكن أول الحرفين المجتمعين في آخر اللفظ لاماً ولا نوناً، فهو من أحرف القلقلة التي يرافقها في الوقف، أي حال إسكانها[1]، نبرة دوّنها الرسم الفرنسي برمز الحركة القصيرة على الرغم من أنها أقصر مُدّةً منها. وتلك حال **بَطْن**، **وقُطْن**، **وتِبْر**، **وحَبْس**، **ورِجْل**، وهي ألفاظ يَسبق الحرفَ الأخيرَ في كلٍّ منها حرفُ قلقلة: الطاء، أو الباء، أو الجيم. وهذه الحركات المقحمة في هذا الموضع، أشار إلى مثلها DOZY وENGELMANN في بعض الكلمات الإسبانية والبرتغالية العربية الأصل[2]، وكذلك فعل Henri LAMMENS s.j في سياق كلامه على بعض الكلمات الفرنسية الدخيلة من العربية[3].

أما في **مَمْلوك**، فربما كانت الحركة المقحمة بعد الميم الثانية: **مَمِلوك** بفعل هذه الميم. فلأن الميم مذلقة غنّاء، فلا بدَّ من أن تُوهِم، لخروج الهواء معها غزيراً من الفم والأنف خروجه مع النون أختِ الميم في الذلاقة والغنّة، بشبه حركة، أو بصويئت أثبته الرسم الفرنسي على هيئة [e] في: mamelouk.

وأمّا في **مَحْلَب**، المؤلفة من مقطعين اثنين: **مَحْ ـ لَب**،

(1) ر: ابن الجزري، م.ن.، 1/ ص 203.

(2) cf. DOZY R., et ENGELMANN H., Op. Cit., p. 27.

(3) cf. LAMMENS s.j. Henri, Op. Cit., p. XLIX.

فقد زيدت الفتحة بينهما، لا لصعوبة في النطق، وإنما لوجود الحاء الحلقية طرفاً في المقطع الأول، تلك التي كثيراً ما استدعى وجودها في بعض اللهجات القديمة، ولا سيّما في لغة بني عُقيل، حضور الفتحة التي تناسبها لاتّساع تجويف الفم عند النطق بها اتّساعه مع أحرف الحلق. فقد سمع ابنُ جنّي الشجريَّ، وهو من بني عُقيل، يقول: **أنا مَحَمُوم**، وسمع بعضَهم يقول: **سَارَ نَحَوَه**، بدلاً من: **أنَا مَحْمُوم، وسَارَ نَحْوَه**، وذلك بزيادة فتحة استدعتها الحاء في اللفظين كليهما[1]. وقد أشير إلى الفتحة المزيدة في **مَحْلَب**، بالصائت الفرنسي [a] في: mahaleb.

وإذا حاولنا أن نعزوَ أسباب إقحام حركةٍ ما بين صامتين في آخِر اللفظ إلى توفر شرط فيهما ـ أو أكثر ـ من شروط ثلاثة، أحدها تماثلهما أو تقاربهما في المخرج، وثانيها كون أحدهما من أحرف الحلق، وثالثها كون أولهما من أحرف القلقلة أو الذلاقة، ففي أمّات كتبنا شواهد من الثلاثي كثيرةٌ زيد في كل منها حركة بين عينه الساكنة ولامه[2]، وتؤكد ما ذهبنا إليه في تعليلنا لإقحام الحركات. فبعد المقارنة، بدا لنا واضحاً أن السياق الصوتي الذي

---

(1) انظر: ابن جنّي، المحتسَب، 1/ ص ص 84 ـ 85.

(2) ر:

ـ ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ص 95 ـ 98.

ـ ابن جني، المحتسب، 1/ ص ص 84 ـ 85 وص ص 166 ـ 167.

زيدت فيه الحركة في هذه الشواهد، هو السياق الصوتي عينه الذي زيدت فيه الحركة في الشواهد المستقاة من معجم DEVIC. فمما حُرّكت عينه، الساكنة أصلاً، لكونها قريبة في المخرج من لامه: **نَشْز**، و**عَذْل**، و**قَدْر**، و**طَرْد**؛ وقد قرئ هذا كله بفتح العين: **نَشَز**، و**عَذَل**، و**قَدَر**، و**طَرَد**. ومما جاءت عينه الساكنة أو لامه من أحرف الحلق فأقحمت بينهما فتحة: **لَغْط**، و**شَمْع**، و**نَطْع**، و**دَأْب**، و**شَبْح**، و**قِمْع**، و**ضِلْع**؛ فقد صار هذا كله: **لَغَط**، و**شَمَع**، و**نَطَع**، و**دَأَب**، و**شَبَح**، و**قِمَع**، و**ضِلَع**. ومما كانت عينه ساكنة فحركت لكونها من أحرف الذلاقة أو القلقلة: **حَلْب**، و**نَفْر**، و**شَبْر**، و**غَبْن**، و**سَطْر**، و**صَدْع**؛ فقد صار هذا بعد تحريك وسطه: **حَلَب**، و**نَفَر**، و**شَبَر**، و**غَبَن**، و**سَطَر**، و**صَدَع**.

وفي الأندلس كانوا يحركون في القرن الرابع الهجري عين «فَعْل»، وقفاً لا إدراجاً، في قولهم: **أمَر**، و**قَصَر**، و**رَمَل**، و**سَمَن**، و**بَقَل**، بدلاً من **أمْر**، و**قَصْر**، و**رَمْل**، و**سَمْن**، و**بَقْل**، مُتبعين الحركة المزيدة حركة فاء الكلمة[1]. وكذلك الأمر في صقلية في القرن الخامس الهجري إذ كانوا يقولون **الضَرَع**، و**السَمَن**، و**الحَبَل**، و**القَرَع**، في **الضَرْع**، و**السَمْن**، و**الحَبْل**، و**القَرْع**، وغيره كثير[2].

(1) ر: مطر، د. عبد العزيز، م.ن.، ص 108.

(2) ر: م.س.، ص 155.

ثانياً: في الصوامت

1 ـ تقلّبات القاف والجيم والضاد والظاء

إن ما نعنيه بمصطلح «تقلّب» هو عدم استقرار الصوت اللغوي على هيئة واحدة، أو نشوء فروع له تغاير أصله، وتختلف باختلاف طرائق النطق به في مجتمعاتٍ ينتظمها لسان واحد، من دون أن ينتظم لهجاتِها قياسٌ صارم.

أ ـ تقلّب القاف

لقد أحصينا في معجم DEVIC كل الكلمات التي دخلت القاف في تركيبها، فوجدنا أن الرسم الفرنسي قد دوّن هذا الحرف العربي، برموز خمسة هي q في مثل faquir: **فَقِير**، وg في مثل algali: **القَلي**، وzufagar: **ذو الفَقار**، وk في مثل houka: **حُقّة**، وc في مثل alcamor: **القَمَر**، وmatraca: **مِطرَقَة**، و ck في مثل arack: **عَرَق**. وهذه الرموز الخمسة تستحضر طريقتين اثنتين لنطق القاف العربية، إن لم يكن ثلاثاً. أما النطق الأول الذي لا ريب فيه، والذي يدل عليه رسم algali: **القَلي**، وzufagar: **ذو الفَقار** بـ g في اللفظين معاً، فهو أن تَحْدث القاف من اللهاة شديدة، مستعلية، مجهورة لا مهموسة تماماً كـ g الفرنسية في مثل langue، بفارق الاستعلاء أو التغليظ، وهو تغليظ نلمسه في نطق البدو للقاف وما يجاورها في مثل **قَلْب**: galb. وأما النطق الثاني والنطق الثالث

المحتملان، فهما يتمثلان في صورتين اثنتين لإخراج القاف، إحداهما أن تخرج كما نخرجها، نحن المثقفين، في قراءتنا فصيح النصوص، من اللهاة، شديدة، مستعلية، مهموسة لا مجهورة، والأخرى أن تَحدُث قبيل اللهاة من الحنك الخلفي وأقصى اللسان، كثيرة الشبه بالكاف، شديدة، مستفِلة، مهموسة لا مجهورة. ويُستدل على هذين النطقين بمثل: faquir: **فَقِير**، وarack: **عَرَق**، وhouka: **حُقّة**، وalcamor: **القَمَر**، وmatraca: **مِطْرَقَة**.

وتَعدُّد البدائل لصوت القاف، أو تعدد فروعه، يدل على اختلاف العرب في نطقه، وهو اختلاف حملوه إلى الأمم التي احتكوا بها، ويدل أيضاً على التطور الذي أصاب هذا الصوت، والذي لا يستطيع الباحث تحديد فتراته الزمنية بدقة. فسيبويه يصف القاف بأنها مستعلية من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، وأنها مجهورة، وشديدة(1)، أي أنها أخت الكاف بفارق الجهر والاستعلاء(2): g. وقد خالف ابن شريح سيبويه، فنسب القاف إلى اللهاة لا إلى أقصى الحنك الذي نسب إليه الكاف(3). وأما تميم فكانت «تلحق

(1) ر: سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 4/ ص ص 433 ـ 434.

(2) ر: القيسيّ، مكي بن أبي طالب، الرعاية، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار الكتب العربية، ص 147.

(3) ر: ابن الجزري، م.ن.، 1/ ص ص 199 ـ 200.

القاف باللهاة حتى تغلظ جداً، فيقولون **القَيّوم** بين الكاف والقاف، و[هذه القاف التميمية] هي صورة من صور القاف المهموسة. . . تختلف في الصفة عن القاف العربية التي. . . وصفوها بالجهر»[1]. ولا يبعد أن يكون إبدال القاف كافاً في بعض اللغات دليلاً على أن من نطق بالقاف قرّبها من الكاف بعد أن أفقدها استعلاءها وجهرها، فصارت عنده كافاً خالصة. فمن العرب من يقول **الحَركَلة** في **الحَرقَلَة** وهي ضرب من المشي، ومنهم من يقول: **اكمَهَدَّ** في **اقمَهَدَّ** إذا رعش من الضعف[2]. وقد ذكر ابن السكيت ألفاظاً كثيرة تعاقبت فيها القاف والكاف، منها: **امتَكّ** الصبي ما في ضرع أمّه، **وامتَقّه**، إذا شربه كله، **وقَاتَعَه** الله **وكَاتعَه** أي قاتله، **وقَهَرْتُ** الرجل **وكَهَرتُه**[3]. وذكر المطلبيّ أن العراقيين يقولون **وَكْت** في **وَقْت**، **وكَتَل** في **قَتَل**[4]، كما أشار CANTINEAU إلى نطق القاف كافاً في مناطق من فلسطين وسوريا حيث يقال **كَلْب** في **قَلْب**،

(1) ر: المطلبي، غالب، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1978، ص 104.

(2) ر: السيوطي، م.ن.، 1/ ص 563.

(3) ر: ابن السكيت، الإبدال، تحقيق حسين محمد محمد شرف ومراجعة علي النجدي ناصِف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1398 هـ ـ 1978 م، ص 113 ـ 114.

(4) ر: المطلبي، م.ن.، ص 105.

وكَالْ في قَالْ، ورَكْبَه/ رَكَبَه في رَقَبَة[1].

ب ـ تقلّب الجيم

ثمة رموز فرنسية أربعة استعملت لتدوين الجيم العربية في معجم DEVIC وهي: g، وgh، وj، وdj. وهذه الرموز تدل، من خلال الشواهد التي وردت فيها، على ثلاثة أساليب لنطق الجيم العربية. فالنطق الأول أن تخرج الجيم كالكاف، من أقصى الحنك وأقصى اللسان، شديدة لا رخوة كالشين، مجهورة لا مهموسة كالكاف، مستفِلة لا مستعلية كالقاف: g؛ وهذا النطق يشبه نطقنا بـ g الفرنسية في langue، وقد أوحى إلينا به نحو azeg: الزَاج، وregheb: رَجَب الذي كان شائعاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين (أنظر الملحق بهذا البحث: Redjeb). أما النطق الثاني فهو أن تحدث الجيم كالشين تماماً بفارق الجهر، «من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك»[2]، أو من مقدّميهما[3]، رخوة لا شديدة، مجهورة لا مهموسة، مستفِلة لا مستعلية، تماماً كالجيم الفرنسية في نحو page، وقد استوحيناه من مثل auge: أَوْج، وgibbar: جَبَّار، وregeb: رَجَب، وrigel: رِجْل، وjarre: جَرّة، وjupe: جُبَّة. وأما النطق الثالث فتكون فيه الجيم معطّشة، أي مركبة من عنصرين اثنين: أولهما شديد مجهور

---

(1) cf. CANTINEAU Jean, Op. Cit. p. 69.

(2) ر: سيبويه، م.ن.، 4/ ص 433.

(3) cf. CANTINEAU Jean, Op. Cit. p. 19.

ناقصُ الإطلاق هو الدال، وثانيهما رخو مجهور، هو الجيم المشار إليها في النطق الثاني dj: دْج؛ وهذا ما يوضحها رسمها في مثل kharadj: خَراج، وdjérid: جَرِيد، وdjinn: جِنّ، وredjeb: رَجَب. فإذا كان الأصل في الجيم أن تكون كالكاف بفارق الجهر(1): g، لا كالشين بفارق الشدة والجهر(2)، فإنها لم تستقرَّ مطلقاً على هذا النطق. فقد اعتراها ما اعترى القاف من تحولات، صيرتها معطشة dj، كما هي حالها في القراءات القرآنية، أو بسيطة رخوة كالشين بفارق الجهر: j، أو ياء كما هي حالها في عامية بعض سكان الخليج(3).

وما يعزز الميل إلى أن الأصل في الجيم أن تكون أخت الكاف بفارق الجهر، هو بعض الألفاظ التي نُطقت فيها الكاف كالجيم، أو نطقت فيها الجيم كالكاف، نحو قول بعض العرب: **جَافِر في كَافِر، وكَمَل في جَمَل**(4)، أو بعض

---

(1) ر:

- بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، 1397 هـ، 1977 م، ص 48.

- CANTINEAU Jean, Op. Cit., p. 57.

(2) ر: سيبويه، م.ن.، 4/ ص ص 433 ـ 434.

(3) أنظر في بدائل الجيم العربية:

CANTINEAU Jean, Op. Cit. pp. 57- 60.

(4) ر: الأستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرَين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، 3/ ص 257.

الألفاظ التي أُبدل فيها من الكاف جيم، أو من الجيم كاف، نحو قول العرب: مَرَّ يَرْتَكُّ ويَرْتَجُّ إذا ترجرج، وقولهم في سَحَقَه: سَهَكَه وسَهَجَه[1]. ولولا اتفاق الكاف والجيم في المخرج، لما كان إبدال بينهما، لأن الإبدال لا يكون إلا بين ما اتفقت مخارجه أو تقاربت. ولهذا الاتحاد في مخرج الصوتين، كان أهل بغداد يقولون في القرن السادس الهجري: **الكُدْكُد في الجُدْجُد**، وهي بثرة تخرج من جوف العين، **والكُدّاد في الجُدّاد** وهي الخيوط المنعقدة، **ويُكَدِّف في يُجَدِّف**[2]. ويقوّي هذا الميل أيضاً، ما تقدم من قول العرب: **سَهَجَه في سَحَقَه**، حيث أبدلت الهاء من الحاء، والجيم من القاف للتقارب في المخارج. فلو لم تكن الجيم قريبة من القاف اللهوية في المخرج لما جاز الإبدال بينهما؛ وحتى تكون قريبة منها، فلا بدّ من أن تكون من مخرج الكاف وهو أقصى الحنك، لا من مخرج الشين التي هي من وسط الحنك أو من مقدّمه. ونختم في هذا السياق بالقول إن الجيم العربية التي وصفها القدامى بأنها أخت الشين في المخرج، لم تكن ـ برأينا ـ كذلك، لأنه لو كان هذان الصوتان من مخرج واحد لترتب على هذا الأمر أمران: أحدهما جواز إبدال الشين من الكاف والقاف إبدال الجيم منهما، وهذا لا أثر له في كتب اللغة،

---

(1) ر: ابن السكيت، الإبدال، ص 118.

(2) ر: مطر، د. عبد العزيز، م.ن.، ص 188.

وثانيهما عدم جواز ائتلافهما في الكلام، إلا على غير قياس، إذ قليلاً ما يأتلف فيه صوتان من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين؛ وفي لغتنا ما يدل على هذا الائتلاف نحو: **جشأ**، **وجشب**، **وجشر**، **وشجب**، **وشجر**، **وشجع** وغيره كثير. وعدم مجاورة الجيم القاف والكاف البتة، يؤكد أنها من أقصى اللسان حيث تخرج القاف والكاف، إذ ليس في لغتنا مثل **قَجْ** ولا **جَقْ**، ولا **كَجْ** ولا **جَكْ** ولا **قَكَّ** ولا **كَكَّ**(1).

ج ـ تقلّب الضاد والظاء

عثرنا في معجم DEVIC على ثماني كلمات دخل حرف الضاد في تركيبها، وقد أشير إليه في ستٍ منها بالرمز d، وهي bayad: **بَيَاض**، وdub: **ضُبّ**، وaldée: **الضَيعَة**، وfido/ fidda/ fidhe: **فِضّة**، وalcade: **القَاضِي**، وcadi: **قَاضِي**، وcadie: **قِضَة**. وأشير إليه في واحدة بالرمز z، وهي: azerbe: **الضَبرَ**، وفي أخرى مرة بـ d، ومرة بـ z، وهي: ramazan/ ramadan: **رَمَضَان**. ووقعنا على أربع كلمات دخلت الظاء في تركيبها، وقد رمز إليها في اثنتين منها بـ d، وهما alhandal: **الحَنْظَل**، وnadir: **نَظِير**، وفي اثنتين بـ z، وهما tanzimat: **تَنظيمَات**، وnizam: **نِظام**. فإن لم يكن في الرسم الفرنسي رموز تدوّن بأمانة الأحرف

(1) ر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 2/ ص ص 814 ـ 815.

العربية المطبقة، ولا سيما الضاد والظاء، وهي أحرف تخلو الفرنسية منها، فاللافت أن الرسم هذا قد خصص لضاد العربية من رموز ما خصصه تماماً لظائها: d، وz. وربما يكون الدافع إلى اعتماد الفرنسية هذين الرمزين دون سواهما، كونهما يمثلان كتابةً صوتين فرنسيين قريبين من ضادنا وظائنا في المخرج، ومتحدين معهما في صفة الجهر وهما: d، وz، أو ربما يكون تحوّلاً طرأ على إخراجهما قبل أن يحملهما العرب ويطبعوا بهما ألسنة غيرهم من الشعوب، فصيّرهما هذا التحوّل قريبين من الدال والزاي في لغتنا، وفي اللغة الفرنسية أيضاً.

فالضاد التي وصفها العرب بأنها من أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وبأنها رخوة، ومجهورة، ومستطيلة، ومطبقة[1]، لعلها فقدت في مرحلة زمنية لا نستطيع تحديدها بعض سماتها الأساسية، فصارت على لسان العرب، ومن عاش معهم، ضاداً فقدت مخرجها، وفقدت استطالتها ورخاوتها، وأضحت من مقدّم الفم، من النطع، من موضع الدال، لا عمل للأضراس ولا للثنايا في حدوثها: صارت دالاً مطبقة؛ أو لعلّها صارت من مقدّم الفم حرفاً أسنانياً مجهوراً رخواً، لا استطالة فيه، وليس مخرجه من بين الأضراس ولا من بين الثنايا: صارت زاياً مطبقة. والظاء التي وصفها العرب بأنها

(1) ر: سيبويه، م.ن.، 4/ ص ص 433 ـ 436.

لثوية، تخرج مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، وبأنها رخوة، ومجهورة، ومطبقة[1]، ربما فقدت أيضاً، في وقت ما، بعض خصائصها، فصارت حرفاً نطعياً قريباً منها في المخرج ومتحداً معها في الصفات ما عدا صفة الرخاوة، وهو الدال المطبقة، أو صارت حرفاً أسنانياً مخرجه قريب من مخرجها، يضارعها في الإطباق والرخاوة والجهر، وهو الزاي المطبقة. وتحوّل الحرفين هذين كليهما، بالمنحى نفسه، إلى دال مطبقة حيناً، وإلى زاي مطبقة حيناً آخر، أمر حدا باللغة الفرنسية، أو باللغات التي اقتبستهما، والتي أخذتهما الفرنسية منها من بعد، على معاملتهما معاملة الصوت الواحد. وهذا يذكر بنطق أبناء العربية لهذين الحرفين، فقد عاملوهما هم أيضاً، أو عاملَهُما بعضُهم، معاملة التوأمين، إن لم نقل معاملة الصوت الواحد. ورب سائل يسأل: ما سبب تسميتهما بالتوأمين؟ فالجواب ذلك الشبه في نطقهما الحاصل من عمل اللسان، بخروج طرفه مع الظاء، من بين الثنايا وباستطالته وانحرافه وخروج طرفه أيضاً مع الضاد، لا من بين الثنايا وإنما من بين الأضراس، أو بضغط حافته بالأضراس يميناً أو يساراً[2]. وقد رفدتنا كتب اللغة بغير

---

(1) ر: م.س.ص.ن.

(2) ر:

- القيسيّ، مكّي بن أبي طالب، م.ن.، ص ص 158 ـ 159.
- بروكلمان، كارل، م.ن.، ص 49.

FLEISCH Henri, Traité de philologie arabe, Vol. 1, imprimerie catholique, Beyrouth, 1961, p. 57.

شاهد على هذه التوأمة، حصل فيها تعاقب الضاد والظاء، منها: **فَاضَت** نفسه **وفَاظَت** أي مات، **والعَضّ والعَظّ**: شدة الحرب وشدة الزمان[1]، ومنها قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائيّ[2]: ﴿وما هو على الغيب **بِظَنين**﴾، بالظاء خلافاً لقراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: **بِضَنين**، بالضاد[3]. ولم تفرّق عامة صقلية ولا أكثر خاصتها، في القرن الخامس الهجري، بين الضاد والظاء، لا في كتاب ولا في قرآن[4].

وكذلك الأمر عندنا في لبنان، فإن سكان الجنوب من شيعة وممن خالطهم، وسكان الجبل من دروز وممن عاش معهم، ينطق المسنّون منهم كل ضاد ظاءً، فيقولون: **ظَرَبْنِي**، **وفَظْل**، **وقَاظِي**، في **ضَرَبْنِي**، **وفَضْل**، **وقَاضِي**، ونحوه كثير. وعن هذه التوأمة يقول مكي بن أبي طالب القيسيّ: «والضاد يشبّه لفظها بلفظ الظاء، لأنها من حروف الإطباق، ومن الحروف المستعلية، ومن الحروف المجهورة، ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من الاستطالة، لكان لفظهما واحداً، ولم يختلفا في السمع. . . فلا بد للقارئ المجوّد أن يلفظ بالضاد مفخمة مستعلية منطبقة مستطيلة، فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان بما يليه من الأضراس عند اللفظ

(1) ر: السيوطي، م.ن.، 1/ ص 562.

(2) ر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، القاهرة، 1400 هـ، ص 673.

(3) سورة كوّرت، الآية 24.

(4) ر: مطر، د. عبد العزيز، م.ن.، ص 149.

بها، ومتى فرّط في ذلك أتى بلفظ الظاء أو بلفظ الذال»[1].

وإذا رأينا هذين الصوتين توأمين، فالضاد «أعظم كلفة وأشق على القارئ من الظاء»[2]، وذلك للاستطالة التي فيها، ولانحراف اللسان معها نحو الأضراس يمنة أو يسرة. ولهذه الكلفة في نطق الضاد، فقد عزّ على بعض العرب إخراجها خالصة، فأخرجوها ظاءً. أمّا الفرس والأتراك الذين تغلغلوا في بيئتنا العربية، فلم يخرجوا الضاد ضاداً لكلفتها، ولا انحرفوا بها نحو الظاء، وإنما صيروها زاياً مطبقة تركت بصماتها واضحة في لهجاتنا الحديثة نحو قولنا: **مَزبُوط، وزَابِط، ومَزغُوط**، بزاي مطبقة في هذا كله، بدل **مَضْبُوط، وضَابِط ومَضْغُوط**[3]. وهذا النطق الفارسي والتركي للضاد، قد استقر راضياً مرضياً، خارج أرضنا، وخارج ألسنتنا، استقرّ في المعاجم الأجنبية، ومنها معجم DEVIC حيث دوّنت كلمة **رَمضَان** مرة بـ d: ramadan، ومرة بـ z: ramazan، ودونت كلمة **الضَبْر** بـ z: azerbe (بعد قلبٍ مكاني حصل فيها بين b وz، وبعد تغيير في طبيعة حركتها الأصل الواقعة بعد z، وزيادة حركةٍ في آخرها: *azabr > *azarb > azerbe). وليس بعيداً عن

(1) القيسيّ، مكي بن أبي طالب، م.ن.، ص ص 158 ـ 159.
(2) م. س.، ص 194.
(3) ر: أنيس، د. إبراهيم، الأصوات اللغوية، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981، ص 58.

نطق الفرس والأتراك هذا للضاد العربية، نطقهم للظاء توأمها؛ فقد نصّ DEVIC في سياق حديثه عن tanzimat، وnizam أن الأصل العربي للكلمة الأولى هو **تَنْظِيم** بظاء، وصار **تَنْزِيمَت**، بزاي مطبقة، على لسان الأتراك، وأن أصل الكلمة الثانية هو **نِظَام**، وقد نطق به الأتراك والفرس بزاي مطبقة أيضاً.

2 ـ الإبدال بين بعض الصوامت

لقد رأينا في هذا الموضع تقسيم الإبدال إلى قسمين رئيسيّين: أحدهما حر، وذلك عند إبدال حرف من حرف آخر، على ألّا يكون ما آلَ إليه المبدل منه قد حصل بفعل صوت جاوره في الكلمة، كإبدال النون من الميم في قول العرب: **غَيْن ونَدَى** في **غَيْم ومَدَى**[1]. وثانيهما سياقي، وهو مشروط بما يجاور الصوت في الكلمة، فتارة يقرّب صوت من صوت آخر مكتسباً إما مخرجه وإما بعض صفاته، كتقريب التاء المنفتحة من الطاء المطبقة بفعل الصاد في مثل **اصْتَبر** > **اصْطَبر**، أو يفقد طوراً بعض سماته المميزة، إن في المخرج وإن في الصفات، وذلك كإبدال اللام نوناً، على لسان تميم، في قولهم **لَعَنَّ** بدل **لعلّ**[2]، حيث فقدت اللام المتطرفة مخرجها وانحرافها

(1) ر: القيسيّ، مكي بن أبي طالب، م.ن.، ص 206.

(2) ر: المطلبي، غالب، م.ن.، ص 113.

بفعل ما أحدثته من رتابة مع لام سبقتها، فصارت غير ما كانت عليه: صارت نوناً تختلف عنها في المخرج وبعض الصفات. ولا بأس في أن نسمي الظاهرة الأولى من القسم الثاني «التقريب»، على أن نسمي الظاهرة الثانية منه «التغاير». وهاتان الظاهرتان سنعرض لكلتيهما في ضوء ما قدمه لنا معجم DEVIC من شواهد تندرج في باب الإبدال بين الحروف.

أ ـ التقريب

إن أنعمنا النظر في kazdir/acazdir، وalphéraz، وambre، وsambac، وsumbul، وفي ما يقابلها في الفصحى من **القَصْدير/ قَصْدير**، و**الفَرَس**، و**عَنْبَر**، و**زَنْبَق**، و**سُنْبُل**، رأينا أن ثمة عاملاً عمل في صاد **القَصْدير / قَصْدير** وسين **الفَرَس** فصيّرهما زاياً، مُطبقة أو مُنفتحة، رسمت في المعجم الفرنسي بالرمز z، وأن ثمة عاملاً آخر أثّر في نون **عَنبَر**، و**زَنْبَق**، و**سُنْبُل**، فجعلها ميماً صورها الخط الفرنسي بالرمز m. وواقع الحال أن النطق بهذه الأحرف العربية الثلاثة لا على هيئاتها الأصلية، ولكن على هيئتي الزاي والميم اللتين أشار إليهما الرسم الفرنسي بـ z وm، لا أثر له في العربية الفصحى، وإنما هو من آثار لهجات عربية قديمة، ولا تزال لهجاتنا الحديثة شاهدة عليه أو على مثله.

يرى ابن جني في قول العرب لم يُحرَم مَن فُزْدَ له أن أصل فُزْدَ له فُصِدَ له، إلا أنه أسكنت الصاد تخفيفاً، كما يقال في ضُرِبَ زيدٌ: ضُرْبَ، وفي قُتِلَ: قُتْلَ، فلما سكنت الصاد ضارعوا بها الدال التي بعدها بأن قلبوها إلى أشبه الحروف بالدال من مخرج الصاد، وهي الزاي، لأنها مجهورة، كما أن الدال مجهورة فقالوا: فُزْدَ...»[1]. وما حدث في صاد فُصِدَ بعد إسكانها، حدث في صاد صَقْعَاء، وصَدَقَ، واصْدُقِي، ومَصْدَر، وتَصْدِيْر، حيث صارت الصاد المهموسة المطبقة، رغم تحركها في الكلمتين الأوليين، زاياً مجهورة «مطبقة»، وذلك بعد اكتسابها جهر ما جاورها من أصوات مجهورة دخلت أصولاً في تركيب الكلمة، هي القاف والعين في صَقْعَاء، والدال والقاف في صَدَقَ، واصْدُقِي، والدال والراء في مَصْدَر، وتَصْدير[2]. ونظير الصاد المهموسة في تقريبها من الزاي المجهورة في سياق مجهور، أختها السين المهموسة؛ فقد صارت بفعل القاف المجهورة عند العرب زاياً مجهورة على لسان بعضهم في قولهم زَقْر، وزَقَر، بدلاً من سَقْر، ومن سَقَر[3] في قوله ﴿مَسَّ

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/ ص ص 50 ـ 51.

(2) ر: ابن جني: م. س.، 1/ ص 196، والخصائص 2/ ص 144.

(3) ر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ ص 196.

سَقَر﴾[1]. والسين هذه تصير صاداً إذا وليتها القاف، أو الخاء، أو الغين، وهذه الأحرف مستعليات يجذبن باستعلائهن السين نحوهن، فيصيّرنَها حرفاً مستعلياً من موضعها هو الصاد؛ وذلك نحو: **صُقْتُ، وصَبَقْتُ، وصالِغ، وصَلَخ**، في **سُقْتُ، وسبَقْتُ، وسالِغ، وسَلَخ**[2].
وقد نهى الكسائيُّ عن مثل هذا التقريب بقوله: «يقال: عندي **قَرِيْس** طيب، بالسين [لا بالصاد]. و[كذلك] **قَرَس** البرد، ويوم **قَارِس**، بالسين [ليس إلا]. . .»[3].

وبالعودة إلى معجمنا، نستطيع القول إن **القَصدير/ قصدير** قد نُحي بها نحواً بأن قرّبوا صادها من الزاي، ذلك أن هذه الصاد المهموسة وقعت في سياق مجهور اجتمعت فيه القاف، والدال، والراء، وكلهن مجهورات عند القدامى، فاكتسبت صفة الجهر وصارت حرفاً من مخرجها، مجهوراً هو الزاي الذي مثّله الرسم الفرنسي بالرمز z في kazdir/ acazdir. وفي هذا المقام نلفت أن الصاد التي ينطق بها، نطقاً فصيحاً في مثل **صَغِير، وصَعْتر، وبَصَق**، قد خلت منها عاميتنا اللبنانية في هذه الشواهد، وناب عنها حرف الزاي. فاللبنانيون يقولون **زْغِير، وزَعْتَر، وبَزَقْ/ بَزَأْ**، بإبدال الصاد المهموسة زاياً

(1) سورة القمر، الآية 48.
(2) ر. سيبويه، م.ن.، 4/ ص ص 479 ـ 480.
(3) ر: الكسائي، م.ن.، ص 122.

مجهورة من مخرجها، وذلك لمجاورتها المجهورات: الغين والراء في **صَغير**، والعين والراء في **صَعْتَر**، والباء في **بَصَق**. وأما سين **الفَرَس**، فلأنها وقعت بعد حرف مجهور هو الراء، فقد اكتسبت منه الجهر وصارت حرفاً مجهوراً من مخرجها هو الزاي الذي دُوِّن في معجمنا برمز z: alphéraz. وكذلك حال صوت السين في **مُهَنْدِس** على لسان العامة في لبنان؛ فلأنه وقع بعد حرفين مجهورين هما النون والدال، فقد صيّرته زاياً مجهورة وقالت بعد إسكان ميمه: **مْهَنْدِزْ**.

وما حدث في **قَصْدير**، و**الفَرس**، و**مُهَنْدِس** من عوامل جعلت الصاد والسين المهموستين زاياً مجهورة، حدث خلافُه في جيم كلمة **خَراج**. فالرسم الفرنسي قدّم صورتين اثنتين لهذه الكلمة، إحداهما بجيم مجهورة معطّشة على الأصل دْج: dj، وهي: kharadj، والأخرى بشين مهموسة معطّشة تْش: tch، وهي: caratch. فإبدال الشين المهموسة من الجيم المجهورة التي سبقتها راء مجهورة في هذه الكلمة، لا نستطيع عزوه إلى تأثر الجيم هذه بحرف مهموس قبلها إذ لا وجود لمثل هذا الحرف، وإنما نعزوه إلى الوقف الذي كثيراً ما يعتري الأصواتَ فيه ما لا يعتريها في الإدراج. فلأن الوقف موضعٌ يجنح فيه المتكلم إلى الرّاحة، ولأن الحرف المهموس الذي لا تهتزّ معه الأوتار الصوتية التي تهتزّ مع المجهور أقلّ كلفة على الحنجرة من الحرف

المجهور، فقد أُبدل من الجيم المجهورة شين مهموسة طلباً للراحة هذه، فكانت caratch في kharadj: خَراج.

وأما في عَنْبَر، وزَنْبَق، وسُنبُل التي هي بنون ساكنة - في الفصحى - قبل الباء، فقد قرّبت على ألسنة العرب من الميم، وذلك بفعل الباء التي جاورتها. فالنون الحنكية الأمامية، أو النطعية[1]، قد جاورت الباء الشفوية المزدوجة، فنحت بمخرجها نحوها وصارت حرفاً شفوياً مزدوجاً كالباء، أغنّ كالنون: صارت ميماً شفوية مزدوجة غناء. وقد صوّر الرسم الفرنسي هذه النون/ الميم في هذا السياق برمز m، مراعاة للنطق ambre، sambac، sumbul، تماماً كما صور النون الفرنسية n ميماً فرنسية m، عند وقوعها قبل أحد الأصوات الشفوية المزدوجة: p، b، m. وتقريب النون الساكنة، في النطق، من الميم قد نص عليه القدامى؛ فابن جنّي يقول إن النون الساكنة إذا وليتها باء قلبت في اللفظ، أي في النطق، ميماً وذلك نحو مِمْبَر، وعَمْبَر، وشَمْبَاء في مِنْبَر، وعَنْبَر، وشَنْبَاء[2]. والعامية اللبنانية ليست خلواً من هذا التقريب، فبعض اللبنانيين

(1) ر:

- سيبويه، م.ن، 4/ ص 433.

CANTINEAU Jean, Op. Cit. p.p. 19- 20.

(2) ر. ابن جني، الخصائص 2/ ص 324 و3/ ص 20، وسرّ صناعة الإعراب، 1/ ص 421.

يقولون: **إمْبِله** في **إنْبِله (قُنبلة)**، التي يدل على أنّ أصلها بالنون لا بالميم جمعُها على **أنَابِل** لا على ***أمَابِل**، ويقولون **جَمْب** في **جَنْب**، و**ذَمْب** في **ذَنْب**، بميم معدولة عن تلك النون التي جاورت الباء في الشواهد هذه كلها.

ب ـ التغاير

وجدنا في معجم DEVIC غير كلمة رسمت بما يوافق استعمال العرب لها، لا في ضوء مقاييس فصحاهم، وإنما بحسب ما جرت عليه ألسنتهم في تعبيرهم العامي. من هذه الكلمات: iman: **إمَام**، وcaïmacan: **قائمّقّام**، وsimoun/Semoun: **سَموم**، وalbotin: **البُطم**، وsélan: **سَلام**، وalbor: **البَول**. وبعد المقارنة بين الألفاظ العربية والألفاظ الفرنسية التي جسّدتها في الاستعمال، لاحظنا أن الميم المتطرفة في الكلمات الخمس الأولى الفصيحة لم تعد ميماً؛ لقد فقدت مخرجها، وهو الشفتان، وصارت بعد التغاير، غير ما كانت عليه: صارت حرفاً يخالفها في المخرج، توأماً لها في صفات الجهر والذلاقة والغنة هو النون. ولاحظنا أيضاً أن اللام المتطرفة في الكلمة الأخيرة، **البَول**، قد فقدت مخرجها وانحرافها، ونحت نحو حرف يغايرها في مخرجه وفي تكريره، ويماثلها في جهره وذلاقته، هو الراء.

وواقع الحال أن الميم المتطرفة في الكلمات الثلاث

الأولى **إمَام**، **وقَائمَّقَام**، وسَموم، قد سبقتها ميم مثلها، الأمر الذي أدى إلى تكرير أو رتابة، فأُبدل من إحدى الميمين، وهي المتطرفة، صوت يغايرها في المخرج فقط، أغن، ومجهور، ومذلق مثلها، هو النون.

وأما ميم **البُطم**، وهي شفوية مزدوجة، فقد سبقتها الباء الشفوية المزدوجة، فكان ما يشبه تكرير الحرف الواحد في الكلمة الواحدة: كانت رتابة، لم يكن للتخلص منها إلا أن حلت النون النطعية محل الميم الشفوية المزدوجة، لمماثلتها إياها في صفات كالجهر، والذلاقة، والغنة، ولأنها تغايرها وتغاير الباء أيضاً، في أنها من النطع، وليست من الشفتين.

وأما ميم **سَلام**، فعلى الرغم من أنها لم تسبق بمثلها ولا بما يتّحد معها في المخرج، فقد انحرفت عن موضعها، وصارت نوناً نطعية تختلف عنها في المخرج وتضارعها في غير صفة، منها صفة الذلاقة. والسبب في هذا التغاير يعود ـ برأينا ـ إلى اجتماع حرفين مذلقين، اللام والميم، صنفهما المحدثون من الأحرف المائعة: الميم، والنون، واللام، والراء[1]؛ فلاتفاق هذين الحرفين في صفة الذلاقة والمَيْع، فقد انحرف أحدهما، وهو الميم المتطرفة، عن مخرجه، وصار من مخرج حرف قريب منه، هو النون

---

(1) ر: بروكلمان، كارل، م.ن.، ص 51.

النطعية التي تماثل الميم في كل سماتها إلا في المخرج.

وأما بالنسبة إلى كلمة **البَول**، فإن اجتماع الباء واللام فيها، المتماثلتين في الذلاقة والجهر، أدى إلى تصيير اللام راء تغايرها في المخرج وفي صفة التكرير، وتماثلها في غير هذه الصفة من صفاتٍ كالجهر والذلاقة.

وشبيه بما حدث من تغاير في الشواهد أعلاه، ما حدث في ألفاظ أدرجها العرب في باب الإبدال. فالتغاير أصاب الميم المجاورة ميماً مثلها، فصارت باء على لسان أبي سَرَّار الغَنَويّ في قوله: **بَاسمُكَ في ما اسمُكَ؟**[1] وصارت نوناً على لسان أهل صقلية في القرن الخامس الهجري، وأهل بغداد في القرن السادس الهجري، وذلك في قولهم: **مِنْطَر في مِمْطَر، ومَنْقُور في مَمْقُور**[2]؛ وقد نهى ابن السكيت عن لفظ **مَنْقُور** هذا معتبراً إياه لحناً، إذا ما قيس باللفظ الفصيح **مَمْقُور**[3]. وقد حدث التغاير أيضاً في اللام التي صارت نوناً، لمجاورتها لاماً مثلها، أو لمجاورتها حرفاً يماثلها في الذلاقة والمَيْع كالراء والميم، وذلك في قولهم: **اللَّيْن في اللَّيْل**[4]، **وإسرائين في إسْرائيل، وإسْماعين في إسماعيل،**

(1) ر: ابن السكيت، الإبدال، ص 70.
(2) ر: مطر، د. عبد العزيز، م.ن.، ص 150 وص 190.
(3) ر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 311.
(4) ر: السيوطي، م.ن.، 1/ 566.

وميكائين في **ميكائيل**[1]. ولم تنجُ النون من التغاير، فقد أصابها، مكرّرةً، في مثل **إنسَان**، **وعُنوان**، **وبَنان**، فقالت طيء في اللفظ الأول: **إيسان**[2]، بياء، وقيل في الثاني: **عُلوان**[3]، بلام، وقيل في الثالث: **بنام**[4]، بميم. والظاهر أن طيئاً لجأت إلى التغاير في لفظ **إنسان** بحرف لم يحسبه العرب مذلقاً هو الياء؛ والأصل في ياء **إيسان** أن تكون غير ممدودة، أن تكون حرفاً تسمح قواعد علم الصرف بإقامته مُقام حرف آخر دخل أصلاً في تركيب الكلمة، هو النون. فإن لم تكن الياء والواو غير الممدودتين من أحرف الذلاقة عند القدامى، فهما عندنا منها، ولا سيما إذا كان المقصود بالذلاقة السهولة، وبالأحرف المذلقة الأحرفَ السهلة التي تدخل لزاماً في الرباعيّ والخماسيّ فيخفّان بها في الاستعمال. فالياء والواو غير الممدودتين لا تختلفان في النطق إلا قليلاً عن الكسرة والضمة، إذ إن تجويف الفم أقل اتساعاً

---

(1) ر: ابن السكيت، الإبدال، ص 68.

(2) ر: الجندي، د. أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، القسم الأول، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1398/ 1978، ص 352.

(3) ر: ابن السكيت، الإبدال، ص 67.

(4) ر:
- الأستراباذيّ، م.ن.، 3/ 216.
- ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ ص ص 422 ـ 423.

معهما منه مع الكسرة والضمة[1]. فإذا كانت الياء والواو هاتان أختي الكسرة والضمة اللتين هما من الحركات، وكانت الحركات أخفّ في النطق من الحروف وأسهل، صارت الياء والواو غير الممدودتين سهلتين، تضارعان بسهولتهما أحرف الذلاقة. وأما من قال **عُلوان** في **عُنوان**، فقد أبدل من النون الأولى، طلباً للتغاير، لاماً تختلف عنها في المخرج وفي عدم الغنة، وإن وافقتها في صفتي الذلاقة والمَيْع. ومن قال **بَنَام** في **بَنَان** فقد أبدل من النون الثانية ميماً تختلف عنها في المخرج، وتماثلها في كل الصفات ولا سيّما الذلاقة والمَيع والغنّة.

وبعيداً عما أطلق عليه المحدثون مصطلح الأحرف المائعة التي خضعت للتغاير فيما سبق من شواهد، فإن الباء كانت عرضة للتغاير، لتكريرها في كلمتين هما: **بَنَاتُ بَخْر**؛ فقد أبدلوا منها في اللفظ الثاني ميماً تختلف عنها في صفة الغنة، لتصبح الكلمتان: **بَنَاتُ مَخْر**[2]. وكذلك الزاء، فقد شملها التغاير، مضعّفةً في كلمة **رُزّ**، فلأن التضعيف تكرير ورتابة، فكراهة ذلك لجأت قبيلة عبد القيس إلى التغاير في

---

(1) ر: أنيس، د. إبراهيم، م.ن.، ص 42.

(2) ر:

- ابن السكيت، الإبدال، ص 70.
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/ ص 423.

الزاء المضعفة التي تعادل زاءين، فأبدلت من الأولى حرفاً مذلقاً هو النون وقالت: رُنْز[1]. وما جرى في رُزّ من تغاير بالنون في الراء المضعفة، جرى كذلك في الجيم المضعفة في نحو **أترجّ**، **وإجّانَة**، **وإجّاص**، حيث أبدلت العامة من الجيم الأولى الساكنة نوناً مذلقة فقالت: **أُترُنْج**، **وإنجانة**، **وإنجاص**[2].

يبقى أن نشير في ختام حديثنا عن التغاير، إلى أن أدوات الإبدال في كل ما حصل فيه تغاير، كانت من أحرف الذلاقة، وهي ستة أحرفٍ اقترحنا إضافة الياء والواو غير الممدودتين إليها: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم.

أما بعد، فإنّ الكلمات السبع والثمانين التي أتينا بها شواهد من معجم L.Marcel DEVIC الذي صدرت طبعته الأولى في فرنسا عام 1876، بقي منها اثنتان وثلاثون فقط في المعجم الفرنسي Le Petit ROBERT، المطبوع عام 1981، وخمس وعشرون لا غير في معجم BLOCH، وWARTBURG: Dictionnaire étymologique de la langue française، المطبوع عام 1989. وهذا يعني أن

(1) ر: الجندي، د. أحمد علم الدين، م.ن.، ص 352.

(2) ر: الكسائيّ، م.ن.، ص 116.

كلمات فرنسية كثيرة عربية الأصل، كانت تُشعّ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في بطون المعاجم الفرنسيّة وربما على ألسنة الفرنسيّين، قد ماتت ولم تدع أيّ أثر لها في هذه المعاجم على عتبة القرن الحادي والعشرين.

يقال في موت الإنسان: تعدّدت الأسباب والموت واحد. وكذلك نقول في موت الكلمات!

الكلمات الفرنسية العربية الأصل الواردة في البحث

مع شروحها كما جاءت في معجم DEVIC

Acazdir/ Kazdir: Etain pur, de القَزدير, même sens (p. 8).

Achernar/ akharnar: Étoile brillante à l'extrémité de la constellation d'Éridan. Elle ne s'élève jamais sur l'horizon de Paris. C'est l'arabe آخر النهر (p.4).

Adène: Arbrisseau grimpant d'Arabie. En arabe عدن(p.4).

Adigége/ Adégige: Constellation du Cygne. En arabe الدجاجة, la poule (p. 40).

Afrite: Sorte de mauvais génie dont il est question dans les récits orientaux. En arabe عفريت (p. 5).

Albor: Urine, de البَوْل, même sens (p. 8).

Albotin: Terme de l'ancienne pharmacie: le térébinthe et sa résine, autrefois si employée en médecine. De l'arabe البُطم (p. 6).

Alcade: De l'arabe القَاضِي, Juge (p. 7).

Alcali: De l'arabe القلي, cendres de soude ou la plante elle-même... le nitre est quelquefois appelé **algali** par nos alchimistes (p. 7).

Alcamor: De القمر, la lune. On sait que les alchimistes donnaient à l'argent le nom de notre satellite (pp. 8- 9).

Alchabric: De l'arabe الكبريت, même sens. (p. 12).

Aldée: De l'arabe الضيعة, ferme, bourgade. Le l de l'article ne s'est pas assimilé à la lettre suivante (p. 15).

Algali: Nitre, est le même mot que **alcali** (p.9). V. ci-dessus: **Alcali.**

Algébar/ Elgébar: Constellation d'Orion. En arabe, الجبّار, le Géant. (p. 40).

Algédi: Étoile γ (gamma) du Capricorne. Chez les astro nomes arabes الجدي, le chevreau, marque la constellation entière du Capricorne. (p. 40).

Algénib: Étoile γ (gamma) de la constellation de Pégase, sur le flanc du cheval. De l'arabe الجنب, le côté. (p. 17).

Alhabos: Le clou qui joint l'anneau de suspension à l'astrolabe; en arabe الحبس, d'une racine signifiant: retenir, emprisonner. (p. 43).

Alhandal: Nom pharmaceutique de la coloquinte; de l'arabe الحنظل, même sens (p. 20).

Aliémini: C'est encore Sirius, الشعرى اليماني, Sirius du Yémen, par opposition à Procyon appelé Sirius de Syrie. (p. 41).

Allah: Transcription de l'arabe الله(p. 24).

Almargen: Terme de l'ancienne pharmacie: poudre d'almargen, corail pulvérisé, autrefois employé en méde-

cine. De l'arabe المرجان, corail. (pp. 25- 26).

Ambre: De l'arabe عَنْبَر, ambre gris, nom qui est passé au succin ou ambre jaune (p. 30).

Alphelath: Petit cercle placé au centre de l'astrolabe; en arabe, الفلس (p. 43).

Alphéraz/ Alphérath: Étoile α (alpha) de Pégase; الفرس, le cheval. (p. 41).

Altaïr: Étoile de première grandeur, α (alpha) de la constellation de l'Aigle. De l'arabe الطاير, qui vole [ou] de النسر الطاير, l'aigle volant. (p. 28).

Arack: En arabe, عَرَق, Signifie sueur et aussi lait...; عَرَق التّمر, est le suc extrait du dattier, qui, par la fermentation, acquiert des qualités alcooliques. (p. 33).

Arratel: Mesure de poids valant environ 460 grammes... venant de l'arabe الرَّطْل, (p. 35).

Aschémie: l'étoile Procyon; en arabe, الشامي, le syrien, الشعرى الشامي, Sirius de Syrie. L'e final de **Aschémie** montre que le mot a été fait sur le féminin الشامية (p. 41).

Ased: Or, de أسَد, lion; c'est un des noms que les alchimistes donnaient au roi des métaux, de même que le lion est appelé le roi des animaux (p. 10).

Atlé: Espèce de tamarix. De l'arabe أثلة, même sens. (p. 45).

Auge: Terme d'astronomie. Nom qu'on donnait autrefois à ce qu'on nomme aujourd'hui apsides; c'est-à-dire les points où une planète se trouve à sa plus grande ou à sa plus petite distance du soleil. De أوج, sommet, point culminant, que les astronomes arabes emploient dans le

même sens (p. 48).

Azeg: Vitriol, de الزاج même sens (p. 10).

Azerbe: Muscade sauvage... il est... probable que notre azerbe représente ضبر, noix sauvage, muscade, prononcé à la manière persane zabr, az-zabr (p. 53).

Baten-Kaitos: Étoile ζ (xi) du milieu du corps de la Baleine; en arabe بطن قيطس (p. 42).

Bayad: Poisson du Nil. De l'arabe بياض, même sens. (p. 62).

Bénetnach: Nom de l'étoile η (êta) de la Grande-Ourse, qui est à l'extrémité de la queue. C'est l'arabe بنات نعش, les filles de Naach... Les arabes appellent na'ch les quatre étoiles brillantes du quadrilatère, et benāt, filles, les trois qui forment la queue. Il semble que les sept étoiles ensemble s'appelaient aussi les filles de Na'ch ou les fils de Na'ch ou la famille de Na'ch. (p. 65).

Benni/ Binni: Poisson du Nil et de l'Euphrate. De l'arabe بني (p. 66).

Cadi: Transcription de l'arabe قاضي, juge (p. 74). V. ci-dessus: **Alcade.**

Cadie: Arbrisseau originaire d'Arabie, qu'on cultive chez nous en serre chaude. De l'arabe قضي, nom de cet arbuste (p. 74).

Caïmacan: Mot composé de deux termes arabes قائم et مقام , signifant ensemble: lieutenant, (p. 76).

Caratch/ Kharadj: Capitation payée en Turquie par les sujets non musulmans. C'est l'arabe خَراج (p. 85).

Chewal: Dixième mois de l'année musulmane; en arabe

شوال (p. 93).

Chott: Vastes dépressions du sol, en Algérie, qu'on suppose avoir formé autrefois le lit d'une mer intérieure. C'est l'arabe شط, bord, rive d'un fleuve. (p. 96).

Coton: de l'arabe قُطن(p. 98).

Daib/ deheb/ deab: Or, de ذَهب, même sens (p. 11).

Denab: Étoile de première grandeur, α (alpha) du Cygne. C'est l'arabe ذَنب, queue; les astronomes arabes nomment en effet cette étoile ذنب الدجاجة, la queue de la poule, à cause de sa situation sur la queue de l'oiseau qui figure la constellation (p. 102).

Dirhem: Monnaie arabe. Transcription de درهم (p. 103).

Djérid: Transcription de l'arabe جَريد, qui signifie une tige de palmier depouillée de ses feuilles (p. 103).

Djinn: Mot arabe, جِنّ, nom collectif qui désigne les génies, les démons, les êtres surnaturels, par opposition à l'homme. (p. 103).

Doura: ... Sorte de millet. De l'arabe ذُرة(p. 105).

Dub: Sorte de lézard d'Afrique. De l'arabe ضبّ, (p. 106).

Énif: Étoile ε (epsilon) de la constellation de Pégase. C'est l'arabe أنف, nez, وأنف الفرسle nez du cheval. L'étoile est en effet placée sur le museau ou la bouche de Pégase. (pp. 109- 110).

Étanin: Étoile de deuxième grandeur, γ (gamma) du Dragon, de l'arabe التنين, le dragon, et le Dragon (constellation). (p. 42).

Faquir/ fakir: Transcription de l'arabe فقير, pauvre (p. 115).

Fellah: Transcription de l'arabe فلاح, laboureur. (p. 117).
Fidhe/ fidda/ fido: Argent, de فِضة, même sens. (p. 11).
Ghazel: Petite pièce de vers amoureux chez les Orientaux. C'est l'arabe غزل(p. 128).
Gibbar: Espèce de cétacé (baleinoptère gibbar). Ce semble être l'arabe جبّار géant, être d'une taille extraordinaire (pp. 128- 129).
Helbe/ Hebbe/ Helbeh: De l'arabe حُلبة(p. 138).
Henné: Arbuste d'Afrique et d'Asie, dont les feuilles séchées et réduites en poudre servent aux femmes de l'Orient à se teindre les ongles en jaune safran. C'est l'arabe حنّاء(p. 138).
Houka: Pipe turque ou persane peu différente du narghileh. De l'arabe حُقّة(p. 140).
Iman/ Imam: Transcription de l'arabe إمام(p. 142).
Jarre: De l'arabe جرّة(p. 144).
Jupe: Veste... De l'arabe جُبّة(pp. 146- 147).
Kharadj: V. ci-dessus: **caratch.**
Mahaleb: Vulgairement: bois de Sainte-Lucie. C'est l'arabe محلب, même signification. (p. 154).
Mamelouk: De l'arabe مَملوك, esclave (p. 156).
Matraca: Roue garnie de marteaux de bois... C'est l'arabe مِطرقة(p. 160).
Melech: ... sel, de مِلح, même sens. (p. 11).
Mohatra: Sorte de contrat usuraire... C'est l'arabe مخاطَرة, hasard, chance, risque, pari (p. 165).
Nadir: C'est l'arabe نَظير, opposé à, en face de. Dans le langage astronomique [il] se dit d'un point diamétralement

opposé à un autre. (p. 174).

Nems: Nom donné par Buffon à l'ichneumon ou mangouste d'Égypte. C'est l'arabe نِمْس, même sens. (p. 175).

Nizam: Titre du roi du Décan, dans l'Hindoustan. De l'arabe نِظام, que les persans et les Turcs prononcent nizam (p. 176).

Raïs: V. ci-dessous: **Réïs.**

Ramadan/ Ramazan: C'est l'arabe رَمَضان...**Ramazan** est la prononciation turque et persane. (p. 188).

Rébi: Nom de deux mois, le troisième et le quatrième, du calendrier musulman: en arabe رَبيع mot qui signifie aussi printemps (p. 192).

Récif/ Rescif/ Ressif: De l'arabe رَصيف chaussée dans l'eau ou sur un chemin (p. 192).

Redjeb/ Regeb/ Regheb: Septième mois de l'année musulmane, en arabe رَجَب Nos écrivains du XVII^ème^ et XVIII^ème^ siècles disent **regeb, regheb** (p. 192).

Réïs: Capitaine de navire... De l'arabe رَئيس, chef... On écrit aussi Raïs (p. 192).

Rigel: Étoile de première grandeur dans le pied occidental d'Orion... De l'arabe رِجْل... on la nomme رجل الجوزاء , (p. 193).

Salamalec: C'est la salutation musulmane سلام عليك, salut sur toi (p. 200).

Salep: Substance alimentaire préparée avec les bulbes d'orchis... Bocthor traduit salep par سَحْلَب, et orchis par نبات السحلب, et Richardson donne سحلب comme la

plante orchis elle-même (p. 200).

Sambac: Arbrisseau nommé aussi jasmin d'arabie... C'est l'Arabe زنبق (p. 201).

Sélan/ Sélam: Bouquet de fleurs dont l'arrangement forme un langage muet. De l'arabe سلام, salut (p. 206).

Simoun/ Semoun: De l'arabe سَمُوم, vent brulant de l'Afrique (p. 207).

Sourate: Verset du Coran. De l'arabe سورة p. (210).

Sumbul: Plante ombellifère de la Perse, d'espèce inconnue, dont on extrait une résine médicinale. L'arabe- persan سنبل désigne une espèce de lavande (spica Nardus) qu'on trouve dans l'Inde et qui fournit le nard indien des pharmaciens (pp. 212- 213).

Tranzimat: On nomme ainsi l'ensemble des réformes qui découlent du hatti-chérif donné en 1839 par le sultan Abdul-Medjid pour réorganiser l'administration. De l'arabe تنظيم dont les turcs ont fait تنظيمَت Tanzimat (p. 216).

.**Tiber:** Poudre d'or, dans le commerce africain... C'est l'arabe تبر, même sens. (p. 220).

Zufagar: Altération de l'arabe ذو الفقّار (p. 230).

الفصل الثالث

بين النحو وعلم الأصوات

توطئة

إذا كان لتفاعل كلمات الجملة دور في تحديد حالات الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، فهل يكون لأصوات الكلمة الواحدة، متفاعلة فيما بينها، وعلى اختلافها مخرجاً وصفة، قوّة وضعفاً، ثقلاً وخفة، أثر في تحديد هويّة بعض حركات الإعراب والبناء؟ وإذا كان علم النحو الذي يُعنى بالعلاقة بين الوحدات اللغوية الكبرى، وهي الكلمات، لا ينفصل عن علم الصرف الذي يُعنى بصيغها، ولا عن علم الدلالة الذي يعنى بمعانيها، فهل ينفصل عن علم الأصوات الذي يُعنى بالوحدات اللغوية الصغرى، وهي الحروف والحركات التي تدخل في تركيب الكلمة؟

سنحاول الإجابة عن هذين السؤالين، مستعينين بشواهد نحوية أدرج النحاة قسماً منها في باب المعرب، وقسماً في

باب المبني. وقبل الشروع بالبحث، نَلفت إلى أن منهجنا وصفيّ، عماده النص واستقراء ما فيه. ولأننا ارتضينا هذا المنهج، فسنعرض بعض ما قاله القدامى في العلاقة بين النحو وعلم الأصوات، من خلال ما تركوه من آثار في مُقدَّمها كتاب «أسرار العربية» لابن الأنباريّ، محتفظين لأنفسنا بحق التعليق على أقوالهم، وبحقّ مخالفتهم الرأي، عندما تكون أسباب موجبة للمخالفة.

أولاً: في المُعْرب

إنّ ما يهمنا في هذا الباب، حالاتٌ اعتقدنا أنّ فيها أثراً للأصوات اللغوية في اختيار التنوين علامةً للصرف في ما ينصرف، وفي تحديد هويات بعض علامات الإعراب، حروفاً وحركاتٍ مقدّرة أو ظاهرة.

1 ـ الاسم المنصرف

يتحدث ابن الأنباري عن الاسم المفرد المنصرف قائلاً: «فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين، نحو: **هذا زيدٌ**، ورأيت **زيداً**، ومررت **بزيدٍ**، وهذا الضرب يسمّى الأمكن وقد يسمى أيضاً متمكناً[1]... فإن قيل: لمَ جعلوا

(1) أطلق الزمخشري على هذا التنوين مصطلح «تنوين المكانة». ر: الزمخشري، المفصّل في علم العربية، ط 2، دار الجيل، بيروت، ص 328.

التنوين علامة للصرف دون غيره؟ قيل: لأنّ أَولى ما يزاد حروف المدّ واللين، وهي الألف، والياء، والواو، إلّا أنهم عدلوا عن زيادتها، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجرّ لانكسار ما قبلها؟ وكذلك حكم الياء والألف في الاعتدال، والانتقال من حال إلى حال؛ وكان التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة، ألا ترى أنه غنة في الخيشوم، وأنه لا معتمد له في الحلق، فأشبه الألفَ إذ كان حرفاً هوائياً»[1].

والبارز في هذا النص اختيار التنوين، وهو عبارة عن نون، علامةً للصرف لخفة هذا الصوت اللغوي مَقيساً بغيره من أصوات لغتنا. فالنون أحد الأحرف المُذْلَقة التي يجمعها قولنا: **فَرَّ من لُبٍّ**[2]. وهي أحرف سهلة على اللسان، ولسهولتها هذه، فلا بدّ لكل كلمة رباعية أو خماسية، لكي تخفّ في النطق، من أن يكون فيها حرفٌ مُذلَق أو أكثر[3]. والنون من بين هذه الأحرف أيسرُها، ولا

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق، 1377 هـ، 1957 م، ص ص 35 ـ 36.

(2) ر: م. س.، ص 422.

(3) ر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، دمشق، 1405 هـ ـ 1985 م، 1/ ص 64.

سيّما إذا كانت مخفّفة للتنوين، مخرجها الخياشيم، ولا عمل للسان ولا للحنك في إخراجها[1]. ولهذا فقد ضارعت الحركات طويلةً أو قصيرة، والحركات أصوات تنساب بلا مشقّة، لغياب ما يعترض إطلاقها في الفم من حواجز تعترض.إطلاق الحروف[2]. وتلك المضارعة أدركها العرب، وعبّروا عنها بقولهم: «الغنّة التي في النون كاللين الذي في حروف اللين»[3] أو في حروف المدّ واللين، الألف والياء والواو، التي سُمّيت اصطلاحاً بهذا الاسم لأنها «لانت في مخارجها واتّسعت»[4]. أما القول: لِمَ كانت النون علامة للصرف دون الحركات ودون أحرفِ المدّ واللين؟ فالجواب عندنا أن الحركات من ضمة وفتحة وكسرة يستحيل أن تكون علامات صرف تلي علامات الإعراب في الاسم المتمكّن ضمةً، وفتحةً، وكسرةً؛ وسبب تلك الاستحالة عجز اللسان والحنك عن النطق بحركةٍ ما ثم الانتقال منها، مباشرة، إلى حركة أخرى تجانسها أو تغايرها في المخرج والصفات. وكذلك الكلام على حروف المدّ واللين التي يساوي كل منها حركتين، إذ الألف

(1) ر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 421.

(2) cf. CANTINEAU Jean, Cours de phonétique arabe, Librairie C. KLINCKSIECK, Paris, 1960, p.p. 11- 12.

(3) ر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ ص 438.

(4) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 424.

فتحتان، والياء كسرتان، والواو ضمتان[1].

وإذا قيل: لَمَ كانت النون الغناء المذلقة، لا المَيمُ أختُها في الغنة[2] والذلاقة علامةً للصرف في فصحانا؟ قلنا: إن النون، مع مضارعتها الميم في الغنة والذلاقة، تبقى أخف من أختها في النطق وفي الاستعمال؛ ذلك أنها تخرج مخفّفة ـ خلافاً للميم ـ عند مجاورتها ساكنةً معظم أحرف العربية، أو عند وقوعها طرفاً علامةً للصرفِ، ولا تكون مُظهرة بيّنة ثقيلة، إلا إذا سبقت، وهي ساكنةٌ أيضاً، أحرف الحلق: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء[3]. فإذا كانت مخفّفة أحدثتها الخياشيم فقط، وإذا كانت ثقيلة استوجبت في نطقها عملين، عملاً للخياشيم وعملاً للسان والحنك[4]. وأما الميم فلا تكون إلا «ثقيلة»، إذ لا بد في إخراجها من عملين، أحدهما للخياشيم والآخر للشفتين[5]. وفي هذا المقام نقول: إذا كانت النون علامة الصرف في فصحانا، فإن الميم علامته في البابلية ـ الآشورية، وفي

(1) راجع الفصل الأول، ص20.

(2) ر: سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 4/ ص 435.

(3) ر:

ـ م. س.، 4/ ص 454.

CANTINEAU Jean, Op., Cit., pp 38- 39.

(4) ر: م.س.، 4/ ص 433.

(5) ر: م.س.، 4/ ص 433، وص 435.

العربية الجنوبية[1].

وبعيداً عن سياق التنوين، نرى أن العربية قد أقرّت النون علامة إعراب في الأفعال الخمسة، للأسباب التي أدت إلى إقرارها علامة صرف في الاسم المتمكن. ففي مثل **تعلمونَ، وتعلمانِ، وتعلمينَ**، وهي أفعالٌ متصلةٌ بأحرف المدّ واللين، واوِ الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ـ وكلهن حركات طويلة ـ يستحيل نطقاً المجيء بالفتحة والكسرة والضمة، أو بالألف والياء والواو علاماتٍ للإعراب بعد أحرف المدّ واللين اللائي هنّ ضمائر الرفع، الأمر الذي حدا على تبنّي حرفٍ يضارع الحركات بخفّته، وهو النون.

2 ـ المقصور والمنقوص

لقد درجنا على القول في إعراب نحو **الفتى وعصا** إنه معرب بحركات مقدّرة على الألف للتعذّر: الضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً. وفي إعراب نحو **القاضي**

---

(1) ر:

ـ بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، 1397 هـ، 1977 م، ص 103.

FLEISCH Henri, Traité de philologie arabe, Vol. 1, Impri merie catholique, Beyrouth, 1961, p. 74.

نقول إنه يرفع بضمة، ويجرّ بكسرة، تُقدّر كلتاهما على الياء للثقل، وينصب بفتحة ظاهرة. وواقع الحال أن «التعذّر» الذي ذهبوا إليه، هو مصطلحٌ صوتيٌ قبل أن يكون مصطلحاً نحوياً. إنه ظاهرة صوتية طبيعية تفرض نفسها فرضاً على النحو، نستطيع أن نُدرجها في باب ما يعرف بالقسر اللغوي، أي في ما «لا يجوز إلا هو» في التركيب، ولا يجوز بل يُرفض غيره. فقد قُدّرت الحركات جميعاً على الألف التي تعادل فتحتين في نحو **الفتى وعصا** لأن الحركة يستحيل ظهورها، أي يتعذّر نطقاً، بعد حركة موافقة لها، أو مخالفة، في المخرج والصفات. وشأن الحركات مع الواو الممدودة التي تساوي ضمتين، ومع الياء الممدودة التي تساوي كسرتين شأنها مع الألف، فهن يقدّرن عليهما - برأينا - لا للثقل، وإنما للتعذر كتقديرهن تماماً على الألف، وللأسباب نفسها. وكل ما يقولون عن ظهور الفتحة على الواو أو الياء، أو عن تقدير الضمة والكسرة على الواو والياء للثقل، لا يُسفّه ما ذهبنا إليه، لأن الواو والياء اللتين يتحدثون عنهما هما غير ممدودتين لا تعادل كلتاهما حركتين من جنسها؛ إنهما لا تُحسبان من الحركات، وإنما من أنصاف الحركات[1] التي لها كيان

(1) كل ما ورد هنا، وما سيرد لاحقاً، من وصف للواو والياء غير الممدودتين، وللحركات وأحرف المد واللين، مخارجها وصفاتها، تجانسها وتغايرها، مستقى بمعظمه من كتاب:

«CANTINEAU Jean, Op. Cit., p. 85, et pp. 89- 94».

الحروف في تركيب جذر الكلمة، لذلك فإن الحركة التي يتعذّر ظهورها بعد الحركة، تظهر بعدهما ظهورَها بعد الحروف التي تماثلهما في البناء الصرفي للكلمات. ففي حال النصب تظهر الفتحة على الواو والياء غير الممدودتين، لأنهما من أنصاف الحركات أو من الحروف صرفاً، وأنها تغايرهما في المخرج والصفات. أمّا الضمة التي تماثل الواو غير الممدودة في المخرج وبعض الصفات، وتماثل الياء غير الممدودة في ضيق تجويف الفم عند النطق بهما، فتظهر على الواو والياء هاتين، ولكن بثقل يضارع ثقل النطق بالحروف التي تستقبح في التركيب إذا ما اتّحدت أو تقاربت، في المخارج أو الصفات(1). وما قيل في الضمة يقال في الكسرة؛ فالكسرة تماثل الياء غير الممدودة في المخرج وبعض الصفات، والواو غير الممدودة في ضيقها، لذلك فإنها تظهر ثقيلة على الواو والياء هاتين، وهو ثقل يضارع ثقل الضمة عليهما، الأمر الذي دفع إلى إضمارهما في هذا الموضع.

3 ـ الأسماء الستة

يميل بعض النحاة إلى أنّ الأصل في الأسماء الستة: **أب**، **وأخ**، **وحم**، **وفو**، **وذو**، **وهَن**، أن تكون ثلاثية، لامها واو غير ممدودة، وقد حدث لها من العوامل الصوتية

(1) ر: ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 2/ ص 227.

في السياق، نقلاً وقلباً، ما صيّرها واواً ممدودة في الرفع، وألفاً ممدودة في النصب، وياء ممدودة في الجرّ. ويوضحون ذلك، مستندين إلى رأي عليّ بن عيسى الرَّبَعيّ بقولهم: «... **هٰذا أبوك** كان الأصل فيه: **هذا أبَوُك**، فنقلت الضمة من الواو إلى ما قبلها، فكان فيه نقل بلا قلب،... [و] **رأيت أباك** كان الأصل فيه: **رأيت أبَوَك**، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً، فكان فيه قلب بلا نقل... [و] **مررت بأبيك**، كان الأصل فيه: **مررت بأبَوِك**، فنقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها، وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان فيه نقل وقلب»[1]. والواضح من كلام أصحاب هذا المذهب أن الأسماء الستة لو لم تعتلّ بالواو غير الممدودة لكان إعرابها بالحركات، على الأصل، لا بالحروف؛ ولأنها اعتلت بالواو غير الممدودة، فقد أُعلّت هذه الواو بفعل الحركة الإعرابية، وبفعل الفتحة التي قبلها فصارت، إثر ما اعترى حركتها من نقل، أو ما اعتراها من قلب، حرف مدّ ولين: صارت في الرفع واواً، وفي النصب ألفاً، وياءً في الجرّ.

ويميل فريق من النحويين إلى أن الأسماء الستة ثنائية،

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ص 44 ـ 45. ويقارن بكتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، 1/ ص 17.

مؤلفة من حرفين اثنين، وأنّ أحرف الإعراب فيها نشأت عن إشباع الحركات[1]. فواو **أبو**، مثلاً، نشأت، رفعاً، عن مطل ضمة **أبُ**، وألفها نشأت، نصباً، عن مطل فتحة **أبَ**، وياؤها نشأت، جراً، عن مطل كسرة **أبِ**. وقريب من هذا الرأي ما قاله بروكلمان[2]، وهو أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة نحو أب، وأخ، وحم، هي عوض من اللام المحذوفة فيها. ويُفهم من هذا أن أصل الأسماء الستة، عنده، ثنائي لا لام فيه؛ وقد جيء بأحد أحرف المدّ واللين للتعويض من لامه الناقصة ليصبح بعد العوض ثلاثياً شائعاً في الاستعمال اللغوي. وبذلك يكون هذا الباحث قد أناط بالواو والألف والياء الممدودات دورين اثنين: أحدهما صرفي إذ انتقلت بفعلها الأسماء الستة من طورها الثنائي إلى طورٍ ثلاثي، والثاني نحوي، إذ شكلت هذه الأحرف «حركات» إعرابٍ طويلة لا تختلف إلا في طولها عن حركات الإعراب الأصول: الضمة، والفتحة، والكسرة.

4 ـ المثنى وجمع المذكر السالم

جاء في كتاب «أسرار العربية» عن إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف: «فإن قيل: فلِمَ كان إعراب التثنية

(1) ر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 45.

(2) ر: بروكلمان، كارل، م.ن.، ص 100.

والجمع بالحروف دون الحركات؟ قيل: لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرعُ الفرعَ، كما أعطي الأصلُ الأصلَ؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها، لأنها أشبه الحروف بالحركات»[1]. وجاء عن أسباب كون علامات الإعراب على ما هي عليه في المثنى والجمع: «فإن قيل: فلِمَ خصّوا التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو، وأشركوا بينهما في الجرّ والنصب؟ قيل: إنما خصّوا التثنية بالألف، والجمع بالواو، لأن التثنية أكثر من الجمع لأنّها تدخل على من يَعقل، وعلى ما لا يَعقل، وعلى الحيوان، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات، بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل لأُولي العلم خاصة، فلما كانت التثنية أكثر والجمعُ أقلّ، جعلوا الأخفّ وهو الألف للأكثر، والأثقلَ وهو الواو للأقلّ، ليعادلوا بين التثنية والجمع؛ وإنما أشركوا بينهما في النصب والجرّ، لأنّ التثنية والجمع لهما ستة أحوال وليس إلا ثلاثة أحرف، فوقعت الشركة ضرورة»[2].

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ص 48 ـ 49.

(2) م. س.، ص 49.

يلحظ مما ورد في هذا الكتاب أنّ العلاقة بين الحركات والأحرف التي منها وثيقة كالعلاقة بين الأصول والفروع، وأن الإعراب بالحروف وثيق الصلة بالإعراب بالحركات، الأمر الذي يعزز ميلنا إلى أنّ في لغتنا إعراباً واحداً وهو الإعراب بالحركات ـ لسهولة في نطقها ـ تارة قصيرة كالضمة والفتحة والكسرة، وطوراً طويلة كالواو والألف والياء الممدودات. وإذا كان ثمّة إعراب بالياء غير الممدودة في المثنى، وبالنون في الأفعال الخمسة، فلشبه بين هذه الياء والكسرة في المخرج والصفات، ولشبه بين النون والحركة من حيث خفّة النطق بهذين الصوتين كليهما. ويلحظ أيضاً مسألة شيوع اللفظ وأثر ذلك في تحديد علامة الإعراب. فإذا كان اللفظ كثير الشيوع في اللغة اختير له أخفّ الحركات، وإذا كان قليلَه اختير له أثقلها؛ فالمثنى أكثر شيوعاً من جمع المذكر، ولأنه كذلك فقد اختير له رفعاً الألف الخفيفة حتى يخفّ هو في الاستعمال وما أكثر استعماله، بينما اختير لجمع المذكر السالم، وهو أقلّ شيوعاً من المثنى، صوت ثقيل هو الواو، لا يشكل كبير عبء في الاستعمال نظراً لقلة استخدام جمع المذكر السالم المعرب به، إذا ما قيس بالمثنى. أمّا لِمَ خفّت الألف قياساً بالواو وبالياء أيضاً؟ فالسبب أن الألف «حرف اتّسع لهواء الصوت مخرجه أشدّ من اتّساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضمّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قِبَل

الحنك»[1]. يضاف إلى ذلك أن أقصى اللسان يرتفع مع الواو، أخت الضمة، مقترباً من أقصى الحنك، وهذا ما يؤدي إلى ضيق في تجويف الفم يعيق خروج الهواء مع الواو فتخرج ثقيلة، وهو ضيق لا وجود له عند النطق بالألف المتسعة، أختِ الفتحة.

5 ـ الفاعل والمفعول

عوّل ابن الأنباري أيضاً على قلة اللفظ في الاستعمال وكثرته، وعلى ثقل الحركة وخفتها، في موضع حديثه عن رفع الفاعل بالضمة ونصب المفعول بالفتحة، عازياً ضمّ الأوّل وفتح الثاني إلى أسباب منها: «أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة، فمنه ما يتعدى إلى مفعول [بِهِ] واحد، ومنه ما يتعدّى إلى مفعولَين، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولِين، مع أنه يتعدّى إلى خمسة أشياء، وهي: المصدر [أي المفعول المطلق]، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول [له]، والحال، وليس له إلا فاعل واحد، وكذلك كل فعل لازم يتعدى إلى هذه الخمسة، وليس له أيضاً إلا فاعل واحد، فإذا ثبت هذا، وأن الفاعل أقلّ من المفعول، والرفع أثقل، والفتح أخفّ، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخفّ، ليكون ثقل الرفع

(1) سيبويه، م. ن.، 4/ ص ص 435 ـ 436.

موازياً لقلة الفاعل، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول»[1].

ولا يختلف ابن الأنباري في تحليله هذا عن غيره من النحويين الذين «يحيلون [في تعليلاتهم] على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس»[2]. وثمة سبب آخر ذكره ابن الأنباري لضم الفاعل وفتح المفعول، هو أن الفاعل أقوى من المفعول، والمفعول أضعف منه؛ فكان أن أعطي القوي حركة قوية هي الضمة، وأعطي الضعيف حركة ضعيفة هي الفتحة[3]. ومع أنه لم يعلل لنا قوة الفاعل والضمة، وضعف المفعول والفتحة، فيكفي الفاعل قوة أنه صاحب الحدث، وأما الضمة فقد قويت على الفتحة بـ «استعلائها»، أي باقتراب أقصى اللسان من أقصى الحنك عند النطق بها. والاستعلاء، أصلاً، صفة في سبعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف، قويت بها على الأحرف المنخفضة، وهي كل ما ليس بالمستعلي، أي ما لا يتصعّد معه أقصى اللسان نحو أقصى الحنك[4].

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ص 77 ـ 78. ويقارن بـ «ابن جني، الخصائص، 1/ ص 49».

(2) ابن جني، م.س.، ص 48.

(3) ر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 78.

(4) ر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ ص 62.

6 ـ المضارع المجزوم

قبل أن نختم حديثنا عن الخفة والثقل في الكلام وفي الحركات، وعن أثر ذلك في تحديد هوية بعض حركات الإعراب، نشير إلى أن ابن الأنباري علّل جزم الفعلين المضارعين في الجملة الشرطية، بالحاجة إلى التخفف من ثقل الكلام فيها، وهو ثقل أحدثه ما اقتضته من شرط وجزاء يطول الكلام معهما، وتكثر الوحدات الصوتية الداخلة في التركيب. فللتخفّف من هذا الثقل، كان لا بد من حذف بعض الوحدات الصوتية، بجزم المضارعين: فعل الشرط وجوابه[1]، إذ المضارع يجزم، غالباً، إما بالسكون ـ وهو غياب الحركات بعد حذفها ـ وإما بحذف النون، وإما بحذف حرف العلة.

والتخفّف من الثقل يلحظ أيضاً في تحريك لام المضارع المضاعف في موضع الجزم، إذ الجزم بالسكون في هذا المقام اللغوي لا يكون تخفيفاً، لأنه يؤدي إلى اجتماع ساكنين يعزّ النطق بهما مجتمعين في آخر الكلام. وكراهة هذا الثقل في النطق، لم يُجزم المضارع المضاعف بالسكون، وإنما بحركة أقرب المتحركات منه، نحو قولنا: **لم يَرُدُّ**، ولم **يَرتَدَّ**، ولم **يفِرِّ**، ولم **يعَضَّ**[2]، أو بالفتحة

---

(1) ر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 336.

(2) ر: سيبويه، م.ن.، 2/ ص 265.

مطلقاً، وهذه لغة تميم في مثل قولهم: **لم يَحُلَّ**[1].

7 ـ جمع المؤنث السالم

من نافلة القول إن جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة، وينصب ويجرّ بالكسرة. فقد خرج في إعرابه عن القياس، بنصبه بالكسرة، علامةِ الجرّ، بدلاً من الفتحة، علامةِ النصب. أمّا لِمَ نصب بالكسرة بدلاً من الفتحة؟ فالعلّة في ذلك صوتية: فلو نصب مِثْلُ لفظ **شهيدات** بالفتحة على القياس، في نحو: *** إنَّ شهيداتَ لبنان أميراتُ الشهادة**، لاجتمع في اللفظ ألف بعد الدال تعادل فتحتين، وفتحة بعد التاء، أي لكان فيه ثلاث فتحات متواليات في مقطعين متجاورين. واجتماع الفتحات الثلاث هذه في اللفظ الواحد: *** شهيداتَ** يولّد رتابة، أو تكريراً مملاً، ثقيلاً على لسان المتكلم، وعلى سمع المخاطب. وللتخلص من هذه الرتابة، لجأ أهل العربية إلى التصرف بالفتحة التي كان من حقها أن تكون علامة الإعراب، فأبدلوا منها حركة تغايرها في المخرج والصفات هي الكسرة[2]. وإن قال قائل: فيمَ

---

(1) ر: ابن عقيل، كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق د. رمزي بعلبكي، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 601.

(2) ر:

ـ بروكلمان، كارل، م.ن.، ص ص 77 ـ 78.

FLEISCH Henri, Op. Cit., Vol. 1, p. 155.

تغاير الفتحة الكسرة؟ قيل: تغايرها مخرجاً في أنها وسطى، حيّزها وسط اللسان ووسط الحنك، وأن الكسرة أمامية حيّزها مقدّم اللسان ومقدّم الحنك، أما من حيث الصفات، فالفتحة متّسعة، يتّسع تجويف الفم عند النطق بها، في حين أن الكسرة ضيّقة، يضيق تجويف الفم عند إخراجها.

ثانياً: في المبني

لقد عَنينا بـ «المبني» اللفظ الذي يلتزم آخرُه حركة ثابتة، أو الحرف الذي يتحرّك بحركة لا تتغير، أنّى كان موقعه في الكلمة: صدراً، أو حشواً، أو طرفاً.

1 ـ المبني على السكون

الأصل في البناء أن يكون على السكون أو على الوقف؛ وهذا حال **إذْ**، و**أمْ**، و**أنْ**، و**أوْ**، و**أجَلْ**، و**بَلْ**، و**عَنْ**، و**كَمْ**، و**كَيْ**، و**مُذْ**، و**مَنْ**، و**مِنْ**، و**نَعَمْ**، و**هَلْ**، وغيره كثير. ولا يكون ما قبل آخر المبني على السكون إلا حرفاً متحركاً[1]، خوفاً من التقاء الساكنين.

أما بناء الماضي على الفتح فله ما يبرره عند العرب قياساً بالأمر المبني على السكون[2]. وأمّا بناؤه على

(1) ر:
- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 214، وص 271، وص 317.
- سيبويه، م.ن.، 3/ ص 286.

(2) راجع لاحقاً في بحثنا: المبني على الفتح، ص ص163 ـ 164.

السكون، عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة، فكان منعاً لاجتماع الأمثال فيما هو كالكلمة الواحدة، وهو المؤلف في الكلم من فعل وفاعل متّصل به. ففي مثل قولنا: **نَزَلَ** يبنى الماضي على الفتح، أما عند اتصاله بأحد ضمائر الرفع نحو **تَ** للمخاطب، فإنه يبنى على السكون: **نَزَلْتَ**، والأصل فيه: * **نَزَلَتَ** حيث اجتمعت أربعة متحركات: **نَ - زَ - لَ - تَ**، وكل متحرك منها يشكل مقطعاً حراً لانتهائه بحركة لا بحرف. واجتماع المقاطع الأربعة المتجانسات هذه، بل تكرير المقطع نفسه أربع مرات في اللفظ، يفسده للرتابة التي يحدثها فيه. ولإصلاح اللفظ[1]، وكراهة الرتابة في السياق هذا وحده، لجأ الناطقون بالعربية إلى التغاير فسكّنوا المقطع الثالث، فصار الأصل الذي كان مؤلفاً من أربعة مقاطع: * **نَ - زَ - لَ - تَ**، مؤلفاً من ثلاثة: **نَ - زَلْ - تَ**، أولها حر، وثانيها ساكن منتهٍ بحرف، وثالثها حر. جدير بالذكر أنّ هذه الرتابة التي تُستكره فيما هو كالكلمة الواحدة، لا تُستكره في الأفعال المتصلة بضمير نصب متحرك نحو: **مَنَعَهُ** = **مَ - نَ - عَ - هُ**، ولا في المضاف إلى ضمير متّصل متحرّك حيث تجتمع أربعة متحركات أو أكثر، نحو: **عَمَلُهُ** = **عَ - مَ - لُ - هُ**، و**عَظَمَتُهُ** = **عَ - ظَ - مَ - تُ - هُ**. وختام القول في إسكان لام الماضي أنه إذا كانت علّته

---

(1) ر: ابن جني، الخصائص، 1/ ص 321.

صوتيّة، فهي ليست بالصوتية المحض، وإنما هي صوتية نحويّة مشروطة بالفاعلية المستقرّة في ضمير متصل بالماضي؛ فإن لم تكن فاعلية، ولا ضمير ظاهر متصل يعبّر عنها، لم يكن إسكان في هذا الفعل البتّة.

وكراهةُ الرتابة التي كانت السبب في إسكان لام الماضي المتصل بضمير رفع، كانت السبب أيضاً في إسكان بعض العرب عين **عَشَرَ** من: **أَحَدَ عَشَرَ**، فقالوا: **أَحَدَ عْشَرَ**. ويعلّل الزمخشري هذا بأنه كان «احتراساً من توالي الحركات في كلمة»[1]، وكأني به قد اعتبر العددين عدداً واحداً في كلمة واحدة، تماماً كما هي الحال في الفعل والفاعل المتصل به. فإذا كان الأمر كذلك، كان الأصل في هذا العدد المركب **أَحَدَ عَشَرَ** مؤلفاً من ستة متحركات مثيلات، أو من ستة مقاطع حرة: **أَ - حَ - دَ - عَ - شَ - رَ**؛ وهذا ما أدى إلى رتابة، لجأ بعض العرب للتخلي عنها بأن سكّنوا المقطع الرابع: **عَ** > **عْ**، فصار الأصل الذي كان مؤلفاً من ستة مقاطع متماثلةٍ حرة، مؤلفاً، بعد التسكين، من خمسةٍ أولها وثانيها حران، أما ثالثها فساكنٌ منتهٍ بحرف، وأما رابعها وخامسها فحران: **أَ - حَ - دَعْ - شَ - رَ**. والملحوظ في مثل: **نَزَلْتَ = نَ - زَلْ - تَ** أن المقطع الثاني الساكن **زَلْ** اكتنفه مقطعان كلاهما حر **نَ** و **تَ**،

(1) الزمخشري، م.ن.، ص 176.

وكذلك الحال في أَحَدَ عْشَرَ = أَ ـ حَ ـ دَعْ ـ شَ ـ رَ، فإن المقطع الثالث الساكن المنتهي بحرف دَعْ قد اكتنفته زمرتان صوتيتان، كلتاهما مؤلفة من مقطعين حرين: (أَ ـ حَ) و(شَ ـ رَ).

زَلْ دَعْ

نَ تَ أَ ـ حَ شَ ـ رَ

والملحوظة أعلاه تحملنا على القول بأنّ تناسقاً موسيقياً يطغى على اللفظين كليهما بعد إزالة الرتابة في توالي وحداتهما الصوتية: تبدأ بلحن، لا تكاد تغادره حتى تعود إليه أو إلى مثله، أو تضرب على وتر لا يكاد مضربك ينتقل منه إلى وتر آخر حتى يعود إليه أو إلى ما يضارعه.

الأصل في المبني إذاً، أن يكون بناؤه على السكون، وأن يكون ما قبل آخره من الحروف متحركاً حتى يجوز تسكين آخره. أما إذا كان ما قبل الآخر ساكناً، فلا بدّ من بنائه على حركة منعاً لالتقاء الساكنين[1]. وأمّا هذه الحركة فتكون كسرة، أو فتحة، أو ضمة.

2 ـ المبني على الكسر

قال القدامى بالبناء على الكسر في نحو جَيْرِ[2]،

(1) ر: ابن عقيل، م.ن.، ص 36.
(2) ر:
ـ سيبويه، م.ن.، 3/ ص 286 و4/ ص 152.

وهَيْتِ[1] لغةً في هَيْتُ بمعنى تهيأتُ، وحَيْثِ[2] لغةً في حَيْثُ، وأَمْسِ[3]، معللين ذلك بالتقاء الساكنين. والتقاء الساكنين سياق صوتي لا يستسيغه العرب، إلا نادراً، فيعتمدون غير أسلوب للتخلص منه، ومن أبرز أساليبهم ضبط الساكن الأول، أو الثاني كما هي الحال في هذه الشواهد، بحركةٍ كثيراً ما تكون كسرة. وإذا شئنا أن نضيف إلى هذه العلة علة أخرى، أضفنا طلب الخفة التي تفرض على اللفظ حركة بناءٍ تختلف هويتها باختلاف الأصوات الداخلة في تركيبه.

يقول القدامى في باب المثنى: «. . . [لأنّ] نون التثنية

- الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك وآخرَين، ط 5، دار الفكر، بيروت، 1979، ص 162.
- ابن عقيل، م.ن.، ص 36.

(1) ر: الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 9، مطبعة السعادة، القاهرة، ذو الحجة 1382 هـ ـ مايو 1963 م، ص 121.

(2) ر:
- الزمخشري، م.ن.، ص 169.
- الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 130.

(3) ر:
- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 32.
- ابن عقيل، م.ن.، ص 36.

تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يستثقلوا الكسرة فيها...»[1]. فطلب الخفة عندهم واضح في مثل هذا القول؛ فلأنّ الكسرة لا تستثقل رفعاً بعد ألف المثنى، ونصباً وجراً بعد يائه غير الممدودة المفتوح ما قبلها، فقد جيء بها علامة بناءٍ لنونه. فإذا كان من الصحة أن الكسرة لا تشقّ على اللسان بعد ألف المثنى، لأنّ الصوتين هذين متغايران في المخرج والصفات، فليس من الصحة عندنا أنها لا تستثقل بعد الياء المفتوح ما قبلها، لأن لها مخرج الياء هذه ومعظم صفاتها. لذلك، فنحن نميل إلى القول: لو بُنيت نون التثنية، كنون جمع المذكر السالم، على الفتحة لخفّتها، لكانت رتابة في حال الرفع في مثل قولنا: * رَجُلانَ، وهي رتابة سبّبها توالي الألف الممدودة وفتحة النون، كتلك التي تحدث في جمع المؤنث السالم إذا ما نصب بالفتحة على القياس، وقد تمّ تخطيها في الحالين كلتيهما بأن أبدل من الفتحة كسرة تغايرها في المخرج والصفات[2]. وقد بنيت نون المثنى على الكسرة في حالتي النصب والجر، لا لخفة الكسرة بعد الياء غير الممدودة كما يعتقد ابن الأنباري، وإنما

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 55.

(2) ر:

- بروكلمان، كارل، م.ن.، ص ص 77 - 78، وص 99.

FLEISCH Henri, Op. Cit., Vol. 1, pp 155- 156.

حملاً على بنائها في حالة الرفع. وقد بنيت على الكسر أيضاً نون الأفعال الخمسة بعد ألف التثنية **يفعلانِ وتفعلانِ**، ونون أسماء الإشارة **هذانِ، هذينِ، هاتانِ، هاتينِ**، حملاً على نون التثنية[1]، مع العلم أنّ من العرب مَن يفتح نون المثنّى وكل ما ألحق به[2].

وما جرى في نون المثنى من كسر حتى لا يكون فتحٌ تكون معه رتابة من اجتماع الألف والفتحة في اللفظ الواحد، جرى طرفاً في مثل: **هؤلاءِ، والألاءِ، وهيهاتِ** لغةً لأسد وتميم في **هيهاتَ**[3].

. وطلب الخفة يوضحه بناء العرب همزةَ الوصل على الكسرة في مثل **اِنزِلْ** إتباعاً لكسرة عين الفعل[4]، ويوضحه أيضاً بناؤهم ضمير الغائب على الكسر ـ لا على الضم كما هو القياس ـ إتباعاً لكسرة متقدمة، ككسرة الباء في نحو **بِهِ**. وقد ذهبت ربيعة، للغاية نفسها، مذهباً بعدت به عن العرب، فكسرت هاء الضمير في **مِنْهِم** إتباعاً لكسرة الميم ـ إذ لم يكن المسكّن بين

(1) ر:

Ibid., p. 156.

ـ ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 325.

(2) ر: ابن عقيل، م.ن.، ص 47.

(3) ر: الزمخشري، م.ن.، ص 160.

(4) ر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ ص 737.

الكسرة والهاء حاجزاً حصيناً ـ وقالت: **مِنْهِم**[1]، كما أنها وكَمَت فكسرت كاف الضمير في **عليكُم**، و**بِكُم**، إتباعاً للياء في الأول وكسرة الباء في الثاني، فقالت: **عليكِم وبِكِم**[2]. أما من قال من العرب بصيغة الأمر **فِرِّ** قياساً بالمضارع المجزوم **لم يفِرِّ** فقد بنى الراء على الكسرة إتباعاً لكسرة حرف الفاء في صدر الكلام. وإذا قيل: وكيف تكون خفة في الإتباع؟ قلنا: لأنّ الإتباع تقريب حركة من حركة تقريباً يفقدها مخرجها، وصفاتها أو بعضاً منها، لتُماثل الأخرى تماثلاً تاماً في نطقها، فهو كالإدغام بين الصامتين المتقاربين الذي لا يكون إلا بعد فناء أحدهما في الأخر، كقولنا: **امَّحى** وأصله **انمحى** حيث ادغمت النون النطعية في الميم الشفوية لتقاربهما في المخرج واتحادهما في صفة الغنّة. وينحو المتكلم نحو الإتباع أو الإدغام لكي يقتصد في جهده، فلا ينطق بالصوت ثم ينتقل منه مباشرة إلى أخيه، إنّما ينطق بصوت واحد، بدلاً من الصوتين، مكررٍ في إتباع الحركات، ومشدّد في إدغام الحروف. والنطق بالصوت الواحد أيسر منه بالصوتين، ولا سيّما إذا كانا متحدين أو متقاربين في المخرج والصفات. يبقى أن نشير إلى أن

---

(1) ر: سيبويه، م.ن.، 4/ ص 196.

(2) ر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرَين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ص 222.

ما يجمع بين الضمة والكسرة وما يفرّق بينهما، وقد أُتبعت الضمة الكسرة في معظم شواهدنا، هو أن الضمة تماثل الكسرة في ضيق تجويف الفم عند إخراجها، وتُغايرها في أنها خلفية يشترك أقصى اللسان وأقصى الحنك في حدوثها، وأنها مستديرة لاستدارة الشفتين معها، في حين أن الكسرة أمامية، تحدث من بين طرف اللسان وأدنى الحنك، ومنفرجة لانفراج الشفتين معها. فعند إتباع الضمة الكسرة، تفقد الضمة ميزاتها، لتكتسب ميزات الكسرة التي جاورتها وتمّحي فيها. أما لِمَ أتبعت الضمة الكسرة في * بِهُ، ومِنْهُم، وبِكُم فأصبحت بِهِ، ومِنهِم، وبِكِم، ولم تتبع الكسرة الضمة لتصبح بُهُ، ومُنهُم، وبُكُم؟ فجوابنا أن الكسرة هنا أصلية والضمة عارضة - وربما كان الأصلي أقوى من العارض فلا يعتريه كبير تغيير - وأنّه لو أتبعت الكسرة الضمة في هذه الألفاظ لأدى ذلك إلى اجتماع ضمتين، واجتماع الضمتين مستكره[1]، وأكثر ثقلاً من اجتماع الكسرتين، ذلك أن الضمة أثقل من الكسرة[2]، لارتفاع أقصى اللسان عند إخراجها قِبَلَ أقصى الحنك.

(1) ر: سيبويه، م.ن.، 4/ ص 114.
(2) ر: م.س.، 4/ ص 37.

3 ـ المبني على الفتح

لقد حدّد القدامى كيان الفتحة مقيسةً بغيرها قائلين تارة: «الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو»[1]، وقائلين طوراً إنّ الألف التي تعادل فتحتين أخف من الياء التي تعادل كسرتين، والواو التي تعادل ضمتين[2]، ليقولوا من ثَمَّ: «الفتح أخف عليهم من الضم والكسر»[3]. ومما قاله المحدثون فيها إنها أكثر الحركات انفتاحاً، إذ يبلغ تجويف الفم حدّه الأقصى في الاتّساع عند النطق بها. وبعدُ، أفلا يكون اتّساعها سبباً لخفتها، أو تكون خفتها نتيجة لاتّساعها؟ وأيّاً يكن الأمر، فإنّ ما بني على الفتح في لغتنا، لا يبعد أن تكون أسباب بنائه محصورة في هذه الخفة، أو في طلبها، هرباً من ثقل توالي أصواتٍ ما في سياقٍ صوتي متكامل، أو من استثقال لفظ حين يكثر شيوعه على ألسنة الناس.

يقول ابن الأنباري: «وأما **أَيْنَ** و**كَيْفَ** فإنما بنيا... لأنهما تضمّنا معنى حرف الاستفهام... وإنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات»[4]. ويقول في موضع آخر: «قد فتحوا **أَيْنَ**

---

(1) م. س.، 4/ ص 242.

(2) ر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 60.

(3) سيبويه، م.ن.، 4/ ص 115.

(4) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 32.

وكَيْفَ لئلا يجمعوا بين ياء وكسرة مع كثرة الاستعمال»[1].

ويتضح من كلامه أن سبب اختيار الفتحة حركة بناء في أيْنَ، وكَيْفَ هو خفة الفتحة التي نابت عن الكسرة خشية استثقال اجتماع الكسرة والياء في لفظين يكثر شيوع كليهما على ألسنة الناس. ويفهم من هذا أن اجتماع الياء والكسرة تتحمله الألسنة مع ثقلهما في الكلمة الواحدة إذا كانت قليلة الاستعمال، أما إذا كانت كثيرته وتكرر النطق بها وبالياء والكسرة فيها، فالألسنة لا طاقة لها على تحمّل ذلك. أما ابن هشام فقد قال في سياق حديثه عن الفتح: «. . . بني أيْنَ وكَيْفَ عليه لثقل الياء»[2]، وبذلك يكون قد استبعد ضمناً بناء اللفظين على الكسر، لئلا يكون فيهما ثقل يسببه اجتماع الياء والكسرة.

وأما جَيْرَ وهي لغة في جَيْرِ بمعنى نَعَمْ، فقد بنيت على الفتح للتخفيف حملاً على أيْنَ وكَيْفَ[3]. وكذلك حملت عليهما حَيْثَ لغةً في حَيْثُ[4]، وهَيْتَ لغةً في هَيْتُ[5].

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ ص 743.

(2) الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 116.

(3) ر: الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب، ص 162.

(4) ر:
- الأنصاري، م.س.، ص 176، وشرح شذور الذهب، ص 130.
- سيبويه، م.ن.، 3/ ص 286.

(5) ر: الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ص 120 ـ 121.

ويرى العرب أن طلب الخفة هو سبب بناء لفظ **آمينَ** على ما بني عليه؛ فلمّا ثقل بكسر الميم والياء بعدها، بني على الفتح كما بني **أيْنَ** و**كَيْفَ** عليه لثقل الياء[1]. والملحوظ في هذا اللفظ الذي عللوا بناءه على الفتح حملاً على **أيْنَ**، و**كَيْفَ**، أنّ ياءه ممدودة تعادل كسرتين، خلافاً للياء فيهما، فإنها غير ممدودة، ومن أنصاف الحركات، تشبه الكسرة مخرجاً وصفات، ولكنها لا تعادل كسرتين. لهذا فإن تفسيرنا لبناء **أيْنَ** و**كَيْفَ** على الفتح لا يصلح لبناء **آمينَ** عليه. فإذا كان اجتماع الياء والكسرة في * **أيْنِ** و***كَيْفِ** يولّد ثقلاً يصيّرهما مفتوحتي الآخر: **أيْنَ** و**كَيْفَ**، فإن هذا الثقل أخفّ وقعاً مما يولّده اجتماع الياء الممدودة والكسرة ـ هذا إذا ما حدث ـ في ***آمينِ**. فالثقل هنا مقرون برتابة لا نجدها هناك، سببها توالي ثلاث كسرات في اللفظ الواحد: اثنتان في الياء الممدودة، وواحدةٌ هي حركة البناء. وكان لا بدّ لإزالة هذه الرتابة من إبدال كسرة البناء فتحة تغايرها في المخرج والصفات، فقيل: **آمينَ**.

ولا يبعد عندنا، أن يكون بناء نون جمع المذكر السالم على الفتحة أيضاً لئلا تكون رتابة في بنائها على الكسرة أو على الضمة. فإذا ما بنيت النون هنا على الكسر صار جمع **مؤمن**، مثلاً: **مؤمنونِ** رفعاً، و**مؤمنينِ** نصباً وجراً. وإذا ما

---

(1) ر: م.س.، ص 116.

بنيت على الضم صار: **مؤمنونُ** رفعاً، **ومؤمِنِينُ**، نصباً وجراً. وفي كلتا الحالتين، تحدث رتابة يسببها توالي الياء الممدودة والكسرة في **مؤمنينِ**، أو توالي الواو الممدودة والضمة في **مؤمنونُ**. وكان لا بدّ لتخطيها من لجوء العرب إلى التغاير في المتجانسات، فأبدلوا من كسرة نون **مؤمنينِ** فتحة تغايرها، وكذلك فعلوا بضمة نون **مؤمنونُ**. ولما كانت الفتحة هي السبيل الوحيد للتخفّف من ثقل المتجانسات في هذا السياق، فقد اعتُمدت حركة بناء للنون في جمع المذكر السالم، رفعاً ونصباً وجراً، ذلك أن وجودها في هذا المقام لا يسبب ثقلاً كالذي يسبّبه تركيبها مع الألف في جمع المؤنث السالم المنصوب، نحو: * **شهيداتَ**، وفي المثنى المرفوع، نحو: * **رَجُلانَ**. وأما السؤال عن تخطي الرتابة في **مؤمنونُ**، **ومؤمنينِ** لتوالي الأمثال فيهما، وعدم تخطيها في مثل **الزيتونُ**، **والتينِ**، وقد توالت فيه الأمثال أيضاً، فالجواب عنه تختصره كثرة تواتر جمع المذكر السالم، مقيساً بغيره، مما تجتمع فيه واو ممدودة وضمة رفعاً، وياء ممدودة وكسرة جراً. وكذلك السؤال عن عدم النصب بالكسرة في ما هو صِنو جمع المؤنث السالم، صوتياً، نحو **رُفاتَ**، **ومَماتَ**، **وأصواتَ**، **وحياةَ**، **ومُساواةَ**، والسؤالُ عن ائتلاف الألف والفتحة في **بُنيانَ**، **وغَلَيانَ**، **وفِتيانَ**، بالنصب، وعدم ائتلافهما في نحو * **رَجُلانَ**؛ فالجواب عن هذين السؤالين أن التغاير قد حدث في جمع الإناث

والمثنى لكثرة شيوعهما مع الرتابة فيهما، ولم يحدث في ما يضارعهما من الكلم لقلة شيوعه مع الرتابة فيه. فإذا كان الكلام الرتيب الثقيل كثير الشيوع، زادته كثرةُ الاستعمال ثقلاً يدفع الناطق به إلى التخلي عنه بما يريحه من الوسائل. أما إذا كان قليلَه، فلا يُضطرّ المتكلم عندئذٍ إلى تغييره إذْ لا تشكل رتابته الثقيلة كبير عبء عليه لقلّة استعماله. ومَثَلُ المتكلم هذا مَثَلُ المرء القادر يُكلَّف بحَمْلِ ما ثقل وزنه، فإنّ قدرته تُسعفه على تحمله متى كان وقتُ الحمل قصيراً، ولكنه يَهَن، ويضعف أمامه حين يلازمه وقتاً أطول، فيلجئه فكره، في الحال هذه، إلى وسيلة ناجعة تُنحّي عن كاهليه ذلك العبء الثقيل.

وقريب مما رأيناه في فتح نون الجمع السالم، ما رآه ابن الأنباري حين قال: «وأما نون الجمع فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة، ليعادلوا خفة الفتحة ثقل الواو والضمة، والياء والكسرة... ولو... [كسروها] لأدى ذلك إلى الاستثقال، إمّا لتوالي الأجناس [في: **مؤمنين**]، وإما للخروج من الضم إلى الكسر [في: **مؤمنون**]...»[1].

ويلحق بنون جمع المذكر السالم نون الأفعال الخمسة المتصلة بياء المخاطبة، وواو الجماعة: **تفعلينَ**، **ويفعلونَ**،

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ص 55 ـ 56.

وتفعلونَ[1]، حيث يسبق النون في هذا كله ياء وواو ممدودتان، تسبقان نون جمع المذكر السالم في نحو **مؤمنينَ**، و**مؤمنونَ**. ويلحق بنون هذا الجمع أيضاً نون الاسم الموصول **الذينَ**[2] لأنه يضارع بيائه الممدودة ونونه جمع المذكر السالم نحو **المؤمنينَ**. وإذا كان القياس العام فتح نون جمع المذكر السالم وما يحمل عليه، فثمة من كسرها من العرب شذوذاً[3]، فقالوا: **المؤمنونِ** رفعاً، و**المؤمنينِ** نصباً وجراً.

أما الفعل الماضي فيعلل ابن الأنباري سبب بنائه على حركة بقوله: «إنما بني الفعل أولاً، لأن الأصل في الأفعال البناء، وبني على حركة، تفضيلاً له على فعل الأمر، لأنّ الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة نحو قولك: **مررت برَجلٍ ضَرَبَ** كما تقول **مررت برجلٍ ضاربٍ**، فأشبه أيضاً ما أشبه الأسماء في الشرط والجزاء، فإنك تقول: **إن فعلتَ فعلتُ** والمعنى فيه: **إن تفعلْ أفعلْ**، فلما قام الماضي مقام المستقبل، والمستقبل قد أشبه الأسماء، وجب أن يبنى على حركة، تفضيلاً له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء ولا أشبه ما أشبهها»[4]. ومن العلل التي ذكرها

---

(1) ر: م. س.، ص 325.

(2) ر: الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 122.

(3) ر: ابن عقيل، م.ن.، ص 46.

(4) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ص 315 ـ 316.

عن كون حركة بناء الماضي فتحة، لا كسرة ولا ضمة: «... أن الفتحة أخف الحركات. :. [وأنّ] الكسر ثقيل، والفعلَ ثقيل، والثقيلُ لا ينبغي أن يبنى على ثقيل... وإذا بَطَلَ أن يبنى على الكسر، بَطَلَ أن يبنى على الضم... [لأن] الضم أثقل، وإذا بَطَلَ أن يبنى على الثقيل، فلألا يبنى على الأثقل أولى...»[1]. ومع أن ابن الأنباري لم يوضح ما عناه بالثقل في الفعل، إلاّ أنه تدرّج بالحركات، خفّة وثقلاً، بأسلوب هرميّ فكانت الفتحة في رأس الهرم خفةً، والضمة في أسفله ثقلاً، فقدمت الفتحة للفعل الماضي، وهو ثقيل، حتى تحدّ بخفتها، من ثقله في الاستعمال. وطلب الخفة واضحٌ أيضاً في فعل الأمر من المضاعف؛ فقد بنى بعض العرب نحو رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ على الفتح، منعاً لالتقاء الساكنين - إذا ما سُكّن - ولأن الفتحة أخف الحركات. ولا نستبعد أن يكون مثل رُبَّ، وثُمَّ، قد بني على الفتح قياساً بالمضاعف الثلاثي، بصيغة الأمر، أو بصيغة المبني للمجهول: رُدَّ.

وأما همزة لام التعريف، فقد احتجّ ابن الأنباري لفتحها بِعِلَلٍ منها «أن الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام، فاختاروا لها أخف الحركات وهو الفتح»[2]. وهكذا، فإنه يعود بنا إلى قانون صوتي مفاده: الخفيف من

(1) م.س.، ص 316.

(2) م. س.، ص ص 401 - 402.

الحركات للشائع من الكلم، والثقيل منها للنادر منه، وهو قانون حاول أن يخضع حرف المضارعة إليه حين علّل فتحه في الثلاثي وضمه في الرباعي بقوله إنّ «الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخف من الضمة، فأعطوا الأكثر الأخف، والأقل الأثقل ليعادلوا بينهما...»[1]. وإذا اعتُرض عليه بالقول إن حرف المضارعة في الخماسي والسداسي مفتوح مع أنهما قليلا الاستعمال قياساً بالرباعي أجاب: «الخماسي والسداسي ثقيلان لكثرة حروفهما، فلو بنوهما على الضم، لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف، وثقل الضم، وذلك لا يجوز، فأعطوهما أخف الحركات، وهو الفتح»[2]. ويبدو جلياً في هذا السياق أن اختيار الفتحة حركة لهمزة لام التعريف، ولحرف المضارعة رهن سياقين: أحدهما لغوي اجتماعي، وهو شيوع الكلمة في مجتمعها اللغوي، وثانيهما صرفي محض وهو كثرة الحروف الداخلة في تركيب اللفظ. نشير هنا إلى أن بعض العرب يضم حرف المضارعة من الخماسي والسداسي، حملاً على الرباعي، فيقول: **يُنطَلِق، ويُستَخرِج**[3].

(1) م.س.، ص 404.
(2) م. س.، ص ص 404 ـ 405.
(3) ر: م.س.، ص 405.

4 ـ المبني على الضم

إذا كان العرب قد برروا بناء بعض الكلمات على الكسر في سياق التقاء الساكنين، وبرروا بناء بعضها على الفتح، فإنهم برروا، في السياق الصوتي نفسه، بناء كلماتٍ على الضمة دون الكسرة والفتحة.

ففي مثل **قَبْلُ**، و**بَعْدُ** المقتطعين عن الإضافة، وهما من الغايات التي صِرن حدوداً يُنتهى عندهن ويسكت عليهن بعدما اقتطع عنهن ما يضفن إليه[1]، يبرّر ابن الأنباري الضمّ بقوله: «. . . [لقد] بنيا، لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما، فلما اقتطعا عن الإضافة ـ والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة ـ تنزّلا منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني. . . وإنما بنيا على حركة لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء، فوجب أن يبنيا على حركة تميّزاً لهما على ما بني وليس له حالة إعراب نحو **مَنْ**، و**كَمْ**، وقيل: إنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين»[2]. ومما احتجّ به لبنائهما على الضم «أنه لمّا حذف المضاف إليه [بعدهما] بنيا على أقوى الحركات وهي الضمة، تعويضاً عن المحذوف وتقوية لهما»[3]. ويفهم من

(1) الزمخشري، م.ن.، ص 168.
(2) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 31.
(3) م.س.، ص.ن.

كلامه أنه لما كان حذف لبعض الوحدات اللغوية بعد **قَبْلُ**، **وبَعْدُ**، كان نقص في الأصوات الداخلة في التركيب، وضعف في هذين الظرفين الغايتين. وللتعويض من الأصوات المحذوفة، و«شَدّ أزر» ما ضعف بعد الحذف، أو لـ «جبر عظمه» فقد جيء بالضمة وهي أقوى الحركات لاستعلائها، تماماً كما يؤتى بالجبيرة، لقوتها، لجبر العظم المكسور وتقويته.

وحملوا **حَيْثُ** على **قَبْلُ**، **وبَعْدُ**، فبنوها على الضم، وهي المضافة دائماً إلى جملة «تشبيهاً بالغايات؛ لأن الإضافة إلى الجملة كَلا إضافة، لأن أثرها ـ وهو الجر ـ لا يظهر [بعدَها]. . .»[1]. وحملوا عليهما أيضاً **أَيٌّ** في مثل قولهم: **اضرِبْ أَيُّهم أفْضلُ**، مبررين بناءه بأنه خالف بعد حذف المبتدأ من جملته أخواته الأسماء الموصولات[2]. وقد احتجوا لبناء هذه اللفظة على الضمة بقولهم: «لمّا حُذف المبتدأ من صلتها دون سائر أخواتها، نقصت فبنيت، وكان بناؤها على الضم أولى، لأنها أقوى الحركات، فبنيت على الضمة كـ **قَبْلُ وبَعْدُ**. . .»[3].

ومما بني على الضم **هَيْهاتُ** لغةً في **هَيهَاتَ**

(1) الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب، ص 176.
(2) ر: سيبويه، م.ن.، 2/ ص 400.
(3) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 383.

الحجازية[1]، وهؤلاءُ لغة في **هؤلاءِ**[2]. فإذا كانت الكسرة في لغة أسد وتميم قد نابت عن فتحة **هيهاتَ** المتطرفة هرباً من الرتابة التي يسببها اجتماع الفتحة هذه والألف قبلها، فللغاية نفسها جاء بعض العرب بالضمة التي تجانس الكسرة في صفة الضيق، وتغاير الفتحة، كما تغايرها الكسرة، في المخرج والصفات، وقالوا: **هَيْهَاتُ**. وهكذا فقد استقر لفظ **هَيهَات** على ثلاث لغات: **هَيهاتَ** الحجازية التي نعتقد أنها الأصل، **وهَيهَاتِ** الأسَدية التميمية التي لم تكن إلا طلباً للتغاير بين الفتحة المتطرفة والألف، وهو تغايرٌ كان السبب في لغة ثالثة، وهي لغة من ضمّ التاء فقال: **هَيْهَاتُ**. وما قيل في **هَيْهاتُ** لغةً في **هَيهَاتَ** يقال في **هؤلاءُ** لغةً في **هؤلاءِ** التي كسرت همزتها الثانية ولم تفتح: * **هؤلاءَ**، حتى لا تجتمع الفتحة والألف. فإذا كان معظم العرب قد تبنوا كسر الهمزة في اسم الإشارة هذا تخطياً للرتابة في* **هؤلاءَ**، فإنّ منهم من تخطّاها بالضمة التي تشبه الكسرة في صفة الضيق، وتخالف الفتحة مخرجاً وصفات، فقالوا: **هؤلاءُ**.

وتوخي الخفة بالإتباع بين الحركات، كان عند العرب سبب بناء **مُنْذُ** على الضم، دون الكسر والفتح. يقول ابن

---

(1) ر: الزمخشري، م.ن.، ص 160.

(2) ر: الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 115، وص 122.

الأنباري: «وبنيت مُنْذُ على الضم لأنه لما وجب أن تحرّك الذال لالتقاء الساكنين بنيت على الضم... إتباعاً لضمة الميم، كما قالوا في مُنْتِن: مُنْتُن فضموا التاء إتباعاً لضمة الميم، ومنهم من يقول: مِنتِن فيكسر الميم إتباعاً لحركة التاء»[1]. وكان سيبويه قد ذهب هذا المذهب حين علّل ضمّ ذال مُنْذُ بالإتباع أيضاً، ذاكراً عن العرب «أنّ من كلامهم أن يتبعوا الضمّ الضمّ، كما قالوا: رُدُّ يا فتى»[2].

وربما كان من الإتباع أيضاً ضمّ همزة الوصل في نحو **اُدخُل**؛ فقد «ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تُتْبَع حركة عين الفعل. فتكسر في **اِضرِب** إتباعاً لكسرة العين، وتُضم في **اُدخُل** إتباعاً لضمة العين...»[3]. وقد خالفهم البصريون في ذلك، ذاهبين «إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضمّ في **اُدخُل** ونحوه لئلا يُخرج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مستثقل، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فِعُل بكسر الفاء وضمّ العين»[4]. ومع اختلاف أصحاب المدرستين في هذه المسألة، فإن سبب بناء همزة الوصل على ضمة في نحو **اُدخُل** يتمثّل حيناً في الميل إلى المجانسة في

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ص 271 ـ 272.
(2) سيبويه، م.ن.، 3/ ص 287.
(3) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ ص 737.
(4) م.س.، ص.ن.

الحركات، وهذا ما عُبّر عنه بالإتباع، متمثّلاً حيناً آخر في كراهة الانتقال من حركة ثقيلة كالكسرة إلى أثقل منها كالضمة الأمر الذي يفرض من بعد تجانساً بين الحركات، أو إتباع الثقيل الأثقل، حتى «يكون العمل من وجه واحد»(1)، والكلامُ على وتيرة واحدة لا غير.

«يقول هنري سويت H.SWEET في خطاب له إلى مدير جامعة أكسفورد سنة 1902: إن موضوع تخصّصي - أي علم الأصوات - موضوع غير ذي جدوى بذاته. ولكنه في الوقت نفسه أساس كل دراسة لغوية...»(2).

هل يصحّ هذا الكلام، بعد مضي نحو قرن على إطلاقه؟ لعل ما بحثنا فيه يجيب عن هذا السؤال، ويدفع بنا إلى أنماط جديدة من الدراسات اللغوية تنطلق، لا من مبدأ تقطيع أوصال اللغة نحواً، وصرفاً، ودلالة، وصوتيات، وإنما من مبدأ كونها وحدة متكاملة مرصوصة البنيان، أو جسداً سوياً لا نستطيع فهم وظيفة عضو منه إلا بما له من علاقة أخوّةٍ، أو قربى، بباقي الأعضاء.

---

(1) سيبويه، م.ن.، 4/ ص 146.

(2) أورد د. كمال محمد بشر هذا النص في كتابه: «علم اللغة العام، الأصوات، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 184» وقد نقله عن:
FIRTH J.R., Papers in linguistics, 1934- 1951, 4th edition, London-New York, Oxford University Press, 1964, p. 95.

المصادر والمراجع العامة

المصادر والمراجع العربية:

ابن الأنباري:

- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربى بدمشق، دمشق، 1377 هـ، 1957 م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

ابن الجزري:

- التمهيد في علم التجويد، تحقيق غانم قدّوري حمد، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986.
- النشر في القراءات العشر، تحقيق محمد علي الضباع، دار الفكر، بيروت.

ابن جني:

- التصريف الملوكي، تحقيق محمد سعيد النعسان، ط 2، دار المعارف للطباعة، دمشق.
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، دمشق، 1985.
- المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصِف وآخرَين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415 هـ ـ 1994 م.
- المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط 1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1954.

ابن السكيت:

- الإبدال، تحقيق حسين محمد محمد شرف ومراجعة علي النجدي ناصِف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1398 هـ ـ 1978 م.
- إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط 3، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1970.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط 3، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1978.

ابن عقيل، كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق

د. رمزي بعلبكي، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.

ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، القاهرة، 1400 هـ.

ابن يعيش، شرح المفصل، دار صادر، بيروت.

الأستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرَين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

الأنصاري، ابن هشام:

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 9، مطبعة السعادة، القاهرة، ذو الحجة 1382 هـ ـ مايو 1963 م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك وآخرَين، ط 5، دار الفكر، بيروت، 1979.

الأنصاريّ، أبو زيد، كتاب النوادر في اللغة، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، ط 1، دار الشروق، بيروت، 1981.

أنيس، د. إبراهيم، الأصوات اللغوية، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981.

بركة، د. بسام، معجم اللسانية، ط 1، جَرّوس ـ برس، طرابلس لبنان، 1985.

بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، تحقيق د. رمضان عبد

التواب، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، 1397 هـ، 1977 م.

بشر، د. كمال، علم اللغة العام، الأصوات، دار المعارف، القاهرة، 1980.

بعلبكي، د. رمزي، معجم المصطلحات اللغوية: إنكليزي - عربي، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، حزيران/ يونيو، 1990.

الجندي، د. أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، القسم الأول، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، 1398 / 1978.

الخولي، د. محمد علي، معجم علم اللغة النظري، ط 1، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.

الزمخشري، المفصّل في علم العربية، ط 2، دار الجيل، بيروت.

سقّال، د. ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، ط 1، منشورات ميريَم، بيروت، 1991.

سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرَين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

القاضي، عبد الفتاح، الوافي، في شرح الشاطبية في القراءات

السبع، ط 2، مكتبة الدار، المدينة المنوّرة، 1989.

القيسيّ، مكي بن أبي طالب، الرعاية، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار الكتب العربية.

الكسائي، ما تلحن فيه العامة، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ط 1، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1403 هـ ـ 1982 م.

مبارك، د. مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ط 1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995 م.

مطر، د. عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1386 ـ 1967 م.

المطلبي، غالب، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1978م.

هونكه، زيغريد، شمس العرب تسطع على الغرب، ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي، ط 1، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، آذار 1964 م.

وهبه، مجدي، والمهندس، كامل، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، 1979 م.

يعقوب، د. إميل، وبركة، د. بسام، وشيخاني، مي، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987 م.

المصادر والمراجع الأجنبية:

BLOCH O., et WARTBURG W.V., Dictionnaire étymologique de la langue française, 8ème édition, P.U.F., Paris, 1989.

CANTINEAU Jean, Cours de phonétique arabe, Librairie C. KLINCKSIECK, Paris, 1960.

DE SAUSSURE Ferdinand, Cours de linguistique générale, payot, Paris, 1978.

DEVIC L. Marcel, Dictionnaire étymologique des mots français d'origine orientale (Arabe, Persan, Turc, Hébreu, Malais), Oriental press, Amsterdam 1965 (réimpression de l'édition Paris 1876).

DOZY R., et ENGELMANN H., Glossaire des mots espagnols et portugais dérivés de l'arabe, seconde édition, leydé, 1869, Nouvelle impression, Librairie du Liban, Beirut, 1974.

DUBOIS Jean, et al., Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, 1973.

FIRTH J.R., Papers in linguistics, 1934- 1951, 4th edition, London- New York, Oxford University Press, 1964.

FLEISCH Henri, Traité de philologie arabe, Vol. 1, imprimerie catholique, Beyrouth, 1961.

KERESTEDJIAN Bedros, Matériaux pour un dictionnaire étymologique de la langue turque, Philo Press, Amsterdam, 1971.

LAMMENS s.j. Henri, Remarques sur les mots français dérivés de l'Arabe, Imprimerie catholique, Beyrouth, 1890.

ROBERT Paul, Le petit ROBERT, Le ROBERT, Paris, 1981.

TAYLOR Walt, Etymological list of arabic words in English, Noury Press, Cairo, 1934.

TROUBETZKOY N.S., Principes de phonologie, Éd. KLINCKSIECK, Paris, 1976.

VERNET Juan, Ce que la culture doit aux arabes d'Espagne, Traduit de l'éspagnol par Gabriel Martinez GROS, Sindbad, Paris, 1985.

فهرس الموضوعات

الإهداء 5
تمهيد 7

الفصل الأول: مصطلحات لغوية في ميزان النقد .... 15 ـ 70
توطئة 17
أولاً: بعض ما لنا على القدامى .... 17 ـ 46
1 ـ في الإبدال 21
أ ـ إبدال الألف همزة 21
ب ـ إبدال الهمزة وبعض الأحرف حرفَ مدٍّ ولين . 25
ج ـ إبدال الياء ألفاً 33
2 ـ في القلب 35
أ ـ قلب الواو أو الياء ألفاً 35
ب ـ قلب الألف همزة 39
3 ـ في الحذف 41
ثانياً: بعض ما لنا وللقدامى على المحدثين ...... 46 ـ 70

1 ـ في «معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب» 48
2 ـ في «معجم علم اللغة النظري» 51
3 ـ في «معجم اللسانية» 53
4 ـ في «قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية» 55
5 ـ في «معجم المصطلحات اللغوية» 59
6 ـ في «معجم المصطلحات الألسنية» 65

الفصل الثاني: بصمات لهجاتنا في الكلمات الفرنسية العربية الأصل .... 71 ـ 130
توطئة 73
أولاً: في الصوائت .... 81 ـ 98
1 ـ الإمالة 81
أ ـ إمالة الفتحة 82
ب ـ إمالة الألف 87
2 ـ التغاير 90
3 ـ الزيادة 93
ثانياً: في الصوامت .... 99 ـ 122
1 ـ تقلّبات القاف والجيم والضاد والظاء 99
أ ـ تقلّب القاف 99
ب ـ تقلّب الجيم 102
ج ـ تقلّب الضاد والظاء 105
2 ـ الإبدال بين بعض الصوامت 110
أ ـ التقريب 111
ب ـ التغاير 116

ملحق: الكلمات الفرنسية العربية الأصل الواردة في البحث 123

الفصل الثالث: بين النحو وعلم الأصوات .... 131 ـ 170
توطئة 133
أولاً: في المُعْرَب .... 134 ـ 149
1 ـ الاسم المنصرف 134
2 ـ المقصور والمنقوص 138
3 ـ الأسماء الستة 140
4 ـ المثنى وجمع المذكر السالم 142
5 ـ الفاعل والمفعول 145
6 ـ المضارع المجزوم 147
7 ـ جمع المؤنث السالم 148
ثانياً: في المبنيّ .... 149 ـ 170
1 ـ المبني على السكون 149
2 ـ المبني على الكسر 152
3 ـ المبني على الفتح 158
4 ـ المبني على الضم 166

المصادر والمراجع العامة
المصادر والمراجع العربية 171
المصادر والمراجع الأجنبية 176

هذا الكتاب

هذا الكتاب يتضمّن ثلاثة بحوث في اللغة شئناها مختومة مرة بخاتم الأصالة، ومرة بخاتم الحداثة، أو مباركَةً بتوقيعَين: توقيع قدامى اللغويين ومَن نهج نهجهم، وتوقيع المحدَثين الألسنيين ومَن التحق بركْبهم؛ ذلك أنّ البحث الذي لا يُختم بهذين الخاتمين يبقى بحثاً ناقصاً، ولا يبلغ الكمال الذي نمنّي النفس به، ويمنّيها به الساعون إلى التجديد في البحث اللغوي.

إننا لَنظنّ أن التجديد في التراث، أو «الثورة» عليه، محال ما لم ينطلق هذا أو تنطلقْ تلك من التراث نفسه، وأنّ كل تجديد لا تكون الأصالة لبنته الأولى، لَهو قصرٌ يُبنى على رمال الوهم لا على صخرة الحقيقة.





المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع